الذخائر واشرف السعادات وافضل الوسائل الى الفوز بالدرجات تكميل القوة النظرية بتحصيل العلوم الحقيقية وتنقيح القواعد اليقينية اذ هي اقصى ما تشتاق اليه النفوس الانسانية وتبتهج به العقول الهيولانية ومما يقضي الانسان فلقد علا الانساة في الاقران سالكا سبل العرفان غير متخبط في مهاوي الخذلان وظلمات الغي والحرمان وقد صرفت شطرا من عمري في تحصيلها وبرهة من دهري في البحث عن اجمالها وتفصيلها ولم تكن لي شغل الا الاشتغال بمسائلها ولا ولوع الا بتشييدها كثير التوجه من اوائل الزمان الى تنقيحها جرى لي مساعي من تقدمني من علماء الاعصار ووصلت الى غاية افكار من سبقني من حكماء الادوار وقيدت ما سنحت له قريحتي القريحة اثناء مطالعتها من الرد والاحكام وجادت به فكرتي الجريحة حين التشغل بمباحثها من النقض والابرام ارقاما منتشرة في اوراق متفرقة ولم يتيسر لي النظم والترصيف والجمع والتاليف لتشتت الحال وتفرق البال وعدم مساعدة الزمان ومعاندة اهل الدوران ولما كثر التماس بعض المترددين الي والمشتغلين بقراءة الهداية للحكيم الكامل والنحرير الفاضل اثير الدين مفضل الابهري مني لدي اردت ان اكتب لها شرحا جامعا لشتات ما استفدته من اشارات الحكماء وسيما اخوه واستنبطت من ايماضات الفلاسفة وتلويحاتهم مضيفا الى ذلك ما تحققت به والهمت ارقاما ناشئا من الله

سبب التاليف

ملكوته شرعت في كتابة ملمعة وإملاء ملمعة حررتها في كشف المطالب و
المعاني كاشفا عن وجوه المقاصد والمباني حائدا عن طريقة المجادلين الذين
يحومون في أهراء الألفاظ لا يرون وجوه بواطن المعاني ومن ابتسم عن عمله
من رفقة الجهلات وسمة الغفلة أن يهتدي بالحق وهذا الكتاب
إلى طريق الرشاد ومرآة الصواب ويهتدي للطائف أفكار لا يكاد يوجد في
مطاوي الكتب الكبار ووراء أسباب لا يسع إنهاء الحكمة إلى الاختصار والمسؤول
ممن حلت مرتبته عن العدالة والانصاف والمأمول ممن تجنب عن العصبية
العزيزة من الجور والاعتساف أن يصحح مواضع الخطأ والخلل ويصلح مواقع العثرة
والزلل بشرط المهارة والفطن الثاقب مع الإمعان والتفحص اللائق ولنشرع الآن
في المقصود بعد تعريف الحكمة وبيان أقسامها مستعينا بواهب العقل و
مفيض الجود قال إن الحكمة صناعة نظرية يستفاد بها كيفية ما عليه الوجود في نفس

الحكمة صناعة نظرية

وما عليه الواجب من حيث اكتساب النظريات واقتناء الملكات لتستكمل النفس وتصير عالماً معقولاً مضاهياً للعالم الموجود فتستعد بذلك للسعادة القصوى وذلك بحسب الطاقة البشرية فهي تنقسم على قسمين الاول هو الحكمة النظرية ومثاله علمنا بان العالم محدث وان له صانعاً قادراً عالماً وان السماء كرة وان النفس باقية والثاني هو الحكمة العملية ومثاله العلم بانه كيف يمكن اكتساب الملكات الفاضلة النفسانية وازالة الملكات الرذيلة النفسانية وكيف يمكن ازالة المرض وتحصيل الصحة فكل واحد من هذين علم الا ان الاول علم بشئ لا تاثير لنا فيه بل المقصود من معرفته نفس تلك المعرفة فقط والثاني علم بشئ يكون المطلوب من تحصيل العلم به ادخاله في الوجود او منعه من الوجود والحكمة النظرية اشرف من الحكمة العملية لان كل ما يحصل لتحصيل غيره كان العلم فيه وسيلة والعمل مقصوداً والوسيلة وكل شئ يقصد من المقصود فالعلم بالاعمال يكون ادون منزلة من تلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزلة من المعارف الالهية وبحور كل القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العملية ادون مرتبة

الحكمة نظرية وعملية والاول اشرف

من الحكمة النظرية بكتب وايضا فان ما به تستكمل القوة النظرية وهو الحكمة النظرية
ينبغي ان يكون اشرف مما به تستكمل القوة العملية وهو الحكمة العملية لانها هي الحكمة
العالية من النقص ولذلك يدوم الاول لدوامها بخلاف الثانية فانها قد تزول عنها بالكلية
وهذه هي الحجة الثالثة مبناه الكلام الالهي الناطق بحصر الكمالات الانسانية في هاتين
المرتبتين قال الله تعالى حكاية عن الخليل صلوات الله على نبينا وعليه رب هب لي حكما
والحقني بالصالحين المراد من الحكم تكميل القوة النظرية والمراد من قوله والحقني
بالصالحين تكميل القوة العملية وقال الله تعالى خطابا لموسى على نبينا وعليه السلام
فاستمع لما يوحى انني انا الله لا اله الا انا فاعبدني قوله لا اله الا انا اشارة الى كمال القوة
النظرية وقوله فاعبدني اشارة الى كمال القوة العملية وقوله تعالى حكاية عن عيسى على نبينا
وعليه السلام قال اني عبد الله آتاني الكتاب وجعلني نبيا وجعلني مباركا اينما
كنت كل ذلك اشارة الى كمال القوة النظرية ثم قال واوصاني بالصلوة و
الزكوة ما دمت حيا وهو اشارة الى كمال القوة العملية

الكمالات تنحصر في استكمال القوة النظرية والعملية

ره قال الله تعالى خطابا مع الحبيب صلوات الله عليه وآله وسلم فاعلم انه لا اله الا الله اشارة

الى كمال القوة النظرية واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات اشارة الى كمال

القوة العملية وقوله تعالى آمنوا وعملوا الصالحات اينما وقع اشارة الى كمال هاتين

القوتين فقد ظهر بنور الوحي وبنور الحكمة ان كمال الانسان محصور في العلم

والعمل وبهما يحصل له الاحاطة بالمعقولات والتجرد عن الجسمانيات ثم لما قسمت

الامور الى ما لا يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة النظرية التي غايتها

استكمال القوة النظرية من النفس بحصول العلم التصوري والتصديقي بامور

ليست تتعلق بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو مبدأ عمل لحصول اليقين بالعقل

الى ما يتعلق باعمالنا وسموا العلم المتعلق به الحكمة العملية التي غايتها استكمال القوة

العملية بالاخلاق بعد ما تستكمل القوة النظرية بالعلم التصوري والتصديقي بامور تتعلق

بكيفية عمل او كيفية مبدأ عمل من حيث هو كذلك قسموا الحكمة النظرية ثلثة اقسام منها

ما يتعلق بامور غير مادية مستغنية القوام في نحوي الوجود العيني والذهني عن اشتراط

المادة كالاله تعالى والعقول الفعالة والاقسام الاولية للموجود كالواجب والممكن والى الحكمة

الحكمة النظرية ثلثة اقسام

والعلة والمعلول والكلي والجزئي وغير ذلك فان شيئا منها لا يفتقر الى المواد اصلا ولا يكون على
سبيل الافتقار والوجوب ومسائل القسم الاعلى من هذا العلم الكلي المشتمل على
تقاسيم الوجود المسمى بالفلسفة الاولى اى الشبيهة بالاله علما وعملا ولما كان الاله
مطلوب العلم وبحثا عن هذا القسم اطلق عليه الفلسفة وبكونه اولى لتقدمه
على سائر العلوم رتبة ومنه الالهي الذي هو فن من المفارقات المسمى باثولوجيا اى
معرفة الربوبية وموضوع هذين الفنين اعم الاشياء وهو الموجود المطلق من حيث
هو هو ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريدا ما ولا يحتاج في وجودها
موجودة الى خصوص مادة وتستعمل هي وتسمى الحكمة الوسطى والعلم الرياضي والتعليمي
كالتربيع والتثليث والتدوير والكروية والمخروطية والعدد وخواصه فانها امور تفتقر الى
المادة في وجودها لا في حدودها وتسمى بالرياضي والحكمة الوسطى لان النفس تتراض به
من حيث ينتقل عما يدركه الحس الى ما يجرده الذهن عن المحسوس بالكلية فهو واسطة الى ما ليس
محسوسا اصلا وهو العلم الالهي وعلوم التعاليم اربعة لان موضوعها الكم وهو اما متصل او منفصل
والمتصل اما متحرك او ساكن

علوم التعاليم اربعة

في المعقول هو الهيئة والساكن هو الهندسة والمنفصل اما ان يكون
له نسبة تأليفية او لا يكون فالاول هو الموسيقى والثاني هو الحساب ومنها
ما يتعلق بامور مادية لا يتوهم مجردة ومع عدم تجردها لا يستغنى
في فرض وجودها عن التغير وخصوص الاستعداد فالانسان مثلا
لا يمكن ان يفهم او يتصور الا في لحم وعظم والنطفة الا في الا ب
خلاف المتغير وهذا هو العلم الطبعي وموضوعه جسم العالم
من حيث ان له مبدأ حركة او سكون هذا هو التقسيم المشهور وقد
فرق الشيخ الالهي صاحب الاشراق قدس سره بين الحساب والهندسة
بان موضوع الحساب العدد وهو من الاقسام الاولية للموجود لان
الموجود بما هو موجود يصلح لان يوصف بوحدة او كثرة من غير ان يصير
رياضيا او طبعيا فيكون الموجود ذا عدد ولا يحتاج الى مادة من حيث هو ذو
عدد لا في الوهم ولا في العين فان المفارقات ذوات عدد وموضوع الهندسة
المقدار ولا يقع في الاعيان الا في مادة فعلى هذا ادرج الحساب الهندسة ما ذكر
اوجب بناء على التقسيم المشهور دخوله في صناعة العلم الكلي مع انه من اقسام
الرياضي فلو اشترط في العلم الاعلى عدم المخالطة بالكلية خرج منه كثير

من تقاسيم الوجود وان تركه على صحته التجريد حل موضوع الحساب فيتم ما تقرر التقسيم
المشهور والاخوان تقسيم العلوم الى ما موضوعه نفس الوجود والى ما ليس موضوعه
نفس الوجود فالاول العلم الاعلى والذي ليس موضوعه نفس الوجود اما ان يشترط
في وجوده في وجود موضوعه مادة مخصوصة او لا يستغني فالاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضي
وهي طريقة حسنة لا يلزم منها دخول الحساب في الالهي واما الحكمة العملية التي موضوعها
النفس الانسانية من حيث اتصافها بالاخلاق والملكات فهي ايضا ثلاثة اقسام لان التدابير
البشرية والسياسات الانسانية لا تخلو اما ان تختص بشخص واحد او لا فالاول هي الحكمة
التي يكون للانسان معيشته الدنيوية فاضلة وحياته الاخروية كاملة وتسمى تهذيب الاخلاق
والتي لا تختص بشخص واحد بل لا تتم الا بمشاركة تم بها الاجتماع فذلك الاجتماع اما ان يكون
بحسب منزل او بحسب مدينة فالاول يسمى حكمة منزلية والثاني حكمة مدنية ومن حكمها
رباعية ثم القسم الثاني الى ضربين لان المدنية منقسم الى ما يتعلق بالملك والسلطنة والى
ما يتعلق بالنبوة والشريعة ويسمى الاول علم السياسة والثاني علم النواميس وقد وقع في الحكمة
النظرية مثل هذا او لا تناقض فيه الدخول

الحكمة العملية ثلاثة اقسام

ومن القسمين في الآخر صنف من كتب القسمة ولارسطاطاليس كتاب في غاية الجودة واللطافة
يتعلق بالشريعة والسنة ويسمى بالنواميس ولارسطو ايضا كتاب في ذلك ولكل منهما
كتاب في سياسات الملك وقد صنف المعلم الاول كتابا حسنا في تهذيب الاخلاق وصنف
من المتأخرين ابو علي بن مسكويه كتابا حسنا اسمه سماه بكتاب الطهارة لخصه
المحقق الطوسي بعده في اقسام الحكمة الاصلية والحق ادخال المنطق في الحكمة
وجعله من اقسام النظرية كما فعله الشيخ الرئيس كيف ولو خص موضوع الحكمة
بالموجودات العينية لخرج منها العلم بمباحث الوجود من الامور العامة وما اجيب
عنه من ان الامور العامة هنالك ليست موضوعات بل محمولات تثبت للاعيان فلا
يخلو عن تكلف مستغنى عنه ولكن انى جاء المشتقات دون المبادي اذ لا فرق بين
الموجود والوجود والممكن بما هو ممكن والامكان كما نص عليه الشيخ في الشفاء
وهذا الكتاب مرتب على امور ثلثة المنطق والطبيعي والالهي تقديم
الاول لكونه علما آليا وتأخير الثالث لكونه علما بما وراء المحسوسات وذلك لتعليم

هذا الكتاب مرتب على امور ثلثة

اعراض المصنف عن الحكمة الرياضية والعلمية

التدرج من المحسوسات الى المعقولات ومن الاسهل الاقرب الى الاصعب الابعد اقتداءً بالمعلم الاول قيل اعرض المصنف عن الحكمة الرياضية لابتنائها فى الاكثر على الامور الموهومة كالدوائر الموهومة المحوطة عنها فى الهيأة وعن اقسام الحكمة العملية بانواعها لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر عنها على اكمل وجه واتم تفصيل ورُدّ ذلك بان كون الامور التى تبتنى عليها مسائل علم الهيأة موهومة صرفة غير محققة الوقوع فى نفس الامر غير مسلم سيما الدوائر والخطوط والنقاط التى تتعين بالحركة كالمناطق والمدارات والاقطاب وكلام الشيخ الرئيس فى عدة مواضع من كتبه صريح فى ان هذه الامور كما توجد فى الجسم بسبب القطع كذلك توجد بالحركة ايضًا وكون ادراكها مما يتعلق بآلة الوهم ولها معاونة شديدة فيها لا يوجب كونها غير محققة فى نفس الامر ولا ايضًا يقتضى رفض العلم الذى يبتنى عليها مع انه يشتمل على كثير من المنافع منها الاعانة على غيره من العلوم كالالهى والطبعى والخلقى على ما ذكره بطلميوس فى صدر

ناب المسطى المعنونة عن هذا العلم الشريف الذي يطلع به الانسان على دقائق
صنعة باطن الوجود ولطائف حكمة خلاق العين والجود نقص عظيم وادة شديد
طالب الحكمة والسعادة وقد تنازع قدماء الفلاسفة في ترجيح احدهما من الرياضي والطبعي
الى الاحرى بالشرف والفضل فكل قد مال الى طرف بحجج مذكورة في اسفارهم والحق ان الحكم
بتفضيل احدهما مطلقا على الآخر غير مسلم بل كل واحد افضل من وجه اما
الطبعي فلوجوه الاول انه يبحث عن مبدء الحركة والسكون وهو امر جوهري والرياضي
يبحث عن الكم وعوارضه وهو امر عرضي والجوهر والجوهري اشرف من العرض
والعرضي والثاني ان القوى الحالة في الاجسام لها التاثير والعلية والكمية ولواحقها
تابعة للقوى الجسمانية والمتبوع افضل من التابع والثالث ان الطبعي لا كثر
على التغير والرياضي يبطل الآن ومعطى الدوام افضل والرابع ما ذكر من ان الطبعي موضوعه
وموضوعه امور حسية واقعة في الاعيان والحساب والهندسة اكثرهما مبني على التوهم
مرالمتحقق الذي له وجود في نفس الامر من الاوهام والخامس ان الطبعي يشتمل على علم النفس فهو الحكمة

السمائل والنفس هي المادة المابحة وهي امّ الصناعة ومعرفتها اشرف المباحث
بعد اثبات المبدأ الاعلى وحل انبيه والجاهل معرفتها لا يستحق ان يقع عليه
اسم الحكيم وان انفس سائر العلوم فالعلم المشتمل على معرفتها افضل من عين ه
واما الرياضي فهو اشرف من الطبيعي لوجوه احدها انه اقرب الى الامور المجردة
عن المواد بالكلية فهو واسطة الى الالهي فهو افضل ومنها ان الاحوال الوهمية
والخيالية فيه متناهية والقسمة هناك لا تقف عند حد فهو افضل مما هو
محصور بين الحواصر ومنها ان الامور الرياضية اصفى والطف والذ واتم من
الامور المكدرة الجسمانية ومنها قلة التشويش والغلط في البراهين العددية
والهندسية بخلاف الطبعي بل الالهي ومن اجل ذلك قيل ادراك الالهي والطبيعي
من جهة ما هو اسمه واحرى لا باليقين اما الاول فلكونه ماوراء مدركات الحواس
بالكلية واستعداديه عن احاطتها به واما الآخر فلعين حال الصم وهنا حال
للعشوق بالاغشية الجسمانية على العقل لتسلط الحواس على ادراكها ولوقت

الى انقضاء فضائل ذلك العلم وما فيه من اللطائف والغرائب لادّى ذلك الى تطويل

واما ما ذكره شيخ الاشراق من انه كان في الزمان القديم من شان الصبيان

الاشتغال بالعلوم الرياضية واستشهد لذلك بكلام الحكيم سقراط لما رأى الاشتغال بالعلوم

الرياضية في آخر عمره ولم يتيسر له دفع الجمهور الواقعة الى قتله ما علمه لما حضر الطالب

كتب مشتغلا بافضل العلوم واشرف الصناعات وهي الفلسفة ولم اتفرغ

للطرفي الرياضيات لشدة استغراقي بها فهذا لا يدل على مفضولية العلوم

الرياضية مطلقا الا عن العلوم الالهية والدليل عليه قوله اذا اطلقت الفلسفة

اريد بها الا معرفة المفارقات والمبادي والابحاث المتعلقة بها ولا شك في افضلية

هذه العلوم على الرياضي وعلى سائر العلوم وكون الصبيان كانوا يتطرقون فيه قديما

الا انه لا يدل على خساسته بل هو علم عملي شريف دلائل فيه متفاوتة منبهة

ولكن الكمال فيه متفاوتا والمستولي على الصبيان هو الخيال الوهم ولا حرمة كانوا يتطرق

فيه ليتمرنوا به فانهم يتدرب عقولهم على قبول الحق ويهم الصدق

ولنتبين ذلك فالنشرع الآن في شرح ما سوى المنطق وهو القسمان الاخيران من هذا الكتاب
مستعينين بفيض الحق وملهم الصواب **القسم** الثاني في الطبيعيات التي هي احد
اقسام الحكمة النظرية وموضوعها الجسم الطبيعي من حيث اشتماله على قوة التغير وعدمه
بانه جوهر يمكن فيه فرض الابعاد الثلاثة متقاطعة على زوايا قوائم ومعنى الجوهر الذي
صير ولا حسبنا ليس هو الموجود لا في موضوع مسلوباً عنه الموضوع اذ لو كان هذا المعنى
جنساً لكان فصله المقيم مقوماً لحقيقته ومقرراً للماهية من حيث هي سيأتي
ذلك ان الفصل المقسم لا يحتاج اليه الجنس في تقومه من حيث هو هو لا سيما
خاصة الجنس كما ان الجنس عرض عام له بل في ان يوجد ويحصل بالفعل فانه
كالعلة المفيدة لوجود الجنس لا لتقومه باعتبار بعض الملاحظات التفصيلية التي
للعقل واذا كان ماهية الجنس هو الموجود بما هو موجود ثم قيل على ما هو سلب
الموضوع لكان فصله الذي يحصل وجوده يقوم ماهيته اذ ماهيته الوجود
لا غير وايضاً

القسم الثاني في الطبيعيات

يلزم من انعدام شئ من افراد هذا المعنى انقلاب الحقيقة ولكانت افراد الجواهر كلها واجبة الوجود تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واذا ايضا الشئ الموجود بالفعل يصلح لان يكون عنوانا للحقيقة الجنسية حتى احتيج فى عدم صدقه على الواجب تعالى الى تخصيص الشئ بالممكن كما فى الحواشى القديمة والا لكان كل من علم ان شئا هو فى نفسه جوهر علم انه موجود ولما امكن تعقل شئ من الانواع الجوهرية فان العقل هو المكتسب من صورة شئ مجردة عن مادته فصورة الجوهر جوهر كما ان صور الاعراض اعراض بناء على اتحاد الماهيات فى انحاء الوجودات وماهية الجوهر ليست فى العقل بالصفة المذكورة بل هى موجودة فيه لا بحسبه فاذن معنى الجوهر الذى يصلح للجنسية هو ما يعبر عنه بانه الشئ ذو الماهية اذا صارت ماهية موجودة بالفعل فى الخارج كان وجودها الخارجى لا فى موضوع وهذا المعنى ثابت له سواء وجد فى العقل او فى الاعيان وليس اذا كان فى العقل فقد بطل ان يكون ماهيته فى الاعيان ليست فى موضوع بل المعقول من الجوهر جوهر لانه موجود لا فى موضوع بالمعنى المذكور لانه ماهية اذا وجدت فى الخارج يكون لا فى موضوع كالمغناطيس الذى فى الكف

الطبيعيات

لا يقدح علم جذبه الحديد بالفعل في كونه جذابا للحديد بل اذا صادفه الحديد

حتى تراه جذب الحديد سواء وجد في الكف او في خارج الكف وحمل الجوهر هنا

المعنى على الانواع التي تندرج تحته يكون لذواتها لا لعلة كما هو شان الذاتيات من انها

لا تعلل واما حمل كونها موجودة بالفعل الذي هو جزء رسمه كونها موجودة بالفعل لانه

موضوع عليها فلا محالة يكون بسبب لا بحقائقها الممكنة اذ لا تكون موجودة الا بسبب

كيف واذا لم يكن حمل الوجود بالفعل على ماهيته من الاجناس العوالي التي هي المقولات

العشر الا بسبب لا يحمل الجنس الذي لا يعلل ولم يصر باضافة معنى سلبي اليه جنسا

لشئ ولا الصادر باضافة معنى ثبوتي اليه وهو قولنا في الموضوع جنسا للاعراض بل هذا

اولى وهو خلاف ما تقرر في مدارك الحكماء وقد علم بما ذكرنا ان مفهوم العرض اعم

من مقولة الجوهر باعتبار الوجود الذهني لان الجوهر الذهني يصدق عليه انه موجود

بالفعل في موضوع ويصدق عليه ان وجوده العيني لا يكون في موضوع فهو جوهر

بحسب ماهيته وعرض باعتبار وجوده في الذهن ولا منافاة فيهما اما المنافاة بين مقولات العرض

الطبيعيات

وكذا تساويه مقولة الجوهر في صدقهما بالذات على شيء ومفهوم العرض انما يعرض
لجميع المقولات في الذهن ولتتبع مباني الخارج واما ما أُورِد من انه على تقدير كون الصورة
العقلية جوهرا وعرضا الكم كونها جوهرا وكيفا يندرج تحت مقولتين لصدق عدم اقتضا
القسمة والنسبة عليها فسخ بانه ان أُريد بالكيف ماهية حقها ان تكون في حقيقتها
بحيث لو وجدت في الاعيان كانت في موضوع وغير مقتضية للقسمة والنسبة
فهو بهذا المعنى جنس من عوالي الاجناس كما ان الجوهر بالمعنى المحقق له جنس عالي فهما
باعتبار هذين المعنيين جنسان متباينان لا يصدقان على شيء ويتجه عن الطرف
وكذا القياس باقي المقولات وان أُريد منه عرض لا يكون بالفعل مقتضيا للقسمة
والنسبة فهو بهذا المعنى عرض عام لمقولة الكيف ولغيرها في الذهن على نحو ما مر في
معنى العرض فلا تمانع بين هذا الاعتبارية وبين الجوهر ولا يلزم اندراج الصورة العقلية
تحت مقولتين هكذا تقرير كلامهم على وجه يطابق مرامهم واعلم انه ليس معنى قولهم
كليات الجواهر جواهر انها من الجواهر التي في الذهن وله محل مستغنية عنه

الطبعيات

والذهن فانه قد تزول عنه صور الجواهر وتعود اليه فيكون بحيث توجد تارة في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع كالمغناطيس الذي هو في الكف فانه بحيث يجذب الحديد تارة كما اذا كان في خارج الكف ولا يجذبه أخرى كما اذا كان فيه فانه مغالطة من باب تضييع الحيثيات والاعتبارات وأخذ الكل مكان الجزء فان الكلي الذي ذاته في العقل يتخيل وقوعه في الاعيان واستغناؤه عن موضوع والمغناطيس الذي في الكف يجوز عليه الخروج منه والجذب للحديد بل المراد بالكلي الكلي الطبيعي اي الماهية بلا شرط والمعقول من الجوهر وان كان عرضا بحسب خصوص وجوده الذهني وكونه كليا لكنه جوهر بحسب ماهيته فان ماهيته ماهية شأنها ان تكون موجودة في الاعيان لا في موضوع اي انها معقولة عن امر من شرط وجوده في الاعيان ان لا يكون في موضوع والتمثيل بالمغناطيس انما يكون باعتبار ان ماهيته تقتضي جذب الحديد مع قطع النظر عن نحو وجودها

واذا وجد مقارناً للكف لانسان ولم يجذب الحديد، ووجد مقارناً لحسه حديداً لجذبه
لا يلزم ان يقال انه مختلف الحقيقة في الكفّين في حد ذاته بل هو في كل منهما بصفة
واحدة وهو انه حجر من شانه جذب الحديد فان قلت قد صرّح الشيخ في الهيات
الشفاء بان فصول الجواهر لا يجب ان يكون جواهر بحسب ماهيتها وان صدق عليها
الجواهر صدق اللوازم التي لا تدخل في ماهية الملزومات حتى يلزم ان يكون
لكل فصل فصل الى ما لا نهاية فاذا لم تندرج تحت مقولة الجوهر فلا بد من اندراجها
تحت شيء من بواقي المقولات التسع العرضية مع عدم صدق مفهوم العرض عليها
وهذا ينافي قولهم مفهوم العرض عرض عام للمقولات التسع في الخارج قلت لا يلزم من
عدم اندراج فصول الانواع الجوهرية تحت مقولة الجوهر بالذات اندراجها تحت مقولة
اخرى حتى يصدق عليها مفهوم العرض اذ لا مانع من عدم وقوع حقيقة بسيطة لا جنس
لها ولا فصل تحت شيء من المقولات بالذات كما صرّح به الشيخ في قاطيغورياس الشفاء

هذا والموضوع لكل شيء على ما يؤول اليه

الطبيعيات

الطبيعيات

محصل كلام المحصلين من المشائين هو الذى اذا قيس الى ذلك الشىء لا يكون متقوما به اى من حيث ماهيته فالهيولى بالقياس الى الصورة الجسمية النوعية لم تكن موضوعا بل مادة لاحتياجها فى تقومها الى الصورة من حيث ماهيتها وتكون موضوعا بالقياس الى الجسم التعليمى وسائر الاعراض القائمة بها لعدم تقومها بها مطلقا والمراد من الامكان فى تعريف الجسم الامكان بحسب نفس الامر فزيادة قيد الفرض لادخال الفلك وهو لا يغنى عن قيد الامكان اذ ربما لا يتحقق بالفعل فرض ما وليس المراد منه الفرض التقديرى ليحتمل طرده بالجواهر المجردة بل المراد التجويز العقلى الذى يستعمل فى الرياضيات وقال الامام الرازى المراد من الامكان المعتبر فى تعريف الجسم هو الامكان العام لا الاستعدادى لئلا يخرج ما يكون الابعاد حاصلة فيه على طريق الوجوب كما فى الافلاك المتحركة وما تكون حاصلة لا على طريق الوجوب كما فى الاجسام المصمتة وقال ان الكرة المتحركة يتعين بها قطب بالفعل انتهى اقول الحق المتبع ان الجسم بما هو جسم لما لم يكن من شرطه

ان يتحرك ولا يجب ان يتحقق فيه سطح او سطوح بل انما يجب فيه ذلك من حيث التناهي وحيثية التناهي ليست بعينها هي حيثية ذات الجسم وحقيقته ولا يحتاج الجسم في ان يكون جسمًا الى ان يكون متناهيًا بل الحكم عليه بذلك بمقتضى البرهان فجسمية الكرة كما صرح به الشيخ في الشفاء ليست بواسطة المحور او خط آخر وكذا جسمية المكعب ليست بواسطة الابعاد السطحية والخطية لانها متاخرة عن ماهية الجسم ووجوده بل الجسم في مرتبة ماهيته صالح لان ينتزع منه ابعاد ثلثة مع قطع النظر عن ان يكون متحركًا او ساكنًا متناهيًا او غير متناه فالابعاد المعتبرة في الرسم او المأخوذة في الحد هي الابعاد المتقاطعة المفروضة في حجم الجسم لا الابعاد السطحية الاطرافية التي تكون في المكعبات وامثالها كيف ولو كان كذلك لصدق التعريف على كل سطحين متلاقيين على خط واحد من سطوح المكعب لا يقال يخرج مثلها من قيد الجوهر لانا نقول فعلى هذا يكفي ان يوجد في التعريف بعد ما ذكر الابعاد المتقاطعة على الوجه المذكور اما احتراز عما ذهب اليه بعض المعتزلة من

الطبيعات

وجود السطح الجوهري وأما ثانياً فلما لم يكن اشعار بأن المعتبر في الجسم قبوله الابعاد على هذا الوجه وإن كان قابلاً للابعاد كيف كان فحمله على هذا الوجه الثاني اولى وأعترض صاحب المباحث المشرقية على تعريف الجسم بأنه قابل للابعاد الثلثة المتقاطعة بأنه منقوض بالهيولى الاولى اذ يصدق عليها انها قابل لفرض الابعاد الثلثة فيه والجواب ان المراد من القابل في هذا الحد هو القابل بالذات وقبول الهيولى للابعاد الثلثة ليست بالذات بل بواسطة حصول الصورة الجسمية فيها او يقال الجسم عبارة عن مجموع الهيولى والصورة ولا يحذور ان يكون للصورة مدخل في قابلية الابعاد لان حقيقة الهيولى الجزء الذي به يتحقق الامكان والقبول وحقيقة الصورة الجزء الذي به يتحقق الفعلية والحصول فالصورة يستحيل ان تكون قابلاً او جزءاً من القابل واذا القابل للابعاد الثلثة هو الهيولى بالذات غاية ما في الباب ان يكون قابليتها للابعاد متوقفة على ملتبسا بالصورة او يقال القبول ههنا ليس بمعنى القوة والاستعداد

الطبعيات

بل مطلق الانسان ومثال المعنى قابل جامع الفعلية كل الوجوب والقبول بالمعنى الاول
المجامع للفعلية وهو من خصائص الهيولى لا المعنى الثاني وتوهم ان الابعاد وهي من صفات
الجسم لا يتوقف على الهيولى كل حدوث الابعاد في الخارج يتوقف على وجودها كما
ستعرف والمعتبر في تحديد الجسم هو ذلك لا غير اوهم المحقق ايضا عكس ان جسمية
المكعب ليست بواسطة الابعاد الحاصلة فيه في الخارج واعترض ايضا بان الامكان
والقابلية اوصاف لا ثبوت لها في الخارج والتعريف بالامور العدمية ان جاز فانما
يجوز في الماهيات البسيطة التي لا جنس لها ولا فصل والجسم ليس كذلك لوقوعه
تحت جنس الجوهر فله فصل ايضا ولتركبه من الهيولى والصورة والجواب انهم كثيرا
ما يعبرون في الحد وعن الفصول بلوازمها كقول المعلم الاول في حد المتصل انه
الذي يمكن ان يفرض فيه اجزاء تتلاقى على حدود مشتركة وفي حد الرطب انه
القابل للاشكال بسهولة وكقولهم في حد الانسان الحيوان المدرك للكليات وفي حد
الهيولى الجوهر المستعد فقد عبر ايضا هنا بالامور العدمية او الاضافية عن مباديها
التي هي الفصول الحقيقية فليكن

الهيولى او الصورة او الامكان المذكور في تحديد الجسم ايضا من هذا القبيل ومرتبة

على ثلثة فنون لانحصار الجسم الطبيعي في الفلكي والعنصري والبحث عنه اما على

وجه يعم القسمين او يختص بواحد منهما والاحوال العامة انسب بالتقديم لكونها

مبادي للاحوال الخاصة ولانها اعرف عند العقل لعمومها وموضوعات الفن الثاني

اقدم طبعا واكرم من موضوعات الفن الثالث على زعمهم وتقديم البحث عن احوال

ما هو مقدم طبعا وشرفا اولى من خلافه الفن الاول فيما يعم الاجسام الطبيعية

ويقال له السماع الطبيعي وسمع الكيان لكونه اول ما يسمع في الطبيعيات ويلاحظ

سماعا قبل سائرها وهو مشتمل على عشرة فصول **فصل** في ابطال

الطبيعيات

فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الجزء الذي لا يتجزى الجسم إما مفرد لم يتألف من أجسام أو مركب يتألف من أجسام متشابهة كالسرير أو مختلفة كالحيوان والجسم المفرد قابل للانقسام اتفاقا وهو إما بالفعل أو بالقوة وكل منهما إما متناه أو غير متناه فهذه أربعة وإلى كل واحد منها ذهب ذاهب فالجمهور الحكماء إلى اتصال الجسم وقبوله للانقسامات الغير المتناهية وأراد إبطال الشقوق الباقية وهو إنما يتأتى بإبطال وجود ما لا يتجزى

إبطال الجزء الذي لا يتجزى

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

أصلا من دون أن أو دفاع فالاستدلال الذي يقال له الجوهر الفرد كما صدق بالفصل في المعنى عنه بالجزء الذي لا يتجزى إنما هو أن المنفصل هذا الفصل متى تركب الجسم عنه لا بطالة في نفسه كما قرّر في الحواشي العربية ولما كانت مسألة إبطال الجزء من مبادي مسألة الهيولى والصورة واللازم منهما من العلم الأعلى ذكرها المصنف لتحقيق ماهية الجسم الذي هو موضوع العلم الطبيعي وصار إيرادها في صدر هذا الفن وأما أنها من أي علم يكون ففيه صعوبة ومن جعلها من الطبيعي فإن كان الجسم جوهرا ووضع قابلا للانقسامات الغير المتناهية وأن بطلان الجزء في قوة قبول الجسم انقسامات لا إلى نهاية لكن يلزم عليه أن موضوع المسألة يجب أن يكون إما من موضوع العلم أو نوعا منه أو عرضا ذاتيا له

نوع منه كما بين في المنطق وموضوع هذه المسئلة ليس كذلك وان الحكمة باحثة عن

احوال الموجودات في نفس الامر والجوهر الفرد بخلاف ذلك وان البحث عن نحو

وجود الاشياء او عدمها انما يختص بالعلم الاعلى دون غيره من العلوم الجزئية

ولكن يرد عليه شئ آخر وهو ان الاتصال لما كان مبدأ الفصل الجسم الطبعي

على ما ذهب اليه المحققون وهو بيان وقبول الانقسام لا الى نهاية

وموضوع العلم وما يحمل عليه يجب ان يكون من مسلمات ذلك العلم المفروغ

عنها فيه فحينئذ قولنا الجسم يقبل الانقسام الغير المتناهي لا يكون من مسائل

الفن الطبعي بل انما يكون من مباحث العلم الالهي فمسئلة الجزء على اي تقدير

يجب ان تذكر في اوائل الطبعيات على سبيل المبدئية لا على ابهام المطالب

ثنيا الزعم لا ما يستدل به على اتصال الجسم بالبيانات الطبعية من جهة حركاته

وقواه وانفعاله وقد اورد المصنف على ابطال تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى

دليلين احدهما قوله لانا لو فرضنا جسماً اسیں جس یثں دلادیجوا ما ان

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي

لا يتجزى

يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن

مانعا لكانت الاجزاء متداخلة والتداخل وهو اتحاد الحجمين كلا او بعضا في

الوضع والاشارة محال والا لجاز وقوع اجزاء العالم في حجم خردلة وتداخل الوسط

في احد الطرفين اما بالتمام وعلى الثاني ينقسم بما يقابل وبما لا يقابل احدهما او كلاهما

وعلى الاول يلزم ان لا يفيد التاليف حجما وايضا فرض كونه وسطا وطرفا وقد فرضنا

الوسط والطرف هذا خلف ثبت كونه مانعا من تلاقيهما فانه يلاقي الوسط

احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر فينقسم واعترض عليها بان ما به الملاقاة

هو الطرف الخارج منه فيلزم التعدد في اطرافه لا في ذاته فلا يلزم الانقسام واجيب

عنه بان ما حل فيه احد الطرفين غير ما حل فيه الطرف الآخر والا لكانت الاشارة

الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وهو محال بالضرورة ولقائل ان يعترض في ذاته تميز

غير متميز فيكون منقسما ولو وهما ورد من الوجهين الاول انه ان اريد ان المحلين

متغايران بالذات فتغايران في الخارج او في الوهم فذلك باطل اما الاول فظ

المطلب
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

واما الثاني فلأنه يستلزم ان يكون حلول الاطراف في محالها حلولاً سريانياً اذ يجب ان
يريد انهما متغايران ولو بالاعتبار فلو لم يستلزم ان يفرض فيه شيء دون
شيء ولو لا تجوز ان يكون الانقسام الذي يقتضيه نسبة الحال عند العقل الى بعض
مستلزماً لانقسام المحل اذ لو فرض فيه شيء دون شيء فبعضه ليس اولى بان يكون
موضوعاً لاحد الطرفين من كله كيف والحلول السرياني او الطرفي ممتنع لم يجز
حرثه لان جزأه المستند فلا يكون بعض من المحل مختصاً بملاقاة احد الطرفين
وبعض آخر بملاقاة الطرف الآخر واذا تحقق حال الممتنع كذلك ثبت من عدم الانقسام
ما فرض غير منقسم بالطريق الاولى والاولى في الجواب ان يقال معايرة الطرفين و
الاشارة مستلزمة لجواز فرض شيء دون شيء بالبديهة والمنع مكابرة والثاني
من الدليلين قوله ولأنا لو فرضنا جزءاً على ملتقى الجزئين فاما ان يلاقي واحداً منهما
فقط او مجموعهما بالأسر او من كل واحد منهما شيئاً والاول محال والا لم يكن
على الملتقى متعين

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

احد القسمين لاخيرين فيلزم الانقسام وفي الحواشي القديمة ان الاحتمالات فيها ترتقي
الى عشرة اشار بعض الشراح الى بعضها وترك البواقي تعليك باستنباط الجميع وللشارح
البهائي انه استبعد واقول ان لاصحاب اتصال الجسم حججاً قوية على اثباته سوى ما ذكره
المصنف الا انه اختار منها ما يخلو عن حقيقة المؤونة حيث لا يبتني شيء منها على اثبات
الدائرة والمثلث وامثالهما ولا على حركة الجزء وشيء آخر ولا بأس بذكر بعض منها شحذاً
لاذهان الناظرين وتحريكاً للخواطر المتفكرين خصوصاً ما يبتني منها على الاصول المسلمة
فالاول انا اذا فرضنا مثلثاً قائم الزاوية وفرضنا كل واحد من الضلعين المحيطين بها
عشرة من الاجزاء كان الوتر جذر مائتين بشكل العروس من ان كل مثلث قائم الزاوية
فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمربعي ضلعيها وليس للمائتين جذر صحيح والكسر
يوجب القسمة بل التحقيق ان ليس للكسر جذر اذ ما من كسر مربع صحيح
أصلاً ولا يكون للعدد الاصم الجذر في الواقع فيلزم على اصل المتكلم ان لا
يوجد لمثل تلك القاعدة قدر في الواقع وبرهان ذلك اه

شعاد من رابع ثامنة الاصول ان مربع كل عدد مساوى لمربعي قسميه وضعف ضرب
احد القسمين في الآخر فاذا تمكن هذا الاصول فاذا فرضنا ثلثة وكسرا فمربع الثلثة
عدد صحيح ومربع ذلك الكسر يكون اقل من الستة لان ما حصل من ضرب الكسر
في الكسر كان اقل من كل منهما ثم اذا ضرب الستة في الكسر حصل كسور ستة
من نوع كسر الاصل فاذا جمعنا هذه الكسور الستة مع مربع الكسر الاول امتنع
ان يحصل منها عدد صحيح كما لا يخفى وعلى هذا القياس كل عدد ذي كسر
والثاني في مجرد الكسر واضح فان قيل الحجة مبنية على امكان وجود المثلث القائم
الزاوية ومثبتوا الجزء ينكرونه بل يقولون ان المصرح يخطى في امر الدوائر والمثلثات وغيرها
من الاشكال وانما هي اشكال مضرسة بحسب الواقع كما نقل عنهم قلت هم مع ذلك
لا ينكرون المربع القائم الزوايا المتساوي الاضلاع على ما ذكره الشيخ في طبيعيات
الشفاء من مذهبهم فنقول ذلك المربع ينقسم بقطره

الى مثلثين قائمي الزاويتين فتوهم الاعتراف بالمثلث القائم الزاوية ولا يمكنهم دفعه

والثانية ان مربع قطر المربع بحكم العروس ضعف مربع ضلعه فيكون للقطر الى الضلع

نسبة اذا ثبت بالتكرير صارة ضعف المأتين في الاصول من ان نسبة المربع الى مربع

نسبة الحد الى الجذر مثنا بالتكرير ولما لم يكن بين الحد ولاثنين عدد لم توجد في الاعداد نسبة

مثناة او الضعف فيكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير دون الاعداد

وهي ما يتحقق بين مقدارين لا يوجد لهما عاد مشترك اي امر يعدهما باسقاطه عنهما

مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك في الاعداد حيث ينتهي الى الواحد العاد لجميع فتحقق

النسبة القبنية في الاجسام دليل على انقسامها **والثالثة** لو اوقعنا خطا مستقيما

كالوتر على زاوية قائمة

الطبقات ابطال الجزء الذي لا يتجزى

يكون كل واحد من ضلعيه خمسة اجزاء كان الوتر جذر خمسين بشكل العروس واذا جزء زاد طرف الوتر من احد الجانبين جزءا واحدا فوجب ان يتحرك الطرف الآخر ايضا جزءا واحدا اذ لو كان واحدا صار احد الضلعين ستة والآخر اربعة فيصير الوتر جذر اثنين وخمسين مع كونه بالحقيقة جذر خمسين فثبت الانقسام **والرابعة** ان احد ضلعي القائمة اذا كان ثلثة والآخر اثنين كان الوتر اكثر من الثلثة بشكل العروس واقل من الاربعة بشكل الحمار

والخامسة ان اقليدس برهن في عاشر اولى الاصول ان كل خط يمكن تنصيفه فلو تركب الخط من افراد وتر عدد لزم انقسام الجزء الوسطاني **والسادسة** انه بيّن في ثانية كتاب اقليدس انه يمكن ان يقسم كل خط بحيث يكون ضرب مجموعه في احد قسميه كمربع القسم الآخر فلو فرض تركب الخط من ثلثة اجزاء وتيسر على الصحة كان احد قسميه اثنين والآخر واحدا والحاصل من ضرب الكل في الواحد ثلثة ومربع الاثنين اربعة فوجب ان يكون قسمته لا على الصحة قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد ان برهان بعض هذه الاشكال على مابينه اقليدس مما يبتنى على رسم المثلث المتساوي الاضلاع المتوقف على رسم الدائرة لكن لا سبيل الى اثبات الدائرة على القائلين بالجزء لان طريقه ان يجعل خط مستقيم متناه يثبت احد طرفيه ويدار حول

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

طرفه الثابت إلى أن يعود إلى موضعه الأول فيحصل سطح يحيط به خط مستدير
حاصل من حركة الطرف المتحرك وفي داخله نقطة هي الطرف الثابت وجميع الخطوط
الخارجة من تلك النقطة إلى ذلك الخط متساوية لكون كل منها بقدر ذلك الخط
الذي أدير ولا نعني بالدائرة إلا ذلك السطح أو ذلك الخط وهذا البيان لا ينتهض
حجة على مثبتي الجزء إذ ما ذكر محض توهم لا يثبت إمكان المفروض فضلا عن تحققه
ولو سلم فإنما يصح لو لم يكن الخط والسطح من أجزاء لا تتجزى إذ مع ذلك تمتنع
الحركة على الوجه الموصوف لتأديها إلى الخ وعلى هذا القياس إثبات الكرة انتهى
قلنا نعم إثبات الدائرة والكرة وأمثالهما بطريق الحركة إنما يبتني على أصل الاتصال
كما نص عليه الشيخ الرئيس وغيره وما يعتمد عليه في العرف من أمر الفرجار لا يثبت
إلا الدائرة العرفية ولكن لا ينحصر طريق إثباتها في الحركة بل للفلاسفة طريقان آخران
لا يتوقف شيء منهما على نفي الجزء فإن الشيخ في الشفاء والنجاة بعد أن أثبت الكرة
أولا بطريق مبناه على إثبات الطبيعة للأجسام وأن مقتضاها في البسائط

المبحث
إبطال الجزء الذي
لا يتجزى

من الاشكال ليس الا اذا اسند الى قابلها فالكروية على الخصوص لان سائر الاشكال الزاوية

له من الاشكال المضلعة والمفرطحة ان تكون فيها اختلاف امتداد عن المركز وبعد ترك

الطول والعرض والطبيعة البسيطة لا توجب اختلافا ثم اثبت وجود الاثر بسبب

طبع محدث اذ توهم في الكرة والاحداث الجزء ثم توهم ايضا وجود الاثر وانه اذا فرض

الشكل المربع مستديرا مستقيما كان موضع منه اخفض من موضع حتى اذا الطول طرف

جسم مستدير على سطح مستو وعلى نقطة في الخط استوى عنه في موضع

كان اطول ثم اذا اطلق على الجزء المركزي وعلى الجزء الذي يحصل من المحيط كان اقصر

يمكن ان ينقسم قسمة بحيث واحد او اجزاء وان كان زيادة الجزء لا تسويه الى ان يزيد عليه

او ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل بالفعل فهو حجة فلذلك فلنرجع الى المرجع

هذا القدر يكفيه فاذا دخلت الاشارة الى علم الهيئة فهي المرحلة التمام للاشارة

وقف على مذهبهم اسمى كلامه ولا صحاب الاتصال في ابطال

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

رأي من ذهب الى تناهي الاجزاء براهين اخرى كبيرة منها جهة تركيب المربعات حيث يلزم مساواة الاقطار للاضلاع اذ المربع المركب من خطوط اربعة ذات اجزاء كذلك يكون قطره اربعة اجزاء فان تلاقت كان القطر مثل الضلع وان وسع الجزء شيئا فشيئا او هو خلاف المحسوس والا قلّ ما قيم ومنها جهة الحركات كما اختص الحركة من بين احدهما فوق احد طرفي اربعة اجزاء والآخر تحت طرفه الآخر وكل منهما فوق طرفي ثلثة اجزاء فلهما التقيان على مقطع فانقسم الجميع ومنها جهة المسامتة والمحاذاة كقولهم انه من المعلوم ان الشمس بينها وبين الظل بواسطة ذي الظل مع الحل المشترك بين الظل والضوء وحركة الظل اقل من حركة الشمس فاذا تحركت جزءا تحرك اقل والا لكان ما سامته الشمس دائرة مساوية لما دارها على جسم صغير وقولهم انه لو فرض سطح من اجزاء لا تتجزى لكان الوجه الذي يحاذيها ويراه غير الوجه الآخر الذي لا يراه وان الواحد لا يكون مرئيا

ديوم في حالة وحدة ولكانت الشمس اذا حاذت احدى جهتيه استنار بها ذلك
الوجه دون الوجه الآخر ومنها حال القائلين بالجواهر الفردة على ان الجسم ان
لا نهاية للقسمة فيه فيتساوى الجسم الاصغر كالخردلة والاكبر كالجبل في المقدار
لاستوائهما في عدم نهاية القسمة فيلزم ان يكون مقدار كل منهما غير متناه ضرورة
ان مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه ولم يعلموا ان الجسم المفرد لا جزء له
بالفعل بل بالقوة وسلب النهاية بالمرة يمكن فيه التفاوت كالمئات والالوف الغير
المتناهية وينحسم التفاوت فلا يجب والحاصل ان ليس لاحدهما اقسام لم ينقسما
وان انقسما تساوى كل منهما صاحبه في العدد فكل واحد من الاقسام التي للخردلة اصغر
والتي للجبل اعظم وهكذا الا الى النهاية واما ما قال بعض المحققين في هذا المقام من
ان المقادير الغير المتناهية اذا كانت متساوية او متزايدة كان مجموعها غير متناه
بالضرورة واما اذا كانت متناقصة فلا الا ترى ان انصاف الذراع التي تحته الغير
المتناهية على نصفه ونصف نصفه وهكذا لو فرضت موجودة لم يحصل منها الا
الذراع والجسم انما يقبل الانقسام الى اجزاء غير متناهية

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

س سه بنبذ ونوع ساقين من انه اذا كان هناك اجسام غير متناهيه بالعدد دائرا
غير بعض مساو منها الى غير متناه او مر بين بعد ان الخروج على تقدير الحدها
تكن اذا انصرم بعض بعض بل غير متناهية يحصل للعقل الجزء المتناهي
مطلقا واما ان يضاف الذراع الذي حله الغير المتناهية لم يحصل منها الا الذراع
بعضه لو كانت تلك الاضعاف بالتي حتى ان المقادير اذا كانت متناهية من جانب
يكون متزايدة من الجانب الآخر فيكون الخروج غير متناه مع ان تلك الاجزاء مما
يشمله برهان التطبيق والتضايف وغيرهما الكريما مترتبة على ما تقرره واضعف
الدلائل على ابطال الجزء ما يبتنى على اشكال بين المربع والمسلك المائي الى اوية
مما يكونه المتكلمون في وجود جزئين لا انفصال الجسم كبعض الوجوه التي ذكرها
المحقق الطوسي في شرحه للجزء يكون من فرض مثلث متساوي الساقين الذي
كل ضلع منه قاعدة فيه قبل من اجزاء كل من ساقيه وان الابراج

المطلب
ابطال الجزء الذي
لا يتجزى

بين الساقين يتصاغر الى ان يصير بقدر جزء واحد ولعله يصير اصغر وكما في
المواضع الفخرية من انه لو تركب الجسم مما لا ينقسم لزم ان يكون قطر ذلك الا[illegible]
مقدار ثلثة اجزاء لا اقل بيان اللزوم ان نفرض ثلثة خطوط متماسة يكون كل منها
مركبا من الجواهر الفردة يكون الوسطاني قطر المجيب وواحد حاشيه خط آب والآخر ج
د ولو وصلنا من نقطتي ا ج بخط اج لكان ماسا بالمركز وملاقيا بالمحيط من الحاشيين
مع انه لا تركبات خطوط متصلات فيكون مركبا من ثلثة اجزاء وهو المطلوب قال
السيد المحشي اصل هذا الوجه ماخوذ من كلام الشيخ في عيون الحكمة والهيات
الشفاء حيث استدل على بطلان التركيب بانه لو تركب الجسم منه لزم ان يكون قطر
المربع والمستطيل مثلا مساويا للضلعه وانه محال ثم نقل منها وجها آخر على نفي الجزء
والعجب ان مبحث الجزء غير مذكور في الهيات الشفاء راسا فضلا عن ذلك الدليل و
غيره وما يظهر من مراجعة كتب الشيخ كطبيعيات الشفاء وغيرها ليس الا انه

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

لو فرضنا سطحاً مثالفاً من اربعة خطوط جوهرية كل منها يتركب من اربعة اجزاء ليلزم مساواة القطر للضلع بمثل ما ذكرنا فانه على اصل اثبات الجزء وتماس الخطوط الجوهرية لا يمكن وقوع خط جوهري في قطر المربع سطح الا اذا كان الاضلاع والقطر متساوية الاجزاء عدداً واعلم ان النظام من المعتزلة وافق الحكماء في قول الجسم للانقسامات الغير المتناهية الا انه لا يفرق بين القوة والفعل فيا خذ تلك الاقسام حاصلة بالفعل فيلزم عليه ان ينقسم الجسم الى ما لا ينقسم اصلاً وقد يستدل على ابطال مذهبه اولاً بالنقض بوجود الجسم المؤلف من اجزاء متناهية ولو في ضمن جسم اجزاء لا كثرة الا والواحد فيها موجود واذا الحد منها احاد متناهية امكن ان يتركب فيحصل منها جسم لانها اجزاء مقدارية متشابهة في الوضع ثم تعميم تناهي الاجزاء في جميع الاجسام بنسبة اجزاء ذلك الجسم الى اجزاء سائر الاجسام وحجمه الى حجمها اذ بحسب ازدياد الاجزاء يزداد الحجم فنسبة الحجم الى الحجم كنسبة الاجزاء الى الاجزاء ولما كانت الاحجام والابعاد متناهية كما سيجئ فلو لم يكن اجزاء كل جسم

الطبيعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

... تم الدليل ١٢ بحر العلوم رحمه الله ۵ قوله ثم تعميم الاستدلال ثان بمقابل لقوله اولاً والاول يبطل كلية رأي النظام والثاني يدفع الكلية ١٢ علم ...

متناهيه لزم ان تكون نسبة المتناهي الى المتناهي كنسبة المتناهي الى غير المتناهي
وهو ممتنع واعترض عليه بان ازدياد المحور بحسب ازدياد السطوح والتاليف لا يوجب
كليا ان تكون نسبة المؤلف الى المؤلف كنسبة الاحاد الى الاحاد حتى يجوز ان يكون ازدياد
المحور بحسب ازدياد الاجزاء مع كون النسبتين مختلفتين الا ترى ان ازدياد الزاوية
على الزاوية في المثلث بحسب ازدياد الوتر على الوتر مع ان النسبة ليست محفوظة
فان نسبة الزاوية الحادة في المثلث المتساوي الساقين القائم الزاوية الى الزاوية
القائمة بالنصفية وليست نسبة وترها الى وتر القائمة كذلك بالشكل الحماري بل
يجوز ان يكون نسبة الخمسين من النسب الصمّة التي توجد في المقادير دون الاعداد
فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبها عددية قطعا واجيب عن الاول بان
مجرد ازدياد الزاوية في الانفراج لا يوجب ازدياد الوتر كما لا يخفى بل ذلك مع تعاظم
الخطين المحيطين بها على نسبة ازديادها وعند هذين الامرين يجب ان يزداد الوتر
يكون على النسبة المذكورة وهذا وان كان لا يحتاج الى البيان الا ان الغرض التنبيه على فساد ما صوّره المعترض

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وعلى الثاني بانه لما كان الجسم عنده مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى عند وجد لها
حد مشترك هو الجزء الواحد فيكون القسمة منتهية ولا يكون حينئذ ما ذكرتم من
الاعداد والمقادير انما هي لوجوب انتهاء الاعداد الى الواحد بخلاف المقادير واذا كانت
المقادير انما هي مركبة من الوحدات الغير المنقسمة كانت منتهية الى الواحد فلم يبق
الفرق الا ان يكون الوحدات في احديهما ذوات وضع وفي الاخرى غيرها ولذلك انه الزم
اصحاب تناهي الاجزاء اصحاب النظام عند ما طرقة اتفقت انهم بانه يلزم من كون الاجزاء
غير متناهية في الجسم ان لا يقطع مسافة محدودة الا في زمان غير متناه لان لا بد من
عند الحركة من خروج كل جزء عن حيزه ودخوله في حيز آخر واشتغال جزء غيره الى حيزه
فاذا كانت الاجزاء غير متناهية كان زمان القطع غير متناه وان يكون القول بالطفرة
ثم الزموهم ايضا بان كون الجسم مشتملا على ما لا يتناهى من الاجزاء يستلزم ان يكون
حجمه غير متناه والتزموا انه اذا الحق الاجزاء فان اصحاب النظام الزموا اصحاب تناهي
الاجزاء بتجزية الجزء القريب



من قطب الرحى عند حركة البعيد وقطعه جزءً ولما لكون القريب انظاً من الميل التزموا

ان البطئ يسكن في بعض ازمنة حركة السريع ولا يكون ذلك الا لتفكك اجزاء الرحى

عند حركتها واستمر التشنيع بين الطائفتين بالطفرة والتفكيك ومما يلزمهم هؤلاء

سكون المتحرك في لحوق السريع البطئ اذ لو تحركا لان السريع اذا قطع جزءً فالبطئ اما ان

يقطع جزءً او اقل او يسكن لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم عدم اللحوق او

الانقسام فتعين سكون المتحرك وقد التزموه كما التزموا تفكك الرحى وقالوا البطؤ لتخلل

ازمنة التفكك في الرحى والسكون في المتحرك لا يشعر بهما الحس ولم يعلموا انه اذا

كانت نسبة زمان التفكك والسكون الى زمان اللصوق والحركة كنسبة

فضل اجزاء دائرة الطوق على اجزاء دائرة القطب او كنسبة فضل مسافة السريع

على مسافة البطئ يلزم ان يكون زمان اللصوق والحركة الطف بكثير من زمان

التفكك والسكون بحكم الاربعة المتناسبة فينبغي ان لا يحس باللصوق والحركة

اصلا واذا اقل من ان يكون تارة كذا وتارة بخلافه ثم انهم اختلفوا في اصل اتصال الجسم

الطبيعيات

ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الطبعيات ابطال الجزء الذي لا يتجزى

وقوله لا انقسامات الغير المتناهية تنافي كما مر مما ذكرنا من مساواة الحركة للمحل وكون كل منهما غير متناهي المقدار ومنها لزوم تغشية وجه الارض بحبة ولا نحو وعدم تناهيه ومنها انه لو كانت القسمة غير متناهية لكان قطع المتحرك المسافة يحتاج الى قطع نصفها وقبل ذلك نصف نصفها وهلم جرا فلا يقطع المسافة ابدا او يلزم ان يكون الزمان الذي يقطع فيه الانصاف الغير المتناهية غير متناه وجوابه ان الانصاف المقطوعة منتهية بلا نهاية وهما وفرضا لا وجودا وفعلا ومثلها الزمان الذي هو مقدار الحركة الواقعة فيها ومنها انه يلزم ان لا يدرك سريع الحركة حينا بطيئها اذا تحركا في جهة واحدة على سمت واحد وكان الابطأ اسبق بيان اللزوم انه اذا قطع تمام البعد المفروض بينهما ووصل الى النقطة كان البطئ فيها قطع البطئ في ذلك الزمان بعدا اصغر من البعد الاول ووصل الى نقطة اخرى ثم اذا قطع السريع هذا البعد الاصغر قطع البطئ بعدا اصغر من الاصغر ووصل الى نقطة اخرى وهكذا الى غير نهاية والجواب ان المتحرك لا يتصف في اثناء

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

الحركة نفسها في آنٍ من افراد ماهية الحركة في الخارج قطعاً كما ستحقق إن شاء الله تعالى

أي لا يتصف المتحرك بحسب الخارج بالوصول الى حدٍ من حدود المسافة ولا تحصل بعض

معين منها في زمان الحركة اصلاً فتدبر ومنها انه اذا تدحرجت الكرة على بسيط مستوٍ

يكون ما فرض دائرة منها محاذياً مستقيماً منه نقطة بعد نقطة ويلزم منه تتابع

النقط وتركب الخط منها ودفعه بأن يقال مماسة الكرة للبسيط في حال الثبات و

السكون وإن كانت بنقطة لا غير ولكنها في حال الحركة انما هي بخطٍ غير وازمنة ح

الزمان وفي كل آنٍ من الآنات وإن كانت مماستها بنقطة ولكن الآنات كالنقطة وجودها

بالوهم والفرض إذ لا الفصل والقطع والاستدلال بتجاور الآنات على تجاور النقطة من

قبيل المصادرة على المطلوب الأول اذ النزاع فيها كالنزاع في النقطة فإن الحركات

والأزمنة كالأجرام والأبعاد غير مؤلفة مما لا يتجزى وإن سبيل الآن من الزمان بعينه

سبيل النقطة الموهومة من الخط وأما ما وقع في الحواشي القديمة للدفع هذه

الشبهة تارةً

فان زوال الملاقاة لا يكون الا بالحركة وهي تدريجية لا آنية فلزم تتالي الآنات
والنقاط مراد زوال الانطباق في زمان كما ذكرنا وحصول الانطباق على نقطة اخرى
في آن سيما زمان ولما استحال الجزء الذي لا يتجزى لا يكون لزوال الانطباق اول
فلا يلزم محذور وتارة بان المتحقق ليس الا نقطة واحدة فلزوم تتالي النقاط ممنوع بل
ينعدم نقطة وتحقق نقطة اخرى ولكن الحكم في منع تتالي الآنات وكلاهما ليس بشيء
اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه بان الانطباق الاول في آن والثاني في آن
آخر بينهما زمان يتوجه السؤال بانه كيف يكون الحال في ذلك الزمان بين الكرة و
السطح انهما متلاقيان ام بينهما تفارق والتفارق بين البطلان وان شئت فافرض
الكرة من حديد او حجر في غاية الثقل لا يرتفع عن السطح الا بعائق فرض حاله واما
التلاقي فهو اما بنقطة او بخط فان كان الثاني لزم الانطباق بين الخط المستدير والمستقيم
وان كان بنقطة فالتلاقي بالنقط لا يكون الا في آن فيستقل الكلام بين آن وقعت
فيه الملاقاة الاولى وهذا

الطبعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

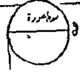
الآن ويعود التفرق بعينها من رأس والكل محال ولكن القول بتجاور الآنات كما زعمه
المتكلمون فلم يبق منع لانا لا نطلع على الحق الذي ذكر ما في الجواب واما الثاني فلان
تجاور النقاط واجتماعها في الزمان متجاورة يكفي للاستحالة وان لم يكن اجتماعها في آن
داخل في ذلك امر مستحيل لاستلزامه انتهاء قسمة المقدار الى ما لا ينقسم ولو بالقوة
كما ذهب اليه محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ولما سيأتي من حيث ما يقام
عليه البرهان من ان التغير ذات بحسب الزمان من الحوادث وغيرها مجتمعات
في وعاء الدهر المحيط بالزمان وما معه وفيه فتكون النقاط التي كل منها في آن
مجتمعة في الواقع على نعت التجاور ولان تجاور الآنات الآزمنة لها على اي وجه امر
مستحيل في ذاته لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة والمنطبق على
المتصل الواحد لا بد ان يكون متصلا وحدانيا اذ لو كان احد المتطابقين مركبا
من الافراد المتشابهة الغير المتجزية اصلا لزم ان يكون الآخر ايضا مركبا منها وقد
ثبت اتصال الجسم وعدم تألفه

من الجواهر الفردة وكذلك حكم ملاقاته من الزمان والحركة ومنها ان ما يمكن خروجه الى الفعل من الانقسامات ان كان متناهيا انتفت القسمة وان كان غير متناه فيرد ما يرد على النظام وجوابه باختيار الاول والقول بانه ليس متناهيا منتهيا الى الوقوف عند حد لا يتجاوزه فيصح اتصاف ذلك بالانتهاء اللاتفقي لا باللاانتهاء الكمي فهنالك مغالطة باشتراك الاسم ومنها ان وجود الاطراف يستدعي تحقق حيز منقسم كالحيز او بان حكمه والجيب عنه باستلزام انقسام المحل انقسام الحال في حلول الاطراف لكونها آلة من حيث القطع والتناهي ومنها انه يتوقف الجواب عنها على تحقيق ماهية الحركة كما سيجيء ان شاء الله تعالى وانتظر لمعتبا كاستلزام حصول شيء غير منقسم من الحركة والزمان شيئا غير منقسم بازائه من المسافة وكون الزمان مركبا من الآنات لكون الحاصل منه غير منقسم مع انفصاله عما اتصل وما سياتي لعدمهما وامتناع اتصال الموجود بالمعدوم ومراد العدم آن وجدان آن آخر متصل عنه بمثل ما ذكره وكحركة النقطة حركة في نيم كخطوط ثاني اجزاء على متسمة وانقضاء

منه الآن في آن بدله تتالي الآنات المستلزم لتركب المسافة من غير المنقسمات ولكن احدوث الوصول في آن بل آن الوصول كالانطباق والاتحاد اذ و كون الحركة لا اول لها وانما يعدم ممن زمان آن هو المبدأ فلا في ان آخر بينهما زمان ولا لم يكن ما فرض مبدأ مبدأ او عدم التفاوت في شيء من الحركتين سرعة وبطوءا اذا اتفقتا في الاخذ والترك لكون كل منهما في كل آن يفرض من زمانهما في ابن فان كون كل منهما متساوية لكون الآخر ومنها اشكال طفرة الزاوية وهو من اعضل الشبه في هذا المقام وهو ان الزاوية الحادثة بين الدائرة والخط المماس لها على طرف قطر من اقطارها احد من جميع الزوايا المستقيمة الخطين كما برهن عليه صاحب كتاب اقليدس في الشكل الخامس عشر من المقالة الثالثة منه فاذا فرضنا خطا منطبقا على ذلك الخط المماس وتحرك الى جهة الدائرة مع ثبات نقطة التماس منه حركة ما فشيئا فبتحركه يحصل زاوية مستقيمة الخطين اعظم من الزاوية المذكورة من دون ان يحصل اولا مثلها وهذا اعني الطفرة بعينها ولو حيث آخر

الطبعيات
ابطال الجزء الذی لا یتجزی

ان الزاوية الحادثة بين محيط الدائرة وقطرها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين كما فى تلك المقالة ايضا فيتحرك القطر اذن حركة مع ثبات احد طرفيه تصير تلك الزاوية منفرجة بدون ان تصير قائمة او رديا دماهو رئيلها انقصت بعض القائمة عليها وبتوجه احران الزاوية التى بين القطر والخط المماس للدائرة على طرفه قائمة ومابين القطر والمحيط اعظم الحواد المستقيمة الخطين فاذا حرك الخط المماس الى جهة المركز مع ثبات نقطة المماس حركة ما ينتقل من التماس الى التقاطع تصير القائمة اصغر من زاوية القطر والمحيط من غير ان تصير مساوية لها وبعكس ماقلنا اذا فرض رجوع ذلك الى موضع التماس مما كان اولا من دون بلوغ تلك الزاوية الى مساواة زاوية القطر والمحيط تصير قائمة كما لا يخفى واستصعب الاذكياء حل هذا الاشكال وذكر بعضهم فى التفصى عنه وجوها غير سديدة وذكر الاستاذ سيد الحكماء وسند العلماء ما يشفى العليل ويروى الغليل من تحقيق تركنا احدهما لابتنائه على مقدمات كثيرة طويلة الذيل فمن اراد الوقوف عليها فليطلبه من بعض كتبه



التفصيلات
ابطال الجزء الذى لا يتجزى

وامراتصاله وان رجم بالآخر وهوان الزاوية المختلفة الصلعين بالتعالل لفضا لها لتعاليا
بخطين مستقيم ومستدير وهى انما تقع فى طريق تلك الحركة بالاعتبار الاول فقط وا
لثانى لان شيئا من الزوايا المستقيمة الخطين لا يمكن ان يساوى زاوية مختلفة الضلعين
وكذلك بالعكس فانه اذا اطبق الضلع المستقيم من المستقيمة الضلعين على المستقيم
من مختلفها فاما ان يقع المستقيم الآخر بين المختلفين او خارجا عنهما اذ لا يمكن ان
ينطبق المستقيم على المستدير وان تنطبق المستقيمة الضلعين على المختلفة بسبب ان الحركة
تختلف حقيقة الزاوية من جهة اختلاف الضلعين باستقامتهما معا وكون احدهما
مستقيما والآخر مستديرا لكون المستقيم والمستدير مختلفين بالماهية النوعية وشئ من افراد
احد المتقادرين المختلفين بالماهية لا يقع فى طريق الحركة فى الآخر والمتراتب بحسب المقدار
المختلف بالحركة منه لا يساوى فى شئ من المراتب مقدارا ما سطحا او بالعكس وكذلك المراتب
فى السطح بالحركة لا تنطبق فى شئ من حدود الحركة الى مساواة جسم ما او بالعكس فحصل فرد
من احد نوعى الزاوية اذا تحرك ضلعه

وصار اكبر انما يبلغ بالتدريج الى مساواة جميع الافراد المتوسطة في العدد بين المبدأ والمنتهى من ذلك النوع وهي التي تكون واقعة في مسلك تلك الحركة ولا يمكن ان يبلغ الى مساواة شيء من افراد النوع الآخر ولا يكون تلك الافراد واقعة في مسلك تلك الحركة ولا متوسطة بين المبدأ او المنتهى اسمي اقول لا زيادة ولا نقصان يتم بلا اشتراك نوعي او بالحقيقة والمجاز على ما يتحقق بين مقدارين متشاركين اي مقدارين يعدهما عاد مشترك والنسبة بينهما لا محالة تكون عددية يعبر عنها بانه لاحدهما من الآخر بان يقال هذا المقدار مثل ذلك المقدار او ثلثاه او ربعه او جزء من الجزء منه الى غير ذلك وهذه هي التي تقتضي التجانس بين المتناسبين وكون احدهما مشتملا على الآخر مع شيء زائد وعلى ما يتحقق بين مقدارين لا يمكن ان ينال احدهما اي هو من صاحبه وهو لا يقتضي كون الازيد والانقص بالوجه المذكور من نوع واحد بل قد يتحقق بين مقدارين مختلفين ماهية وحدا كالخط المستقيم بل قصر الخطوط الواصلة بين النقطتين مع امتناع الخط المستقيم والخطوط المستديرة بالفصول المربعة وذلك ظاهر وليس لقائل ان يقول اذا تصغر الحدة من متعلقة الصلعي

الضعيات
ابطال الجزء الذي لا يتجزى

تسعة ای ازید او انقص من الاخرى فرضنا ان تكون نصف ممكن ...
مساواة معها او زيادة مدرة عن كون بعد نسبي مسلمه على مثل الآخر ...
يزيد عليه كما نقول قد ظهر انه يكون ان يصير مقدار من السطح من الاسطر بل دون ...
يصير مساويا له كما اذا زيد درجة واحدة من الالة ثم آخر مرد الى ... نسع ...
الآن و نتحير السطح من قبل مع انه كانت اصغر منه بل دون ان يصير الوصول
الى شيء من حدود الحركة مساوية له ... حقيق بالتحسين واسلوان ما
ذكره وان كان حالفا لما عليه الحد ثون من انه ليس الخط المستقيم والخط
المستدير وكل ابين الخطوط المستديرة التي ليست تحل ساقاتها على نسبة واحدة توجد
نسبة اصلا لا الفهميه ولا العددية ولكن القدماء وهم ائمتنا على ان منها تتحقق النسبة
ولكن لا مطلق النسبة وحد يتصف بالمساواة معاونة ضمنية دون المساواة ونسبة
نسبة العددية وما يقال من ان النسبة فرع الاتفاق والتجانس فيكون المراد منها
العددية فقط دون الضمنية **فصل في اثبات الهيولى** اي جوهر ليس في نفسه
واحد ولا كثير ولا متصل ولا منفصل بل يقبل الصورة الجسمية التي هي الممتد الجوهري

الطبعيات
فصل فی اثبات
الهيولى

فلا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت شيء يصدق عليه مفهوم الجوهرية ومسماه اي
محل الاتصال والانفصال اللذين يطرآن في الحس على انواع الاجسام المحسوسة
من حيث انها اجسام ويقبل الهيئات الطبيعية والحيوانية والطينية والرمادية وغير
ذلك وذلك الامر هو المسمى بالمادة او الهيولى او الطينة على اختلاف العبارات ووجودها
على حسب المفهوم مسلم فانه اذا قيل يكون الحيوان من الطين او خلق الانسان من
نطفة امشاج فلا يخلو اما ان يكون الطين باقيا طينا او النطفة باقية نطفة وهو حيوان
وانسان حتى يكون في حالة واحدة طينا وحيوانا او نطفة وانسانا وهو
محال واما ان يكون بطلت النطفة بكليتها ثم لم يبق منها شيء اصلا وكذا الطين ثم
حصل انسان وحيوان فح ما صارت النطفة انسانا وما خلق الحيوان من الطين بل
ذلك شيء بطل بكليته وهذا شيء آخر حصل من ابتداء بجميع اجزائه واما ان يكون
الجوهر الذي كانت فيه الهيأة النطفية او الطينية بطلت عنه تلك الهيأة وحصلت
فيه هيأة انسان او هيأة حيوان والقسمان الاولان باطلان لا يعتقدهما العاقل اذ
كل من زرع بذرا لينبت منه شيء او تزوج ليكون له ولد لم يحكم على الزرع انه من
بذره ويفرق بين ولده وغيره بانه من مائه



الطبيعيات

اثبات الهيولى

ومن ماله معاند لا يلتفت اليه ويكتفي بالمدرس الصائب فظهر ان الهيولى من
حيث المفهوم المذكور ما وقع فيها خلاف اما النزاع في ان ذلك الامر اجزاء لا تتجزى
اصلا او وهما او حكما مما ينقسم في جهة او في جهتين متناهية او غير متناهية كما ذهب اليه المتكلمون
او اجسام صغار صلبة لا يمكن انقسامها في الخارج كما هو مذهب ذي مقراطيس
او نفس الجسم بما هو جسم كما هو رأي جماعة من الاقدمين او انه الشئ من الجسم
كما عليه المعتبرون من المشائين فمادة الاجسام عند اصحاب المذاهب الثلثة
الاول واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال والحكماء لما اتفقوا على ابطال
هذه الآراء اتفقوا على ان ما يقبل الانفصال والاتصال في الاجسام شئ واحد
بالشخص لا كثرة له في حد ذاته بحسب نفس الامر محفوظ الوجود في حالتي الانفصال
والاتصال وهو الهيولى الاولى عندهم واتفقوا ايضا على ان الجسم من حيث هو جسم
الذي هو جنس الانواع الطبعية نوع ماهيته مركبة من جنس هو الجوهرية وفصل هو مفهوم
قابل الامتداد في الجهات الثلث وانما وقع الاختلاف في ان الجسم بالمعنى المذكور هل هو بسيط
في الخارج ام مركب منه من مادة وصورة تحاذيان جنسه وفصله وعلى تقدير تركبه

هل هو مركب من جوهر وعرض او من جوهرين فالاول ما ذهب اليه افلاطون الالهي
على ما هو المشهور ومن سبقه وتبعهم الشيخ المقتول في حكمة الاشراق والثاني ما
اختاره في التلويحات والثالث مذهب ارسطو ومن تابعه كالشيخين ابي نصر و
ابي علي ويتبع هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو ان الجسم بما هو جسم اذا طرء عليه
الانفصال اما ان لا ينعدم عن اصل حقيقته شيء او ينعدم وعلى تقدير الانعدام
اما عرض او جوهر وهذا آخر محل النزاع بين الفلاسفة واختار المص مذهب
المشائين فقال كل جسم فهو مركب من جزئين هما جوهران يحل احدهما في الآخر
معنى حلول الشيء في الشيء على ما ادى اليه نظري هو ان يكون وجوده في نفسه
هو بعينه وجوده لذلك الشيء وهذا اجود مما قيل في تعريفه حيث لا يرد عليه شيء
مما يرد على غيره وقد يفسر بالاختصاص بين شيئين بحيث يكون الاشارة الى
احدهما عين الاشارة الى الآخر ويرد عليه كون الاعراض والصور الحالة في محل واحد
بعضها حالا في بعض وينتقض ايضا بكثير من الصور طردا وعكسا وقيل حلول الشيء
في الشيء عبارة عن كونه ساريا فيه مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما عين
الاشارة الى الآخر تحقيقا او تقديرا واعترض عليه بانه ينتقض بحلول الاطراف

فهو الى النقطة في الخط والسطح والسطح في الجسم ويحلّ طرده بالاطراف المتداخلة

واجيب عن الاول تارة بمنع وجود الاطراف وتارة بتخصيص المعرّف بالحلول

السرياني وتارة بانّ الاشارة الى الطرف اشارة الى ذى الطرف فان الاشارة الى النقطة

مثلا اشارة الى الخط الذي هي طرفه واكتفى باتحاد الاشارة من غير حاجة الى

السريان ويلزم على هذا ان يكون المكان حالاً في المتمكن لان الاشارة الى المكان اشارة

الى طرف المتمكن لاتحادهما وضعا والاشارة الى الطرف اشارة الى ذى الطرف كما ذكر

هذا اذا كان المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من

الجسم المحوى واما اذا كان البعد المجرد عن المادة فالنقض وارد على اى تقدير

اللهم الا ان يقال المراد بكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة الى الآخر ان يكونا

متحدين في الاشارة بحيث لا يمكن عند العقل تمايزهما فيها وهذا يخرج الجواب عن

النقض بالاطراف المتداخلة ومنهم من فسّر الحلول بالاختصاص الناعت واعترض

عليه بانه ان اريد بالناعت ما يصح بسببه حمل النعت على المنعوت به مواطاة

فلا يصدق على شيء من افراده وان اريد ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل

فيرد عليه اختصاص الكوكب بفلكه

الطبعيات

اثبات الهيولى

الطبيعيات

اثبات الهيولى

والعكس وكذا الدال بصاحبه والجسم بمكانه بل العرض بعارضه وما اجاب به
عنه بعض المحققين بالفرق بين الاشتقاق الجعلي وغيره محل تامل وقد يقال
المراد بالناعت ما يمكن ان يشتق منه اسم يحمل على المحل ولا نسلم ان المتمكن مشتق
من المكان بل من التمكن والمتجسم من الجسم بل من التجسم وكذا في اسود ولذا و
على هذا يلزم ان لا يكون السواد مثلا حالا في الجسم بل الاسودية وفساده ظاهر
ثم لا خفاء في ان تصور الاختصاص الذي هو للنعت بالنسبة الى المنعوت بوجه
يمتاز عن غيره مما فيه وشركات في المقسم وان لم يكن ماهيته معلومة بالكنه
اذ لا غرض فيه يتعلق به وقد عرف الحلول بتعريفات اخر ليس شيء منها خاليا عن
الخلل ودفع بعضها بالتزام امور مخالفة لظاهر الامر والتطويل في ذلك لا يؤدي
الى كثير طائل ويسمى المحل الهيولى الاولى والحال الصورة الجسمية وبرهانه ان بعض

الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا
لانها قسمة ينقسم الى الاجزاء المقدارية ثلثة انفكاكية تحدث كثرة بالفعل في
الخارج لا يخرج جزئياتها الى الفعل الا متناهية العدد وقسمته بالامكان لا الى
نهاية على ما يراه جمهور الحكماء

وهي قسمته الى الكسر والقطع ووهمية توجبه تحدث كثرة في التوهم كذلك وعقلية كلية تستوجب حمله الاجزاء الممكنة الافتراض للاشياء في ملاحظة العقل ملاحظة اجمالية مفصلة وأما القسمة التي بسبب من عرضين مختلفين سواء كانا قارين كالبلقة او غير قارين كما في حصول مماستين او محاذاتين في جسم واحد فقد ضمها الحكماء بالضرب الاول منها وبعضهم بالثاني وقد يقال بالتفصيل والحق ان اختلاف العرضين ليس مثله الانفصال الخارجي بل يستلزم حكم العقل بانه معروض له بحسب حالة حدا منه غير معروض بانه في الخارج حكما صادقا مطابقا للواقع ولا دليل بعد هاهنا على آخر ان القسمة بهذا الاعتبار والقسمة المقدارية بانحائها انما تطرأ على الجسم من حيث هو معروض المقدار اي الجسمية التعليمية التي بحسبها يقبل الجسم قسمة افرادية او غير متناهية الا ان القسمة الفكية يلحقه لاستعداد المادة هي التي تقبلها وتجمع معها وليس تنفعل التعليمية لان الهيولى هي التي تهيئ واعداد له فهي بالحقيقة من عوارض المادة سواء كانت بواسطة الجسم او بنفسه كما اشرنا اليه سابقا من ان ما يصدق عليه

الطبيعيات
اثبات الهيولى

معدوم المادة مما لا ريب فيه لاجل والوضعية الحسية ثلثة لكونه ذا كمية اتصالية
فهي من عوارض المقدار بحسب نفس ذاته وان كانت بعض ذاته مما يحتاج الى المادة
مطلقا الا في كونه متشكلا واما الرسمية العقلية فلغايران بحث المقدار التعليمي لكن
مصحح فرض وصيانة كونه مستلزما مطلق الامتداد مع قطع النظر عن مراتب تعيناتها
المقدارية في الحقيقة تعرض الجوهر الحسي لذاته وللاجسام بالجسام الانطواء
في صحة قول الاخبار الاقسام الجوهر الا ان الرابع خارج عن كونها جنسا مطلقا كما سياتي بيانه
ولسط القول يطلق بالاشتراك الصناعي على معنيين احدهما مطلق الاتصاف بامر
سواء كان وجود الموصوف مقدما على وجود تعقبه بالزمان اولا والثاني الانفعال التجددي
ويقال لها القوة والاستعداد ايضا وهو عبارة عن امكان اتصاف شيء بصفة لم تحصل
له بعد مع وجود حالة تحصل بها هذا المعنى والقول بهذا المعنى لا يجامع فعلية
وحصول ذي شيء بل اذا طرء عليه تلك الصفة بطل هذا المعنى والتقابل بينهما تقابل
العدم والملكة وان شرع في اثبات المصادر باستيفاء تحقق المعنى الاول
من ان ... بحسب وجوده

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

مع المقبول لايأتي ما ذكرناه اذ ليس المراد منه ان القابل في وقت كونه قابلاً او من
حيث هو قابل يجب وجوده مع المقبول بل المدعى ان ذات القابل بعد حصول المقبول
فيها يجب ان يكون حاصلاً والا لم يكن القابل قابلاً وحينئذ كان القبول بمعنى الاستعداد
لا يجامع الفعل لكونهما ايضاً متقابلين لكن ذلك القابل ما هو قابل لا يجامع المقبول ما هو
مقبول لكونهما ايضاً متقابلين غاية الامران التقابل هناك حقيقي وههنا مشهوري والامكان
الذاتي له نوع مشابهة بالقوة الاستعدادية بحسب اعتبار العقل ولهذا يطلق عليه
اسم القبول بانه بمعنى سلب ضرورة فعلية الوجود والعدم سلباً مطلقاً حين تحصل
احدهما من جانب العلة بالنظر الى جوهر الذات فان العقل اذا حلل الوجود مثلاً
بحسب الملاحظة التي شرعية الى ماهية ووجود يحكم بان الوجود ليس ذاتياً لها شيء
من حيث هي هي بل يثبت لها في مرتبة متاخرة عن تلك المرتبة نحواً من التاخر وان كانت
محفوظة بالوجود في نفس الامر كالاريب اثباتاً لكنه لم يستقر الامكان بمعنى القوة
الاستعدادية التي لا تجتمع مع وجود الشيء والامكان الذي يعرض لها لعدم الماهيات
جوهر نفسية ضرورة الوجود والعدم غير منفك عنها حين وجودها لكن كل واحد من
مفهومي القوة والامكان اي الذاتي والاستعدادي مع الفعلية التي بازائه

التنبيهات
اثبات الهيولى

يوجب اختلاف تعيّن سواء كان بحسب التحليل الذهني او بحسب الانقسام الخارجي
وسياق زيادة تفصيل ولفظ الاتصال يدل بالاشتراك على معانٍ بعضها صفة لشيء
لا بقياسه الى غيره وبعضها صفة لشيء بقياسه الى غيره اما ما هو صفة حقيقية فهي
اثنان احدهما كون الشيء في حد ذاته وفي مرتبة ماهيته صالحاً لان ينتزع منه الامتدادات
الثلثة المتقاطعة وهذا المعنى فصل الجوهر وثابت للجسم في حد نفسه اذ هو في تلك
المرتبة مصداق لحمل المتصل والممتد مع قطع النظر عن جميع العوارض فاتصاله
وامتداده نفس متصليته وممتديته لا امر يقوم به تعبير منشأ الصدق في
المتصل عليه ومصداقه سواء كان الجسم مركباً من الصورة الجوهرية او موجوداً بنفسها ومن
جوهر آخر على اختلاف رأي افلاطون وارسطاطاليس والدليل على ان الاسم
المتصل بهذا المعنى يطلق على الصورة الجوهرية كلام الشيخ في فصل من فصول الالهيات
الشفاء معقود لبيان ان المقادير اعراض بهذه العبارة واما الكميات المتصلة فهي
مقادير الابعاد واما الجسم الذي هو الكم فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بمعنى الصورة
لا يقال لو كان الجسم في حد نفسه متصلاً لامكن ان يفرض فيه شيء دون شيء وكان قابلاً
للقسمة الى الاجزاء

قوله في فصل من فصول الالهيات وهو الفصل الرابع من المقالة الثالثة من الالهيات [illegible]

الطبعيات
اثبات الهيولى

المقدارية فيكون نوعًا من الكم لان هذا المعنى يعرض للكم المتصل لذاته ولغيره
بواسطته لانا نقول لا نم ان مجرد امتداد الجسم فى ذاته يساوق قبول الانقسام الى
الاجزاء المقدارية بالذات بل انما يصح ذلك بعد عروض المقدار له اذ ما لم يتعين
ذهاب امتداداته لم يصح فيه فرض جزء معين دون جزء معين والجسم فى مرتبة
ذاته ممتد فى الابعاد من دون تعين امتداده وتقدر انبساطه لان ذلك المعنى
انما يحصل له فى مرتبة متاخرة عن ذاته بدليل انه قال الشيخ فى التعليقات اذا قلنا جزء
من جسم فمعناه جزء من مقدار الجسم فان الجسم بما هو جسم ليس هو جزء ولا كل
ومثاله فى المنفصل اذا قلنا جسمان من جملة خمسة اجسام فمعناه اثنان من جملة
خمسة اعداد عرضت للجسم لان الجسم بما هو جسم ليس بواحد او كثير وثانيهما كون
الشئ بحيث يوجد بين اجزائه بحد فرض وقوعها حدود مشتركة والمتصل بهذا المعنى
يطلق على المتصل الكم ومن خواصه قبول الانقسام بغير نهاية واما الاخر فله ايضا
معنيان احدهما كون المقدار متحد النهاية بمقدار آخر سواء كانا موجودين او
موهومين ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثانى بهذا المعنى والثانى كون الجسم
بحيث يتحرك بحركته جسم آخر ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثانى بهذا المعنى وهذا
المعنى من عوارض

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الكرة المنفصل مطلقا او من جهة ما هو في مادة كاتصال خطي الزاوية واتصال الاعضاء
بعضها ببعض واتصال اللحوم بالرباطات والرباطات بالعظام وبالجملة كل ما من شانه ان يكون
غير ما هو لمقابل المباينة واذا تقرر ما ذكرنا من شرح الالفاظ الثلث فنقول لما ثبت ان
للجسم معنى مستعدا للانفصال لكونه تقابل تقابل العدم والملكة او التضاد
ولكن لا يجتمع المستعد من حيث انه مستعد مع المستعد له من حيث هو كذلك
كما اشرنا اليه فاعلم ان الذات الواحدة لا يمكن كونها مستعدة للامرين لا يجتمعين
متحققين واذا اعيد الكلام الى مسلك المحقق ينتهي الى جزء اخر متحقق
في حقيقة الذات فلزم تركيبها من جزء به يكون بالقوة ومن جزء اخر به يكون
بالفعل فيصير اي من اراد ان تلخيص الحجة بما هو حاصل ان يثبت في حد ذاته
حيثيتي الفعل والقبول بالمعنى الاخير وتحليل المعنى قال المصنف في نفس الاحتمال له
للانفكاك يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ايضا لان الجسم قبل كونه منفصلا
يجب ان يكون متصلا ثانية ثم زمانية والدليل عليه قوله والا اي وان لم يكن
شي مما بالفعل للانقسام من الاجسام التي تليناها كالماء والنار قبل ان ينفصل

متصلاً حقيقياً اي انه متصل حقيقي لزم الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه من الخط والسطح الجوهريين وستعرف من كلام المص ابطالها مثل ما مر وبيان اللزوم ان كل كثرة بالفعل يجب انتهاؤها الى الواحد الذي لا كثرة فيه بالفعل والتقدير ان الجسم القابل للانفصال التي كل واحد منها غير مشتمل على كثرة وانقسام بالفعل لو لم تكن متصلات حقيقية في حد انفسها لزم احد الامور الثلثة وهذه المتصلات لما كانت من نوع الاجسام القابلة للانفكاك التي تليها فلم تكن مما لا يقبل الانفصال الخارجي بل تكون قابلة له فان قيل بعض ما يقبل الانفصال الخارجي كان قبل قوله متصلاً واحداً اعم مما يقبل الانفصال دوماً بالمعنى الاول يقبله قبولاً بالمعنى الثاني وهذا ما ادعيناه وفيه بحث وهو ان الذي ثبت بالبرهان ليس الا ان الماء مثلاً اما متصل واحد او مشتمل على متصل واحد لئلا يلزم تركبه من الجزء الذي لا يتجزى او ما في حكمه مما لا ينقسم الا في جهة او في جهتين قلنا ان نختار الشق الثاني ونقول انه مركب من الاجسام الصغار القابلة للانقسام في الجهات وهماً وفرضاً وليس شيء منها قابلاً للانقسام قطعاً وكسراً كما هو مذهب ذي مقراطيس من ان مبادي الاجسام اجسام صغار صلبة قابلة للقسمة الوهمية

الطبيعيات
اثبات الهيولى

دون الخارجية فهي وإن كانت متصلة في أنفسها منفصلة كل منها عن الآخر لكنها غير قابلة لطريان شيء من الفصل والوصل عليها مع أن مدار إثبات الهيولى بهذا الوجه على طريان شيء منهما على ذات الجسم كما مرت الإشارة إليه وأجيب عنه بإبطال الأجسام الديمقراطيسية بأن كلاً من القسمة الوهمية أو الفرضية أو التي بحلول عرضين قارّين أو غير قارّين يحدث كثرة في المقسوم متشابهة ومشابهة للكل في الماهية فالأفراد المماثلة متشابهة في الأحكام بحسب نفس الماهية فما يصح على فرد من أفراد حقيقة واحدة يصح على جميعها وإن امتنع عنه مانع خارجي وهو غير قادح في جوازه نظراً إلى نفس الذات من حيث هي فاتصاف تلك الأجسام بالانفصال يستلزم جواز اتصاف أجزائها المتصلة بالانفصال لماهيتها والتئام أجزائها المتصلة يستلزم جواز اتصاف تلك الأجسام بالالتئام كذلك وإن صدّها عن الفصل والوصل صادّ أو عاق عنهما عائق خارج فهو لا يوجب استحالة حقيقتها عليها فإذن اتصال كل من تلك الأجسام ينبئ عن قوة قبول القسمة الخارجية وانفصال كل اثنين منها عن جواز طريان الاتصال بينهما عليهما وهذا هو تقرير

بالبرهان المشهور على ابطال هذا المذهب وثانيهما ان يعلم ان الحجة المذكورة انما هي
على كون تلك الاجسام متعددة المادية كما هو مسلم عند صاحب هذا المذهب على ما
نقل عنه حيث قيل ان القياس جدلي اذ هو على تقدير كون الاجسام المذكورة متخالفة
الانواع مستلزم لما نفيناه النوعي هو الصورة الامتدادية لا تحا نوع واحد كما
سيأتي بل صورة اخرى نوعية والمقصود اثبات ان الطبيعة الامتدادية بما هي هي
لا تأبى الانفصال والاتصال وهو الخروج الى المادة ومع قطع النظر عن هذا التطرق
جسم مفرد منها يؤدي الى المطلوب ولا حاجة الى احد كونه متّحداً لجسم آخر منها فان
شيئاً من اجزائه المقدارية معه في الطبيعة النوعية يقتضي ان يصح عليه ما
يصح عليه وبالعكس فكان احد جزئيه متصل بالجزء الآخر ومجموعهما منفصل
عن غيره فكذلك يصح انفصال الجزئين واتصالهما بعينهما حقيقة لحصول اشتراك
الكل وجزئه في نوع واحد واعترض عليه بان هذا مغالطة باشتراك اللفظ وتوهم
ان ما يقبله الاجسام التي يمتنع انقسامها الطبيعية ليس الا الانفصال حقيقةً والانفصال وهمياً
لقبولها مثناء على مطلق الموصوفية في نفس الامر ولا يمكن ان يقاس عليه الستعدّ
طريان الانفصال والاتصال وان مقتضي كونها ماجد

الطبعات
اثبات الهيولى

لفرد من افراد الطبيعة النوعية صح لسائر الافراد بحسب نفس الماهية ليس الا امكان
الاتصال الفكي لها لا عن الانفصال والانفصال الفكي لها لا عن الاتصال امكانا
ذاتيا ابدي الحقيقة لا امكانا استعداديا طاريا الانفصال والاتصال في الخارج ومما
قيام البرهان على اثبات الهيولى هذا دون ذلك وتوضيحه ان مآل القسمة الانفكاكية
عند المشائين الى زوال جوهر ممتد وحدوث جوهرين ممتدين وهذا هو المحوج
الى الهيولى الاولى كما علمت ومجرد امكان القسمة امكانا ذاتيا لا يستلزم ان يكون
له قابل غير نفس الاتصال اي ما هو متصل بذاته وكذلك مجرد كون الشيء متصلا بنفسه
من دون حدوث هذا المعنى فيه لا يستوجب ان يكون لوجوده حامل سوى ذاته كما ان
امكان العدم وكذلك حصول الوجود في المجردات لا يقتضي ان يكون لها قابل سوى ذاتها
المجردة بل المحوج الى القابل استعداد العدم او الوجود ولفظ الامكان مشترك بين هذين
المعنيين فان امكان الشيء بمعنى الاستعداد له لا يجامع حصوله لقابله فانه
بخلاف امكان شيء بالمعنى الآخر فانه لا يأبى الاجتماع معه واللااجتماع اصلا ولا يحتاج فيه
الى قابل لذلك الشيء غير ذاته وقد يجاب عنه بعض الافاضل بان قبول القسمة الوهمية

الطبيعيات
اثبات
الهيولى

…سارق لإمكان القسمة الانفكاكية بالنظر الى نفس طبيعة الامتداد وان منع عنها مانع لازم او غير لازم كالصورة النوعية للفلك والصلابة والصغر في بعض الاجسام اذ لو امتنع الانفكاك الطارئ على الجوهر الامتدادي لذاته لكان فرض الانقسام فيه مثل وهم الاحتمالية ولم يكن ح فرق بين فرض الانقسام فيه وبين فرضه في المجردات ولا شك ان الانقسام الوهمي من المعاني الانتزاعية خصوصًا اذا كان منشأه اختلاف عرضين حالّين فيه اقول هذا منقوض بالزمان فانه عندهم مقدار متصل قابل للانقسام الوهمي غير قابل للانقسام الخارجي وايضًا توهم القسمة لا يوجب تجويز وقوعها في الخارج وتجويز العقل وقوع شيء لا يستلزم امكان وقوعه فربما جوز العقل تحقق شيء في بادي النظر ثم اقيم البرهان على خلافه ولو لم يكن امر متصل قابلا للانفكاك بحسب الخارج لا يلزم ان يكون توهم القسمة فيه من قبيل توهم القسمة في المجردات فان الذي لا امتداد له لا مجال للوهم ان يتوهم فيه شيئًا دون شيء ويمكن ان يقال في ابطال هذا المذهب ان كل واحد من تلك الاجسام لو كان بسيطًا اي يكون له طبيعة واحدة كان كريًّا لما سيجيء من ان الشكل الطبعي للجسم البسيط هو الكرة ولو كان كذلك لحصلت الفرج فيما بين تلك الاجسام لان ملاقاة الكرات بعضها مع بعض انما هي بالنقطة فيكون



ذلك قوله بالحداد وهو حج كما ستعرف وان لم يكن بسيطاً بل يكون مركباً من اجسام مختلفة الطبائع فلم يكن متصلاً واحداً هف ولما ثبت ان الجسم المتصل قابل للانفصال بمعنى انه يجوز ان يطرء عليه الانفصال في الخارج فيقول ويلزم من هذا اثبات الهيولى في الاجسام كلها ويبين الملازمة بقوله لان ذلك المتصل قابل للانفصال والقابل للانفصال في الحقيقة اما ان يكون هو المقدار الجسم التعليمي واحلوليه فقيل انه عرض متصل يمكن فيه فرض ابعاد ثلثة متقاطعة بالقوائم وانما الغير اتصال الجوهر الممتد فعلى هذا يكون هناك متصلان بالذات احدهما جوهر والآخر عرض متحدان في الوضع والاشارة ولا يخفى سخافته وقيل للصورة الجسمية اتصال بالعرض بتبعية اتصال الجسم التعليمي وفيه انك قد علمت ان الجسم في مرتبة ماهيته متصل بنفسه ليس الا مفهوم قولنا قابل للابعاد الثلثة على الاطلاق وقيل هو مجموع امور ثلثة هي الطول والعرض والعمق للجسم وفيه ان هذه الابعاد ليست موجودة في الجسم بالفعل والجسم التعليمي موجود فيه بالفعل وقيل في الجسم اتصال واحد منسوب الى الصورة الجسمية بالذات والى مقدارها بالعرض كج اما ان يراد بالجسم التعليمي نفس تعين امتداد الجسم وتحدد انبساطه فيلزم ان لا يكون من مقولة الكم واما ان يراد به الصورة الجوهرية مع تعين امتدادها اي مع الحيثية المذكورة فكان له اتصال لا باعتبار امر خارج عنه

الطبعيات في اثبات الهيولى

لم يشبه استدلالا على الصورة الجسمية وهذا احوال ذى اختاره المحققون ويؤاخذه كلام الشيخ فى

التعليقات والتعليقات وكلام بهمنيار فى التحصيل وتوضيحه ما افاده بعضهم من انه ليس فى الجسم

الا الممتد واحدى الجهات وداعتبر ذلك الممتد فى الجهات على الاطلاق بدون تعين امتداد

معين مقدارًا يا كون مقدارًا مطلقًا او مقدارًا مخصوصًا فكان بهذا الاعتبار صورة جسمية

وجوهرًا واذا اعتبر من حيث هو متعين بتعين مكن جسمًا طبيعيًا مطلقًا واذا اعتبر من حيث

هو متعين بتعين مخصوص كان جسمًا تعليميًا مخصوصًا واورد عليه انه لزم ان لا يكون

الجسم التعليمى عرضًا بل يكون مركبًا من جوهر هو الجسمية وعرض هو تعين الامتداد وما

اجاب عنه بعض المحققين وحاصله ان المفهوم المركب من الجوهر عند القدماء والعرض

وان لم يكن عرضًا ذلا يكون له محل اصلًا ولكن المركب من مقدمه عندهم مستغنى الهيولى

حيث اخذ الموضوع فى تعريفه بدل المحل والعرض لا يلزم ان لا يصدق عليه تعريف العرض

اذ لا حجة فى ان المجموع المركب من الصورة وحيثيتها العرضية مندرج تحت تعريف العرض

فان الهيولى وان لم تكن بالنسبة الى الصورة وحدها موضوعًا لاحتياجها فى التقوم

اليها لكنها لا تكون موضوعًا بالنسبة الى المجموع المركب منها

الطبعيات

اثبات الهيولى

ولا العرض لعدم احتياجها الى الموضوع من حيث هو موضوع فليس بشئ لان اصل الاشكال
هو ان الجسم الطبيعي لو كان مركبا من جوهر وعرض لم يكن جوهرا ولا عرضا اذ لا يكون ح موجودا
حقيقيا له وحدة حقيقية بل امرا اعتباريا له وحدة اعتبارية ولا يكون من اقسام شئ
منهما اذ الوحدة في التقسيمات معتبرة جعل ما ليس في موضوعه ومما ذكره لا يندفع هذا
او الصورة المستلزمة للمقدار او معنى قوله يشير الى الاول والثاني والا لزم اجتماع
الاتصال والانفصال في حالة واحدة والقابل مع ما يلزمه يجب وجوده مع المقبول
اذ لو لم يكن شيئا محضا والانفصال اما ان يكون وجوديا ان كان عبارة عن حدوث
متصلين او عدم ملكة ان كان عبارة عن زوال الاتصال عما من شانه ان يكون متصلا
تعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى اعلم ان لاصحاب الحكمة الاول
في اثبات الهيولى التي هي احد جزئي الجسم الجوهرين على رايهم حججا الاولى ما ذكره المص وتحريرها
انه لا شك ان في الجسم جوهرا متصلا في نفسه او مستلزما للامر متصل في نفسه والمقدار
وعلى كل من التقديرين لا شك ان في الجسم شيئا يقبل الاتصال والانفصال فنقول
هذا الامران اي الذي هو متصل في ذاته او متصل بالاتصال الامر والذي يقبل
الاتصال والانفصال يجب ان يكونا متغايرين

الطبيعيات
في اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

بحسب الخارج اذ لو كان المتصل او المستلزم للاتصال الذي هو الجوهر الممتد بحسبه
قابلا للاتصال والانفصال لزم ان يقبل الشيء نفسه او المتلازمين احدهما الآخر و
والآخر عارض وذلك حين طريان الاتصال او يقبل ضده او عدمه او ضد لازمه او عدم
لازمه وذلك حين طريان الانفصال والتوالي باسرها باطلة فكذا المقدم فالقابل للاتصال
والانفصال في الجسم شيء غير المقدار الذي هو متصل لذاته وغير الجوهر المتصل
سواء كان متصلا بذاته او بلازمه الذي هو المقدار على اختلاف القولين بل القابل
معنى آخر هو المراد من الهيولى الاولى وتلخيصها بعد ما تمهد ان الجسم من حيث هو جسم
لا يعقل الا بالاتصال ما على نمط الشكل الثاني ان الجسم قابل للانفصال وليس الاتصال
نفسه بقابل للانفصال فليس الجسم هو الاتصال نفسه واذا لم يكن الاتصال خارجا عن
حقيقة الجسم ولا كل حقيقته فهو جزء الجسم فله جزء آخر يقبل الانفصال والاتصال وذلك الجزء
لا محالة جوهر محل الجوهر الممتد بذاته فهو الهيولى اما كونه جوهرا فلبقائه في حالتي الاتصال
والانفصال وتوارد الصور عليه ولو كان عرضا لزم من بقائه بقاء جوهر هو موضوعه
وعلى التقديرين يلزم بقاء جوهر سواء بقي معه عرض او لم يبق وهو المطلوب واما كونه محلا
للجوهر الممتد فلان اتصافه بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية لان الصورة الجسمية
تصير واسطة لاتصافه بتلك المعاني بل اتصافها بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية [illegible]

والمقولة الكثيرة اذ المعنى بالوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية هو الصورة الواحدة والصور
المتعددة لا غير كما سبقت الاشارة اليه من ان الاتصال حين حقيقة الممتد ذاته واذا
كانت الصورة الممتدة متصفة بانها من الجواهر الموجودة عرض لها ومن هذه الجهة ابحاث
البحث الاول ان بناءها على ثبوت الاتصال الذي هو بمعنى الممتد الجوهري وهو لا يثبت في
الجسم الا الاتصال الذي قيل انه من مقولة الكم وما سواه ثم وما قيل من انا اذا
شكلت الشمعة باشكال مختلفة تتغير ابعاده مع بقاء اتصال واحد بعينه مسلم لكن
الشمعة المتبدلة الاشكال لا يخلو عن تفرق اتصال وتوصل افتراق فالمطولة مهما اذا
جعلت مستديرة يجتمع فيها اجزاء كانت متفرقة والمدورة اذا جعلت مستطيلة
يفترق عنها اجزاء كانت متصلة فاتصال واحد مستمر مع تفرق الاتصالات ونقطع
الامتدادات كيف يكون صحيحا البحث الثاني ان الاتصال الذي يبطله الانفصال ثم يعود
مثله بعد زوال الانفصال لا شك في عرضيته فان الجسم عند توارد الانفصال والاتصال
على باق ماهيته ونوعيته لا يتغير في جواب ما هو وكل ما لا يتغير بتغيره جواب ما هو عرض

الطبعيات
اثبات الهيولى

الانفصال الذی یبطله لانفصال عرض البعث الثالث انکو شم فی الجسم امتداد اذا هو هو ثانیا هو الصورة الجسمیة وامتداد اذا عرضنا هو المقدار التعلیمی والامتداد من حیث ماهیة الامتداد حقیقة واحدة والحقیقة الواحدة لا تختلف بالجوهریة والعرضیة فاذا انبت عرضیة بعض افرادها عسکر علی ماذکرتم من حدیث تبدل اشکال الشمعة الواحدة فقد وجب عرضیة الجمیع وهذه الابحاث الثلثة فی الحقیقة ترجع الی نفی الصورة المتصلة الجوهریة کما هو مذهب الشیخ الالهی فی کتاب التلویحات واجیب من قبل المشائین اما عن الاول فبان الجسم من حیث هو جسم لا یتصور بدون قابلیته للابعاد الثلثة علی نعت الاتصال ولهذا اخذ فی حده ولو لم یکن متصلا فی مرتبة ذاته لم یصح قولهم للمقدار کما قال الشیخ الرئیس فی الحکمة الفارسیة جسم درحد ذات پیوسته است نه آنکه گسسته بود پس تا ابعاد بود سکوالحاصل ان نفس ذوات الجسمیة بما هی هی لو لم تکن متصلة فی مرتبة جوهر الحقیقة بل کان اتصالها من قبل العارض کانت بحسب الوجود اما من المجردات عن الجهات والابعاد واما متالفة الذات من الجواهر الفردة متناهیة او غیر متناهیة ثم یعرضها التعلق بالاحیاز والجهات

الطبعيات
اثبات الهيولى

ويلحقها الانفصال وقبول الانقسام لا الى نهاية في مرتبة ثانية وكثرتهما باطلان فثالثها للانعاد اما متقوّ راداكان متصلاً بالذات ومايثبت للجوهر في مرتبة ذاته فهو جوهر فثبت الاتصال الجوهري اقول فيه نظر لجواز ان السطر فهو ان هذا الكلام انما يتم لو ثبت امتناع تقوم الجوهر بالعرض وهو غير تام عند من جوز تركيب الجسم من جوهر وعرض هو الامتداد فالامتداد وان كان حاصلاً في حد حقيقة الجسم لكن لا يدل على هذا المذهب كونه جوهراً لا يقال نحن نجري الكلام في الجزء الآخر للجسم فلم لا يلزم كونه ممتداً جوهراً بالكمال لا يخفى على المتامل لانا نقول هذا بعينه منقوض بالهيولى التي اثبتم فان الهيولى عندكم وان كانت متصلة باتصال يحصل لها من قبل الصورة لكنها في حد ذاتها ليست متصلة ولا منفصلة فليكن الجسم او جزؤه ايضاً كذلك وثمّا قولكم لو لم يكن الجسم في حد ذاته متصلاً يلزم ان يكون اجزاء لا تتجزى كما يستفاد من كلام الشيخ الرئيس في الحكمة العارية او التجرد عن الاحياز فجوابه ان عدم اتصاله في ذاته لا يستلزم انفصاله في ذاته ولا خلوه عن الاتصال والانفصال بحسب الواقع واعلم ان لزوم من عدم اتصاله بحسب ذاته عدم اتصاله في الواقع بل يجوز ان يكون الجسم دائماً متصلاً بالعارض او متصلاً بالانفصالات حتى لا يلزم خلوه عنهما كالهيولى فانها عندكم في ذاتها لا متصلة ولا منفصلة

مع ما رجحناه عن الحليين في الواقع شك طرفان قابلية الاتحاد وصلوحهما لا يوجب ان
يكون القابل متصلا في حد ذاته واما الجواب فهو ان الهيولى لم يكن لها الاتصال
والانفصال من قبل نفس ذاتها بل بواسطة غيرها وهو الصورة الجرمية الواحدة او المتعددة
لكن لا يلزم شيء من المحذورات اذ ليس للهيولى مرتبة في نفس الامر متقدمة على الاتصال
والانفصال سلبهما عنها ثم علمت ان الجسم بالقياس الى ما دونه وان له مرتبة وجود يتحقق
في نفس الامر فلا يلزم خلو الهيولى عن الاتصال والانفصال والتعلق بالاحياز والابعاد
في نفس الامر اذ لم يكن منشأ ذلك حيثية نفس ذاتها بل من حيثية الاتصال وتقوم الهيولى
به يوجب ان لا يكون للهيولى مرتبة في نفس الامر تكون بحسبها عارية عن الاحياز والابعاد
وغير ذلك واما لو كان متصفا بالمحالات المذكورة في حال ازمنة متعددة فكما لا يخفى على
ذي بصيرة دقيقة وش الثاني بان بقاء الجسم بعينه في حالتي الانفصال والاتصال
الاتصالي كونه متصرف جوهريا انما يلزم المنافاة لو بقي بشخصه في تينك الحالتين وليس كذلك
واما القول بان كل ما لا يتغير بتغيره كجواب ما هو فهو عرض فانما يصح لو لم يتغير بتغيره
اشخاص الجوهر واما اذا تبدلت الاشخاص بتبدل ذلك الشيء فلا يلزم عرضيته
كان استمرار طبيعة نوعية وحفظها تواردا الاشخاص لا ينافي جوهرية تلك الاشخاص



وعلى الثالث بانا لا نسلم ان مطلق الامتداد والاتصال مفهوم واحد وطبيعة واحدة بل مشترك لفظي لا غير يطلق تارة على مفهوم جوهري واخرى على مفهوم عرضي البحث الرابع هذا ان الجسم لا بد من اتصال جوهري لكنه هو المقدار لا غير وليس في الجسم متصل سواه وهو القابل للانفصال لا ما سميتموه مادة ولا يجدي قولكم انه لا يبقى مع الانفصال لان الذي يبطله الانفصال هو الاتصال العرضي لا الجوهري وبيانه ان لفظ الاتصال كالمشترك يطلق على المعنى الاضافي الذي لا يتصور ان يعقل الا بين شيئين سواء كانا متعددين في الخارج ثم يحدث او يتوهم بينهما اتصال او يتصور للجسم المتصل الواحد اجزاء وهيئة فيقال عليها انها متصلة بعضها ببعض او يكون في الجسم اختلاف عرضين قارين او غير قارين فيقال ان محل احدهما متصل بمحل الآخر ولا شك في عرضية الاتصال بهذا المعنى النسبي وهو الذي يقابل الانفصال فلا يصلح ان يكون جزءا لامر جوهري محض وقد يطلق على المعنى الحقيقي الذي لا يستدعي ان يكون بين شيئين هذا اصطلاح خاص لا يفهمه الكافة من لفظ الاتصال وهو الممتد الجوهري على اصطلاحكم فللقائل ان يقول الاتصال بالمعنى الثاني هو الجسم وهو بعينه المقدار ولا يقابله الانفصال بل الانفصال يقابل الاتصال بالمعنى الاول وظاهر انما قيل عليه مع ثباته بعينه في الحالتين واما ما يقا

الطبعيات
اثبات الهيولى

البحث الرابع

ان الممتد شئ له امتداد فيلزم ان يكون محل الامتداد غيره وليس بشئ قال
هذه الاطلاقات عرفية وتجوزات لفظية لاينبنى الحقائق العلمية عليها وهذا مثل
نعت بعيد وخط طويل وان هذه الاطلاقات لاتوجب زيادة البعدية على
البعد والطول على الخط واطلاق صيغ المشتقات بهذا الوجه شائع فى باب
الامور العامة كالموجود ما هو موجود وانه بمعنى الوجود وان قيل تولّد المقادير
المختلفة بالصغر والكبر على الجسم الواحد اذا تكاثف وتخلخل يوجب عرضية
المقادير فكيف حكمتم بجوهريتها يقال ان وجود التخلخل والتكاثف من فروع
وجود الهيولى واذا لم يكن المقدار غير الجسم لم يتصور زيادة المقدار ونقصانه
من غير ورود مادة عليه او انفصالها عنه وان زيادة المقدار على هذا التقدير
بعينها زيادة اجزاء الجسم ونقصانه نقصانها فمرجع التخلخل والتكاثف الى تخلخل
الجسم اللطيف بين اجزاء الجسم وانفصاله عنها ولاحاجة الى الحقيقيين واثباتهما
بالقمقمة الصيّاحة اذا وضعت فى النار فى غاية الضعف وكذلك الاستدلال بالقارورة
الممصوصة اذا كبّت على الماء سيّما وقد شوهد عند الكبّ الحبابات الدالة على خروج الهواء
ولا سبيل لنا الى الحكم بان الماصّ لم يعطِ من الهواء بقدر ما
يأخذ منه حتى يلزم التخلخل وذكر الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق

الطبعيات
اثبات الهيولى

انه قد جرت ترشح بعض الادهان من الزجاج فلا يمتنع مثل ذلك في الهواء الذي هو الطف من الدهن واما قولهم اشتراك الاجسام في الجسمية وافتراقها في المقادير يوجب مغايرة المقدار للجسم فجوابه على ما في حكمة الاشراق بان اشتراكها في الجسمية هو اشتراكها في نفس المقدارية المشتركة بين المقدار الصغير والكبير واختلافها في المقادير هو اختلافها في خصوصيات الكبر والصغر وكما ان التفاوت بين المقدار الكبير والصغير ليس بشئ زائد على المقدار بل بنفس المقدار فكذلك اذا بدل لفظ المقدار بالجسم والتفاوت بالصغير والكبير بالتفاوت في المقادير يكون الاختلاف بنفس الجسمية لا غير ويرجع هذا الاختلاف الى الاختلاف بالكمال والنقصان والشدة والضعف في نفس ماهية الشئ على ما هو رأي الشيخ الالهي والقدماء من الرواقيين فانهم يجوزون كون جوهر اقوى جوهرية من جوهر آخر كجواهر العالم الاعلى العقلي وجواهر عالمنا الادنى الجرمي وكذا يحكمون بان حيوانا يكون حيوانيته اكثر ونفسه على التحريك اقوى كالانسان اشد واتم في باب الحيوانية من حيوان يكون على خلاف ذلك كالبعوضة مثلا ولا يفرقون بين الشدة والضعف في الكيف والزيادة والنقصان في الكم في كونهما تفاوتا بالكمال والنقص في نفس الماهية سواء كان في الكيف او الكم او غير ذلك كالجوهرية والجسمية والحيوانية

الطبعيات

اثبات الهيولى

على ما ذكرنا ولا يبالون بعدم اطلاق ادوات التفضيل والمبالغة فى بعض الامور على عرف اهل اللسان انه ليس من داب الحكماء الاقتصار فى تصحيح المعانى على مجارى العرف واقتناص الحقائق من الفاظ ثم لا يخفى ان بين كلامى الشيخ الالهى فى حكمة الاشراق حيث حكم بساطة الجسم وجوهرية المقدار وفى التلويحات حيث اختار انه مركب من جوهر سماه هيولى وعرض هو المقدار ساق على تحريره تركب نوع طبعى من جوهر وعرض عالفة بحسب الظاهر لكن الشارحين لكلامه اجمعوا على عدم المنافاة بين ما فى الكتابين فى المقصد بل الفرق يرجع الى تفاوت اصطلاحية بينهما وتحقيق ذلك بان فى الشمعة حين تبدل اشكاله مقدارين ثابت هو جوهر لا يزيد ولا ينقص بتوارد الاشكال عليه ومتغير هو ذهاب المقادير فى الجوانب وهو عرض فى المقدار الذى هو جوهر وموضوعهما هو الجسم والجوهر هيولى على مصطلح التلويحات وذلك الامتداد الجوهرى هو الجسم على مصطلح حكمة الاشراق وهو الذى يسمى بالنسبة الى الهيات والانواع المحصلة هيولى فلا مناقضة بين حكمه بساطة الجسم وجوهرية المقدار فى احد الكتابين وحكمه بتركيب الجسم وعرضية المقدار فى الآخر فان ذلك الجسم والامتداد غير هذا الجسم والامتداد فتوهم المناقضة انما هو من اشتراك اللفظ اقول كلامه فى بعض المواضع من المطارحات وغيره صريح فى انه ينكر الاتصال والامتداد سوى ما هو من عوارض الكم وفى التلويحات

ما رأينا شيئاً يدل على ان ما سماه هيولى يكون ممتداً بذاته او ممتداً جوهرياً سواء كان مقداراً او غير مقدار وأما التنافي بين تركب الجسم وبساطته بين الكتابين فهو بحاله واعلم ان اتباع المشائين يفرقون بين مفهومي الممتد كما اشرنا سابقاً احدهما الصورة الجرمية عندهم وهو الممتد على الاطلاق الذي عنه يصح فرض الخطوط الثلثة القائمة المتقاطعة في الجسم والآخر المقدار وهو ما يصح لفرض الاجزاء الموهومة المشتركة الحدود في الجسم والاول مقوم للجسم والآخر عرض فيه والامتداد بالمعنى الاول لا يتفاوت فيه جسم وجسم ولا يكون بحسبه شيء من الاجسام صغيراً او كبيراً او زائداً وناقصاً ولا مساوياً ولا معدوداً ولا مشاركاً ولا مبايناً بخلاف الثاني ولذا اشتهر بينهم انهم قائلون بالامتدادين وليس كذلك بل لا يكون في الجسم على رأيهم الا ممتد واحد لكنه اذا اخذ بما هو هو اي من دون تعين مقداري فهو جوهر محض مقوم للجسم واذا اخذ على التعين المقداري اي متناهياً كان او غير متناه اي اخذ الجسم بحيث يصح بكذا او كذا مرة او لا يتناهى المسح ان توهم غير متناه فهو مقدار اي غير مقوم للجسم فيصدق عليه معنى العرض ويظهر الفرق بينهما عندهم حين تخلخل الجسم وتكاثفه لا حين تواردالاشكال على الشمعة فان هناك يتبدل نفس المقدار وههنا يتبدل عوارضه التي هي مراتب انبساطه في الطول والعرض

الطبيعيات

اثبات الهيولى

والعمق واما الشيخ الالهي فهو انكر المستدل بالمعنى الاول مطلقا واستدل
في كتبه عليه بوجوه ثلثة احدها انه لو تقوم الجسم الموجود في
الاعيان بامتداد جوهري لكان ذلك الامتداد اما كليا او جزئيا لا
جائز ان يكون كليا لان الكلي من حيث هو كلي لا وجود له في الاعيان
ولا يتقوم به ما هو موجود فيها ولا جائز ان يكون جزئيا لانه ان كان
هو الذي ثبت عرضيته وليس في الجسم غيره لم يكن في الجسم امتداد
جوهري وان كان في الجسم امتداد عرضي وآخر جوهري فذلك مح
لان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم واحد لا يختلف فيه جواب
ما هو فلا يكون بعض جزئياته جوهرا وبعضه عرضا ولما ثبت
عرضية البعض ثبت عرضية الباقي وثانيها انه لو كان في الجسم
امتداد جوهري لكان موجودا في كل الجسم وفي جزئه وما هو في الكل
اكبر مما هو في الجزء فيكون قابلا للتجزية لذاته فيكون كما مقداريا وثالثها
انه اذا تخلخل الجسم ان بقي الامتداد الجوهري كما كان وهو مقدار
لا شك فليس في كل الحجم المتخلخل الزائد مقدار الصورة الجرمية وهو
مح وان لم يبق ذلك الامتداد كما كان فهو ادون ما ادنا فالامتداد
الجوهري كم لذاته فهو عرض والجوهر عرض هف واعترض العلامة الخفري
على الوجه الاول بما حاصله انه ان اراد بالكلي الكلي المنطقي اخترت ان

الطبعيات
اثبات الهيولى

العيني ليس كليا بهذا المعنى لانه لا يوجد في الخارج وان اراد به
الكلي الطبعي اي ما يصير معروضا للكلية اذا وجد في العقل اخترت انه
كلي باعتبار ماهيته وجزئي متشخص بالجسم قوله لا جائز ان يكون جزئيا
لانه ان كان هو الذي تحت عرضيته وليس في الجسم غيره
او قلت ما تحت عرضيته اما هو امر عارض هو تعين امتداد ذاته
بالانقطاع اما مطلقا او مخصوصا وحد العرض ليس موافقا للمفهوم الممتد
في الماهية ليلزم من عرضيته عرضيته اقول لما كان تشخص الشيء عند
المحققين اما بذاته كما هو مذهب الشيخ الالهي او بنحو الوجود كما هو مذهب الفارابي
او بارتباطه الى الوجود الحقيقي كما هو ذوق جماعة والاعراض القائمة وسائر
الاشياء عندهم ليس لها مدخل في افادة التشخص بل هي لوازم وامارات
للتشخص والممتد المقوم للجسم العيني لو كان جزئيا موجودا في الخارج فيمكن ان
لا يكون مناط جزئيته الامور العارضة له فضلا عن كونها من اللوازم والعلامات
واذا صار ذلك الممتد جزئيا معينا في الخارج مع قطع النظر عن العوارض فهو
اما عين المقدار فقد ثبت عرضيته واما غيره فيلزم ان يكون في الجسم ممتدان متعينان احدهما
جوهر والآخر عرض متباينان في الوجود وهو محال بالتقريب الذي اتباع التباين من السلوب
سيما اليس اما التعين والابهام وايضا اذا تعين الممتد الجوهري مع قطع النظر عن المقدار

العرضي من ذلك إمّا ساوٍ لهذا او زائد او ناقص وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخرى تقدّمه من اثنينية فالاولى ان يجاب عن الوجه الاول بان الامتداد اى الممتد بنفس ذاته المقوم للجرم العيني امر متعين الذات مبهم المقادير التي هي عبارة عن تعيناته المقدارية وان التعين الذاتي لا ينافي الابهام المقداري وما ثبت عرضيته ليس الا المتعين المقداري وهو غير للممتد المقوم للجرم العيني المحفوظ الذات والتشخص في مراتب التقدرات والتشكلات لكنّه ليس ان هذا الذي ثبت عرضيته ممتد والذي يقوم الجسم ممتد آخر ليلزم ان يكون في الجسم ممتدان امتداد جوهري وعرضي بل هذا متصل منه ومن التعين المقداري فما اورد معارضة على كلام الشيخ بقوله انه اختار في التلويحات ان الجرم العيني مركب من الجوهر الذي يسميه الهيولى ومن الاتصال والامتداد العرضي مع ان الامتداد العرضي الذي اختار انه مقوم للجرم العيني اما كلي او جزئي وكلاهما باطلان على النحو الذي ذكره في الدليل اما الاول فظاهر واما الثاني فلتبدل الامتدادات المعينة مع بقاء الجرم العيني في الصورتين اللتين ذكرهما وان كان المقوم هو الامتداد الذي ثبت عرضيته بالتبدل وليس في الجرم العيني غيره لم يكن الامتداد مقوما للجرم لتبدله مع بقاء الجرمية والا كان للجرم امتداد عرضي باق وآخر زائل فذاك صح لانه ليس فيه امتدادان عرضيان جوهريان ولكنّه عرضي هذا

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فمثله يجري في دليل سلبه على الناس ان المعنى الثاني جوهر عند الحكماء فانه
عنده اقول فرق بين تركيب الشيء من مادة وصورة كالجسم عند المشائين
وبين تركيبه من موضوع وعرض كالجسم عند صاحب التلويحات فلقائل ان يقول
فليكن الجسم العيني المتقوم من جوهرين المتقوم كل منهما بالآخر مع تعدد الاحد منهما نتيجة
حد الوحدات حيث الجسم العيني المتقوم من جوهر وعرض فانه مما اتحد فيه المحل بالحال
العيني بتعدد احد الجزئين مع تعينه والجزء الآخر لا تعين له بل بورود الاتصال فما ذكره
المحقق لو يصلح المعارضة لتحقق الفرق بما ذكره ثم قال ان الشيخ الالهي اشترط بحدة الامتداد
الجوهري في حكمة الاشراق فكيف يعقل منه الاعتراض على تعين ما يقول اولئك بمعنى
غير الامتداد المقوم للجسم عند المشائين وقد علمت ان التعدد معين لما هو الصورة
الجسمية عند المشائين والآخر المقدار والشيخ الالهي انكر المعنى الاول سواء كان جوهرا
او عرضا وذهب الى جوهرية المعنى الثاني وكونه عين الجسم في حكمة الاشراق والى عرضيته
وكونه جزء الجسم في التلويحات على ما حققناه وحاصل الكلام انه لما كانت الصورة
الجسمية عند مثبتي الهيولى على طبيعة امر مبهما في الواقع وارد عليهم انه كيف
يتقوم جوهر عيني بامر مبهم في الواقع واما المقدار الجوهري عنده فهو ليس
امرا مبهما في نفس الامر وان عرض له الاطلاق بحسب الذهن فلكل لعقل

الطبيعيات
اثبات الهيولى

ان يلحق الماهيات على وجه لا تابى عن الحمل على كثيرين فكان للجسم مرتبة الطرق وتبين بحسب العقل وكذلك للمقدار فاذا احلّه العقل الى هاتين الاعتبارين يحكم بان المقدار المطلق مقوم للجسم المطلق بل يكون عينه والمقادير الخاصة مقومة للاجسام الخاصة بل يكون عينها كما هو رأيه واما مراتب عرضيته عنده في ذلك الكتاب فليس الا مراتب الطول والعرض والعمق وليس شئ منها مقدار الجسم بل هي عوارض للمقدار الجرمي وعرضيتها لا توجب عرضيته وقد علمت انه ممن ينكر التخلخل والتكاثف الحقيقيين ولا يتمشّى الاستدلال على عرضية المقدار الجرمي بتوارد المختلفات من المقادير على الجسم الواحد بالتكاثف او تخلخل واما الجواب عن الوجهين الاخرين منه على ابطال المثبت بالمعنى المذكور ففي غاية السهولة بعد تحقيق ما ذكر في بيانه من انه لا يوصف بحسب ذاته بكونه كثرة او وحدة او اثنا او ناقصا او غير ذلك فليكن منك على ذكر البحث الخامس سلمنا ان في الجسم باعتبار الامتداد امور ثلثة الاول جوهر غير خارج عن ماهية الجسم والاخران عرضان فيه زائدان عليه يتبدل احدهما على الجسم بالتخلخل والتكاثف والاخر بتوارد الاشكال عليه لكن لم قلتم ان الجسم اذا انفصل يجب ان ينعدم عنه امر جوهري فان الامر ليس الا ان الحقيقة الجسمية يجب ان يكون

الطبيعيات

اثبات الهيولى

البحث الخامس

لو اى او لما له للاتصالات وان مساوت وان لم تكن تالى بحسان يكون واحدا بالوحدة

الاتصالية تعددوا ما يلزم ذلك لو كان الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية

وهو غير لازم فان الاتصال الواحد وان لم يتوقف متحد وحدة شخصية تعقل مع عروض

مصور بعضه الى بعض بل اللازم كون القابل للاتصال والانفصال امرا

واحدا شخصيا ويجوز ان يكون ذلك الواحد امرا متصلا بذاته ومع

استمرار وحدته الشخصية يتعدد اتصاله الذاتي فلا حاجة ان يقبل

الانفصال لا ينافي الاتصال مطلقا بل ينافي وحدة الاتصال وما كان

متصلا واحدا بعينه صار متصلا متعددا فالمتصل الجوهري باق في

الحالين والزوال انما هو لعارضه اى الوحدة والكثرة والجواب عنه

على ما ذكره بعض الاذكياء بعد تمهيد ان وجود كل شيء عبارة عن نفس

تحصله وموجوديته سواء كان في العين او في العقل وانه مساوق

للتشخص بل هو عينه على ما ذهب اليه الفارابي فتعدد كل من التشخص والوجود

ووحدته يوجب تعدد الاخر ووحدته هو ان للمتصل الواحد من حيث

هو كذلك للشكل المركب او موجودا واحدا بالذات واحدة وتشخص واحد

فليس لاجزائه الفرضية وجود بالفعل وتشخص خاص بحسب نفس الامر

كيف وقد ثبت ان الاجزاء الفرضية غير متناهية حسب قبول الجسم

الانقسام لا الى نهاية فلما ان يكون لبعض من اجزائه وجود وتشخص

الطبعيات
لباب الهيولى

وهو الترجيح من غير مرجح أو لحصولها فلزم المفاسد التي ترد على اصحاب لا تناهي اجزاء الجسم
واذا طرأ عليه الانقسام وحصل موجودان منقسمان وهويتان مستقلتان فاما ان يكونا
موجودين حال الاتصال مع بعينهما او هو بطل وحدث آخران لان اجزاء المتصل الواحد تعينها ليس
الا بحسب الفرض وههنا ان التعين بحسب نفس الامر او لانهما ح وان امكن ان يكون وجودهما
حال الانفصال هو بعينه الوجود الذي لهما حال الاتصال او لا والاول باطل لانه خلاف
ما تقرر من المساوقة بين التعين والوجود فالتعين الحادث بعد الانفصال يساوق
الوجود الحادث بعد الانفصال والثاني باطل لانه يلزم ان يكون ذات واحدة بعينها موجودة بوجود ثم
يعدم عنها الوجود ويصير موجودا بوجود آخر وهو ايضا مناف للمفروض من ان الوجود نفس الوحدة
المنتزعة المنتزعة من الذات وانما هو الموجودية ويمتنع تعددها مع وحدة الذات كما لا يخفى
واما ان لا يكونا موجودين حين الاتصال بالفعل بل بالقوة القريبة او البعيدة
ولا بد لهما من مادة حاملة لقوة وجودهما وتعينهما حين الاتصال واذا خرج
وجودهما وتعينهما بطريان الانفصال من القوة الى الفعل تصير حاملة لهما
متلبسة بهما وليست تلك المادة هي ذلك الجوهر المتصل لما علمت بطلانه سابقا
فيكون القابل له ولهما معا جوهرا آخر وهو المطلوب اقول فيه نظر

الفصل
اثبات الهيولى

فان القول بان تعدد الوجود بين تكثر الاشخاص الموجودة او مستلزم له وتوحده
بين توحد الشخصية او مستلزم له وان الاتصال والانفصال سببان لتوحد
الوجود وتكثره وان كان حقا صحيحا لكن في ان قسمة المتصل راجعة
الى تحويل الوحدة الشخصية الى الكثرة الشخصية وبطلان الوجود الواحد وحدوث وجودين
المتعددة وتكثر التحقيق الوصل لا التفرق بين عليه الذات وبالعرض في الاتصاف
بهذه الاوصاف فنقول لا نسلم ان الوجود بسبب حاجته متعدد باوتعين تعينات متكثرة
حال الاتصال بالذات هو حقيقة الجوهر المتصل الممتد لان يكون معروض الامتداد الجوهري
والتعينات هو حقيقة الممتد اولا وبالذات وبواسطة يتصف الجوهر المتصل بالتعين
وبالعرض بان الجسم المتصل الممتد واحد لا يتحقق تعدد على الفرق بينما او بعد الانفصال
انعدم هذا الامتداد المعين ووجد ممتدان اخران يوجد كل واحد منهما او تشخص غير
وجود الآخر وتشخصه والممتد بمعنى الشامل له وعليه فطقة الوسعة بوجوده وتشخصه
الشامل له وعليه حقيقة مخصوصة في تخيص واصله مقدار واحد حسب الشامل نحو الوهم
السطح الجوهرى من امثلة الاطول سواء كان في اتصال واحد او في اتصالات متعددة
حادثة او فطرية وهذا الشخص المتصل تعين واحد ذاتي مستمر وله ايضا
تعينات اخر متبدلة حاصلة فيه من قبل تعينات مقدارية

الطبعيات
اثبات الهيولى

نعم ان كمال هيولى الاسطقسات عندكم شخص واحد الهيولى وحدة
شخصية في مراتب تعدد الصورة الجسمية ووحدتها عند توارد
الانفصال والاتصال فان قيل الهيولى لما كانت امرا مبهما يمكن الحكم ببقاء
ذاتها مع تعدد الاتصال ووحدته بخلاف الجسم قلنا كون ذات الهيولى
امرا مبهما بالمعنى الذي لا يصح اجراؤه في ذات الجسم غير بين ولا مبين بعد
وان معنى ابهام الذات في الهيولى ليس كما فهمه بعض من اهل النظر فتوهموا
ان ذاتها لا تعين لها ولا تحصل ولا كلية ولا جزئية ولا عموم ولا خصوص
وانما تتصف بشيء من تلك الاوصاف بسبب اقتران الصورة فاذن سبيل الوجود
لا ينفك عن التشخص من يشترط بتقرره ويزول بزواله فبقاء الوجود مع زوال التعين
والوحدة غير معقول انما المعقول في هيولى العناصر انها مبهمة الذات مبهمة الصورة
ولها تعينان تعين مستمر ذاتي وتعين متبدل عرضي فلنا ان نقول في الجسم المتصل
انه متعين الذات ومبهم في وحدة الاتصال وكثرته وله تعين ذاتي مستمر وتعين
مقداري متبدل على طبق ما قالوه في الهيولى واقصى ما يمكن ان يقال في الجواب
عن الشبهة المذكورة هو انه لا شك لاحد من العقلاء في انه يعدم من
المحسوسين طريان الانفصال عليه امر كان موجودا منه في الخارج وحين
وقوع الاتصال يوجد فيه امر لم يكن موجودا قبله ثم نقول ان ذلك الامر
اما انه اتصال حقيقي او اضافي لا وجه فعلى الاول يلزم المطلوب لان المتصل الحقيقي

الطبعات
اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

عند المحققين حتى شاع ما صاحب هذا الفن مقصور على ام الجوهري هذا زائل عن الجسم
فلا بد من اشتماله على امر آخر غير متصل بنفسه قابل للاتصال وهو الهيولى الثاني
يلزم ان يكون في الجسم اتصالات وانفصالات غير متناهية متحققة في الواقع مترتبة
حسب قبول الجسم للانقسام لا الى نهاية مترتبة كالنصف والثلث والربع وغيرها
كل من تلك الانفصالات عند ورود واحد من الانقسامات ويلزم منه المفاسد
الواردة على اصحاب النظام القائلين بعدم تناهي اجزاء الجسم هذا ما تيسر لنا وبه تم
من المقال عليك بالتامل الصادق والتفطن الفائق ليظهر لك حلية الحال وانه
ولي الجود والافضال البحث السادس ان تعدد الجسمية بعد وحدتها لو كان مقتضيا
لانعدامها ومحوجا الى مادة فمادة المتعدد ان كانت واحدة لزم كون شيء واحد في احياز
متعددة وجهات مختلفة وان كانت متعددة فتعددها اما ان يكون حادثا بالانفصال
او محفوظا بحسب الذات فان كان حادثا فحدوثه بعد انعدام مادة الجسم
الواحد او مع بقائها فعلى الثاني يلزم كون ذات واحدة شخصا واحدا
تارة واشخاصا متعددة اخرى وعلى الاول يلزم التسلسل في المواد اذ كل حادث
عندهم مسبوق بمادة قابلة له وهي ايضا حادثة على التقدير المذكور ومع ذلك
هو ينافي مقصودهم من وجود امر يكون باقيا في الفصل والوصل لئلا يكون التفريق

إعلم اما الكلية والوصل ايضا ادلوكان التعدد واقعا فى المادة بحسب

الفطرة لكان الجسم المفرد مشتملاً على اجزاء غير متناهية بحسب قبوله

للانقسامات الغير المتناهية اذ لو لم يكن عدد تلك المواد غير متناه

بل واقفا عند حد لوقف عند انقسامات الجسم اذا وصلت الى ذلك الحد

وليس كذلك هف والجواب ان الهيولى وان كانت واحدة فى حد ذاتها و

تشخصها لكن لا تهيئها لقبول الاشارة الحسية والابعاد المقدارية

وتخصيص الاحياز والجهات وحصول الفصل والوصل والوحدة و

التعدد بالذات بل انما تهيئها لشئ من تلك الاوصاف بالعرض بعد تعينها

المستفاد من قبل الصورة الجسمية ولا يلزم مما ذكرنا كون الهيولى من

المفارقات فى مرتبة ذاتها او متألفة الذات من الجواهر المتفاصلة الغير

المقرية متناهية او غير متناهية كما تمسك عليه من تقدم الصورة عليها

بالذات وان ذاتها لا تخلو من الاتصاف بشئ من الاوصاف المذكورة فى نفس

الامر وان كان بواسطة الصورة فنقول للهيولى حين الاتصال لها وحدة

شخصية ذاتية ووحدة اتصالية فاذا طرؤ الانفصال زالت عنها الوحدة

الاتصالية بدون زوال ذاتها وهذا اعرف الجوهر الممتد فان وحدة

الاتصال فيه هى الوحدة الشخصية او مساوقة لها فلا جرم لم يبق ذاتها

حين الانفصال فمادة الجرمين الحادثين عند الانفصال احدة فى ذاتها متعددة

المبحث اثبات الهيولى

مبحث اثبات الهيولى

معا الحرمين وهي مخلوطة الحدود في جميع الجهات الثلث وحالتي الاتصال

والانفصال متبادلة تحدث شيء منهما ليلزم التسلسل في الامور الحادثة ولا تكثير

شكر الاتصال في ذاتها فيلزم تشكل الجسم في الاجزاء لغير متناهية الى الحد لا يتحرك

والوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية تعرض الجسم تتبدل بحيث لا يخلو الامر منهما

شيئا من هذه القسم او لتثبيت ولا مرتبة من مراتب الكثرة الجسمية ولا نهاية لتحليل

شئ بل تدبر لصحة ذلك بالاجزاء المجردة ومتى ما تنطبع شيئا وحمولا

في الجهات متنوعة وتحول لتمدد من قبيل الاتصال المقدارية الموهومة

بتوزيع الى جهة وادب بالذات تبعه في حيث وتبين الكثرة مسالة

جزء به واحد وتحصل ذلك وحده حيا منهم من تلك الوحدة مع الكثرة من

بين الكثرة ووحدة يحصل منه وجود من تلك العرض لوازمه الحمية

انما قيل الجسم من حيث هو جسم له صورة متصلة وهي في نفسها في الفعل ومن حيث

هو مستعد لقبول دخول تركيب يلزمه فهو قوة وتلك من حيث هو بالفعل الكون

موجود حيث هو بالقوة يرجع الصورة الى واحد منهما وهو يستدعي لوجوب انسياقه

في حصول صفة وشيء واحد من جهة واحدة يكون هذا الفعل شيئا هو بنفسه

فهو من حيث هو كذلك بالقوة فهو من حيث هو بالفعل بل شيئا آخر فهو

مركب من واحد منهما بالقوة وبما سيأتي بالفعل وهما الهيولى والصورة وبيانه على النظم القياسي فنقول
ان نقول ان الجسم متصل من جهة ذاته وكل ما هو بالفعل من جهة ذاته لا يكون بالقوة
والجسم لا يكون بالقوة فيحصل هذه النتيجة كبرى لقياس آخر من الشكل الثاني وهو ان الهيولى
بالقوة ولا شيء من الجسم بالقوة ينتج لا شيء من الجسم هيولى ولزيادة التوضيح نقول لا شك ان
في الجسم قوة على ان يوجد فيه امور كثيرة فتلك القوة لا يخ اما ان تكون نفس حقيقة الجوهر
المتصل او قائمة فيه او قائمة في امر يقارنه او قائمة بذاتها لا سبيل الى الاول لان الاتصال الصحيح لعرض
يعادي الجسم هو بعينه نفس القوة لاشياء كثيرة مما يحدث للجسم فيلزم ان يكون او انقسم
الاتصال من انه استعداد لامور كثيرة ومن اسكما نعقل الاتصال دون ان نعقل هذه الاشياء
وليس كذلك واتم لو كان الاتصال هو انه بالقوة لكن او لكن الكان صورة الجسم عرضا ولو كان
الاتصال حاملا للقوة لصح ان يعدم عند حصول ما يقوى عليه الى الفعل وحينئذ يبقى
الانفصال مع انه لا يبقى ولو كانت القوة ثم تبين انها لكان الامكان جوهرا مع انه عرض كما ستعرف
ان شاء الله تعالى فالحامل للقوة على الاتصال وعلى المنفصل من حيث هو منفصل بل الذي فيه قوة
الاتصال والانفصال وغير ذلك من هيئات غير متناهية وكمالات غير محصورة وهو الهيولى وهذه
الحجة والحجة السابقة منقوضتان بالمحال والاعتراض عليها من بيان شيعة لا تتم في وجوه الاولى

ان قولكم ان الجسم والاتصال نفسه ليس القوة على امر فمسلم ولكن لا يلزم ان لا يكون القوة موجودة للجوهر الممتد وليس اذا كانت القوة تابعة لشيء يلزم ان يكون هو هو وان قلت لو كانت القوة للانفصال موجودة في الاتصال لكان الاتصال باقيا مع الانفصال قلت هذا عود الى الحجة السابقة وقد مر الكلام معها فان قلت اذا كانت القوة للانفصال وهو شيء متصل بالفعل يلزم ان يكون شيء واحد بالفعل وبالقوة معا وهو محال قلت الحق الصحيح امتناع كون شيء واحد من جهة واحدة بالقوة وبالفعل معا ولا يلزم منه امتناع ان يكون شيء ما بالفعل وله قوة شيء آخر فالفعل والقوة يجوز ان يجتمعا في شيء واحد من جهتين مختلفتين وكثيرا ما يعرض الغلط للعلوم من اهمال الحيثيات واهمال الاعتبارات اقول في الجواب اشكل حيثية تكون ثابتة لشيء فاني نفس الامر وان كان منشأ الانتزاع وسبب الحصول او القوة وان كانت عدمًا ولكن لا يكون عدمًا بحتًا بل لها حظ من الثبات فانها عدم شيء عما من شانه ان يكون وجود ذلك الشيء له او لنوعه او لجنسه ولكن ليس بالفعل حاصلا كما بين في قاطيغورياس المنطق ولا بد له من مبدأ او المبادي للاشياء الطبيعية تنحصر في اربعة مادة وصورة وفاعل

من الشفاء ١٢

وغاية والثلثة الاخيرة اما مبادي لفعلية تلك الاشياء فلا يمكن ان يكون شيء من العلل مبدأ للقوة والنقل الا المادة كما يظهر من تعريفات تلك العلل فانهم عرفوا الصورة بالعلة التي هي جزء من قوام الشيء يكون به هو ما هو بالفعل والمادة بالعلة التي يكون الشيء بها هو ما هو

اللمعيات
اثبات الهيولى

بالقوة والآخر بالفعل والعلة التي تفيد وجود ما بالذات من حيث هو ما هو والغاية بالعلة
يفاد لا محالة وجود واذا لم تكن حيثية القوة مستفادة الا من المادة فحيثية الفعل لا تستفاد
منها والا لكان شيء واحد مبدأ الحيثيتين مختلفتين بحسب ذاته واذا حصلت لشيء واحد
حيثية القوة والفعل معاً فلا بد له من مبدأين هما منشأ لتلك الحيثيتين والاتصال
الحادث في الجسم لا بد له من امر يكون الاتصال به بالقوة وهو الهيولى ومن امر يكون هو به
بالفعل وهو الصورة والجسم مركب منهما الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الانسانية
اذ هي من حيث ماهيتها بالفعل وبطاقوة قول المعترض كبرى القياس الاول وهو قولهم
كل ما هو بالفعل لا يكون بالقوة يكون منقوضة لتبين من الشكل الثالث وهو ان النفس
الانسانية امر بالفعل من جهة ذاتها وكل نفس انسانية يكون بالقوة امرها ينتج بعض ما هو
امر بالفعل يكون له قوة امر ما والجواب ان النفس الانسانية وان كانت مجردة ذاتاً لكنها
مادية فعلاً وكما ان الشيء الواحد يكون جوهراً وعرضاً باعتبارين فكذلك قد يكون مجرداً ومادياً
باعتبارين فحيثية كون النفس بالفعل انما هي من قبل ذاتها المستندة الى جاعلها
التام وحيثية كونها بالقوة انما هي من جهة افاعيلها الموقوفة على تهيؤ المادة التي هي آلة
لصدور تلك الافاعيل وبالجملة جهة القوة في كل شيء ترجع الى الهيولى كما ان جميع جهات
الفعلية ترجع الى القيوم تعالى جلاله وهذا الاصل مندرج في قسمة التثنية

المبحث
اثبات الهيولى

في صدور الشر من الواجب وانه ينفي العار عن المبدأ المقدس من تعلق الشر كما سيأتي ان شاء
الله تعالى فكرمه اثبات النفس بوجود الهيولى ذاك في نفسها جوهر موجود بالفعل وانما
مستعدة بلزوم تركيبها من صورة بها تكون بالفعل ومن مادة بها تكون بالقوة ثم نقل
الكلام الى مادة المادة وهكذا الى لا نهاية وتلخيص ما ذكره الشيخ في الشفاء في دفعه
ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة وجوهريتها جوهرية الاستعداد وليس في الوجود
هناك امران متمايزان يلحق احدهما ان تكون بالفعل وبالاخرى بالقوة اللهم الا في اعتبار
الذهن ولقد اومأ المصنف الى هذين المعنيين اشد تنبيه البسيط الى الجنس
والفصل فيها نسبة المركب الى المادة والصورة فان الهيولى نوع بسيط
جنسه الجوهر وفصله انه مستعد لكل حالة وصورة فهي بما هي بالفعل شيء
بالقوة كل شيء ولا يبعد ان يقال ان القابلية والاستعداد ليست امورا خارجية
او هي حال الشيء بالقياس الى الخارجيات اذ الاستعداد انما هو استعداد شيء لشيء آخر له
في حد نفسه حقيقة وتحصل فيصح ان يتصل ذلك الشيء بحسب حقيقته نسبة ثم
يلحقه هذه الاضافة ثم لا مانع من دخول الاضافات في مفهوم الاسم فان الجوهر
الحامل للصور انما يسمى الهيولى باعتبار القبول فيكون اضافة القبول داخلة في مفهوم
هذا الاسم كما ان النفس والملك انما يسميان نفسا وملكا بالاعتبار بين الذات
والملكة لا باعتبار ماهيتهما فيكون اضافة التدبير جزءا

المطلب
اثبات الهيولى

الطبعيات
اثبات الهيولى

لمفهوم الاسم لا للحقيقة الجوهرية وايضا لا يصح ان يكون فصل الهيولى القوة والاستعداد كيف وجزء الجوهر المحض لا يصلح ان يكون عرضا اذ لو كان عرضا لا يكون الشئ جوهرا عرضا للجوع جوهر وعرض وايضا الاستعداد لا يكون حاملا لما هو استعداد له لان استعداد الشئ لا يبقى مع حصوله والهيولى يلزم ان لا تبقى مع الصورة وكل منافى حامل الصورة ٣ فاقول كثيرا ما يطلقون الفاظا موضوعة لامور عرضية او اضافية ويعبرون بها عن الامور الذاتية مثل ما يذكرون فى عنوانات فصول الاشياء الجوهرية امورا اضافية كالناطق فى فصل الانسان والحساس او المتحرك فى فصل الحيوان وغرضهم

فالناس من الحساس وهى كلها انتزاعية

ما يترتب عليه تلك الامور اى مبادى تلك الاضافات لا انفسها فعلى هذا القياس المراد من الاستعداد والقابلية فى تحديد الهيولى كونها بحيث يلزمها الذاتها القوة للصور والهيآت لا نفس تلك الاضافة واما قوله القائل القوة معطل عن حصول الفعلية فلا تكون حاملا لما هو قوة له فيجوز ان اراد القوة الخاصة لحصول الشئ الخاص واما القوة المطلقة والاستعداد المطلق لحصول الاشياء الغير المتناهية فانما تبطل اذا حصل جميع تلك الاشياء وهو ممتنع على رأيهم والا لزم تناهى مقدورات الله تعالى واما قوله جزء الجوهر لا يصلح ان يكون عرضا ان اراد بمفهوم العرض ما يكون من لوازم المقولات التسع اى مفهوم الموجود فى الموضوع فلا نم ان فصل الجوهر عرض بهذا المعنى وان اراد به ما لا يكون بحسب حقيقته

فان فصل الهيولى ليس بهذا المفهوم بل بما يصدق عليه كما مر من قبل به بحر العلوم

جوهرا وان صدق عليه معنى الجوهر صدق لو عرضا مسلم

ولكن لا تم امتناع تقوم الجوهر بالعرض هذا اللغو وقد ذكرنا سابقا ان فصل
الجواهر البسيطة لا يلزم ان يكون جوهرا بحسب ذاتها او لا عرضا ومع ذلك يصدق
مفهوم الجوهر عليها او الحقائق الغير المتاصلة يصح عدم اندراجها في شيء
من المقولات العشر هذا ما يمكن ان يقال من جانب المشائين في هذا المقام
وقد بقي بعد خبايا في الزوايا ومن الله التوفيق وبه الاعتصام الحجة الثالثة
ان الجسم ماهية مركبة من جنس وفصل جنسها مفهوم الجوهرية وفصلها
هو مفهوم قولنا الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق وكل ماهية لها جنس وفصل كذلك
بحيث يمكن ان يعدم في الخارج فصلها ويبقى معنى جنسها كان لا محالة جنسها وفصلها
بازاء جزئين خارجيين هما مبدأها اعني مادة خارجية يستفاد منها الجنس الذي هو صورة
عقلية باعتبار اخذه لا بشرط شيء وصورة خارجية يستفاد منها الفصل الذي
هو صورة عقلية باعتبار اخذه بشرط لا شيء لكن الجسم ماهية بالصفة
المذكورة اي يمكن ان يعدم في الخارج فصله مع بقاء جنسه فان الجسم
المفرد اذا طرء عليه الانفصال يعدم فصله الذي هو مفهوم قولنا
الممتد في الجهات الثلث على الاطلاق المستلزم لبعث الاتصال مع صدق
معنى الجوهر عليه فيلزم تركبه من مادة هي الهيولى وصورة هي الصورة
الجسمية وهو المطلوب وهذه الحجة ايضا قريبة الماخذ من الاولين
ويرد عليها اكثر المناقشات التي سبق ذكرها كما يظهر بالتامل تركنا الكلام

الطبيعيات
اثبات الهيولى

الطبيعيات
اثبات الهيولى

فيها وعليك بترك التطويل والاسهاب والله ولي الحق وملهم الصواب الحجة الرابعة تجشمها بعض المتفلسفين من المتاخرين وسماه بالبرهان الخاص وتقريره بعد تلخيصه عن الخطابيات الاقناعية والاقاويل الخيالية الشعرية هو ان جميع الممكنات لما وجدت عن الموجود الحقيقي والواحد الحق الذي ليست فيه شائبة من الكثرة بوجه من الوجوه ومن جملة الموجودات الممكنة هي المبدعات ولا بد لكل معلول ان يناسب علته مناسبة مصححة لصدوره عنها دون غيرها ولايجاد علته اياه دون غيره وتلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود الحقيقي المبرء عن شائبة التركيب ولكن الشيء ما بين العقول التي لا يمكن فيها فرض جزء دون جزء فلا بد من ان يتحقق فيما بينهما وبين واحد من العقول امر له مناسبة لكل واحد منهما من حيثية وهو الهيولى اذ هي من جهة كونها غير متجزية بحسب ذاتها يناسب ان توجد من المبدأ المفارق ومن جهة قبولها للانقسام تصير واسطة لصدور المبدعات عنه اقول كلامه مبني على تقدم الهيولى على الصورة في الوجود وليس كذلك بل الامر بالعكس كما هو حاله حيث بين كيفية ترتيب الوجود في سلسلتي البدء والرجوع وصرح في بعض تحريراته بتقدم الصورة على الهيولى وقد نص الشيخ في التعليقات بان العقل مطلقا سبب وجود الشيء والعقل الاقدم سبب لكون الصورة متقدمة على الهيولى وما ذكره من عدم المناسبة بين الصورة الجرمية والعقل المفارق وان كان مسلما لكن لا يلزم منه ان تكون الهيولى واسطة لصدور الصورة الجرمية عن المفارق بعد صدور النفوس والصورة النوعية فيجوز ان يكون

ومشخصها كافية لمصادفة الجرمية عند تجردها ان يكون لها من الحيثيات والاعتبارات ما بسببها حصلت المناسبة بينها وبين الابعاد والاجرام فيصح صدورها عنها بلا توسط شئ آخر الحجة الخامسة هي جسمية الفلك يلزمها شكل معين ومقدار معين لعدم قبولها الكون والفساد على رأيهم فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجرمية المشتركة فيكون لكل جسم لكن الاشتراك لهما وليس كذلك او لامر آخر فهو اما حال في جرمية الفلك او محل لها او مباين عنها فان كان ذلك الامر حالا فيها فان لم يكن لازما لها لم يكن سببا للزوم الشكل والمقدار المعينين وان كان لازما عاد الكلام في كيفية لزومه بعينه فيتسلسل او ينتهي الى نفس الجرمية فيعود المحال المذكور من اتفاق جميع الاجرام في الشكل والمقدار وان كان مباينا فهو اما جسم آخر او قوة في جسم او مجرد ليس بجسم ولا جسماني والاول باطل لان نسبة ذلك الجسم لتلك الملازمة الى جسمية يجب الاتفاق المذكور وقد بطل واما القوة زائدة فهو الشق الثاني فنقول تلك القوة ان كان من اللوازم عاد السؤال في لزومها وان كانت من المفارقات عن محلها فحين المفارقة عدمت كان وجود الناعت في نفسه هو بعينه وجوده لمحله وعدمه عن المحل هو بعينه عدمه في نفسه واذا عدمت وجب ان تزول الملازمة لزوال ما يقتضيها وذلك محال واما الشق الثالث وهو ان اللزوم لامر مباين مجرد بالكلية عن الاجسام والجسمانيات فنقول لما كانت نسبة القوة المجردة الى جميع الاجسام نسبة واحدة فلم يكن اقتضاؤها الموصوفية

بعض الاجسام بالفلكية اولى من اقتضائها التاليف الموصوفية في سائر الاجسام
اذ لا يرد لحصول الاولوية من مخصص مختص بالفلك لم يكن خالا فيه يجب ان تكون الفلكية
لما لزمت جرمية الفلك تسلب حتى حلت تلك الجرمية فيه وحلت الفلكية وما
يلزمها فيه فذلك الشيء يقتضي الصورتين معا فاذا جرمهما صارت مقارنة الفلكية
لجرميتها مقارنة لازمة فاذن لجرمية الفلك محل هو المسمى بالهيولى ووجب ان تكون
مخالفة لهيولى سائر الاجسام والا عادت المحالات المذكورة واذا ثبت احتياج الاجسام
الفلكية الى الهيولى وجب احتياج الاجسام العنصرية اليها كما في عكس ذلك حيث يلزم
احتياج العناصر الى الهيولى بحسب برهان الفصل والوصل مثلا وبطريق سائرها
بالبرهان الذي سيجيء فثبت احتياج الاجسام كلها الى الهيولى وهو المطلوب هذا اخر الحجة
التي ذكرها صاحب المباحث المشرقية قال وقد اوردتها على كثير من الاذكياء واقر جواز
شيء من مقدماتها او اقول انها لمقدوحة اما اولا فنقول مثل هذا السؤال يجيء في بيان لزوم
القطبية والسكون لبعض مواضع الفلك ولزوم الدورية والحركة لبعض آخر منها ولا يمكن
اسناده الى الهيولى لكونها واحدة فيه ولو وجب اسناده فلا بد ان يسند لزوم القطبية لموضع من الفلك
والدورية لموضع آخر الى الامور الطبيعية والعناية التي هي علم متعلق بالنظام الاجود ولنسنده لزوم
الشكل والمقدار للفلك اليه اليها وبالجملة كلها تختار نقضا يعد ذلك واما ثانيا فلانا
نختار من الشقوق التي ذكرها انه ما يقتضي لزوم المقدار والشكل المعين للفلك ان تقتضي
تلك اللزوم المذكور الآخر في جسمية الفلك لازم لها فان اخذ السؤال في لزومه قلنا الكلام

اذا كان مقوم المحل كالصورة النوعية فهو متقدم على محله بالذات فمنشأ لزومه
لذات المحل يجوز ان يكون تصور ان المحال ثم لو تاخر وجود الحال عن وجود محله
كالعرض بالقياس الى موضوعه ويكون مختصا به ولا يتحقق فيما يشاركه في ماهيته
من سائر المحال فيرد السؤال في سبب اختصاصه بمحل مع اشتراك سائر المحال له
في الماهية ولم لا يجوز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة الماهية فلم يجوز
مخالفة لوازم واحد خصية الفلك وان اتفقت سائر الاجسام في مفهوم الجسمية
لكن يجوز كونها لازمة لنوعيتها وان يستند اليها سائر اللوازم المختصة بالفلك بسبب
ای يجوز كون الصورة الجسمية الفلكية لازمة بسبب اختيار الصورة النوعية الفلكية ...
تلك النوعية المحققة فلا يرد شيء من الخدشات ولتكن هذا وانه يتبعك في كثير من
المواضع واذا بلغ كلامنا الى هذا الباب فلنرجع الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فنقول
طلبا للحق والصواب فقول المقصود من اثبات الهيولى في الاجسام الكلية الفلكية
ان يشير الى تعميمها للاجسام الفلكية فتقول واذا ثبت ان ذلك الجسم القابل للانفكاك
مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من الهيولى والصورة لان
الطبيعة المشتركة اي الصورة الجسمية واطلاق المتداد عليها شائع عند جمهور الناس ان
تكون بذاتها غنية عن المحل مطلقا والا لكان محتاجا اليه ولكان لا حاجة الى المحل لان الحلول
يستلزم الاحتياج الى المحل وذلك مستلزم لان يكون حالا في محل وليس كذلك بعضها عن غيرها
السعود بتوهم وروده بعض حالا ان يكون محتاجا في المحل الواحد ليلزم اجتماع المتماثلات في محل
واحد وكون صورة حالة في جميع المحال وكون هيولى واحد محلا لجميع الصور وكون كل جسم

الفصل
اثبات الهيولى

الطبعيات

اثبات الهيولى

مركبا من جميع الصور وجميع الهيوليات الى غير ذلك من المحالات وهو باطل لا يقال نختار من

الترديد ان الطبيعة المطلقة مفتقرة في ذاتها الى المحل المطلق ولا تفتقر في ذاتها الى المحل المخصوص

بل المفتقر اليه هو الطبيعة المخصوصة فيجوز عروض الافتقار الخاص للطبيعة المطلقة الى المحل المخصوص

العارض لها لا من حيث هي طبيعة مطلقة والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة لذاتها

عن المحل المخصوص لا ينافي افتقارها الى المحل المطلق ولا ينافي ايضا افتقارها الى المحل المخصوص

بسبب عروض خصوصية لها ولا يجري مثل ذلك في الطبيعة المطلقة بالقياس الى المحل مطلقا

اي استغناء الطبيعة المطلقة عن المحل المخصوص ١٢

بان تكون غير مفتقرة في ذاتها اليه اصلا ثم يعرض لها الافتقار بسبب عروض خصوصيتها

وذلك لانا نقول الطبيعة الجسمية اذا جرد النظر اليها من حيث هي هي وان لم تكن محتاجة

دليل عدم الجريان ١٢

الى المحل استحال حلولها فيه مطلقا لان الحلول يستلزم الافتقار الذاتي وان كانت محتاجة

اليه لزم حلولها في جميع الاجسام وعلى هذا القول بان الافتقار يمكن ان يكون ناشئا

من الامور الخارجية وان الطبيعة من حيث هي لا تقتضي لذاتها شيئا من الغنى والحاجة ممنوع

وما قيل من انه اذا فرض كون الاحتياج وعدمه مستندين الى الامور الخارجية واذا قطع النظر عن الامور

الخارجية لم يكن الحكم بثبوت الاحتياج ولا بعدمه فلا يلزم ارتفاع النقيضين وان هذا ليس ارتفاع النقيضين

دليل تقرير ١٢

بحسب نفس مرتبة الواقع الا كانت تلك الملاحظة بمنعه وجود الشيء في نفس الامر لا بتعمل العقل

منظور فيه كما هو مذكور في موضعه بل نقول ان الهيولى لو لم تكن الصورة الجسمية لذاتها او لوازم ذاتها

محتاجة الى المادة بل يكون احتياجها بعض الافراد مستندا الى علة خارجة عنها او عن علة ذاتها

من حيث هي هي لكن يجوز تسويته واحدة مقابلة للوضع ومعارضة فتلك الصورة
المقترنة بالمحل للمادة الخارجية اذا لوحظت من حيث هي هي وقطع النظر عن
مقارنتها بعمل العقل لم تكن اقسامه وذلك بكونه صورة ان الوجود الماحق
لا يمكن سلبه عن اقتران المحل بنفسه واثم لولاه لكنت صورته وتشكله ولعلك
ولتلاحظ الى المادة ولذلك الجسمية المطلقة ماهية نوعية لا يختلف افرادها
بالفصول الذاتية بل باللواحق الخارجية وقد تختلف اللواحق ماهية الاعني
الجسمية في وجودها على المادة ولا تقوم الا فيها الحالة والمعنى الوجود بان
اما ستان لشئ بالقياس الى المحل لا حل ذاته لا لاجل غيره ولذلك افتقار الجسمية
الى المادة من حيث هي جسمية فلا تأثير للماهيات في غناها عن المادة فكل جسم مركب
من الهيولى والصورة والثانى الجسمية المطلقة طبيعة نوعية لا يختلف افرادها الا
بالخارجيات فبيانه على ما هو مذكور في كتب الشيخ وغيره ان جسمة اذا كانت جسما
اخرى ان احدهما اكثر او اصغر او ان احدهما انسان والاخر وحشى فليس اختلافهما
الجسمين كاختلاف بين مقدارين وان احدهما خط والاخر سطح وان حقيقة الاجرام
كما توهم انه لا بد ان يكون خط وسطح وليس اقتران صورة تركيبية وصور الجسم
كاقتران فصل الخط وفصل السطح بالمقدار بالجسمية متصوريته او مخالف لاساسية
الموجود بما هي جسمية فقط بزيادة والمقدار لا يتصور وجوده غير مقدار الا بزيادة
بل المقدار له ما يحتاج الى فصول حتى يوجد شئ متصلا وتلك الصورة ذاتية لا يصير

خصوصا سوى للتراب المطلق ثم ولان يكون مقدار هواله معه ذلك اولا بالذات خلاف صورة الجسم

ذي الهيئة مقتضية واما انه يخالف مجرد صورة جسمية مجرد صورة جسمية

اخرى بفصل داخل في الجسمية وما يلحق الجسمية اما لذاتها على امتنع خارج عن طبيعتها

فهي اذن طبيعة واحدة نوعية اقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية

وقطعنا عنها ما ورد بها مشتركة في امر محصل هو مفهوم قولنا الجوهر القابل للابعاد

على الوجه المذكور ولا امتياز بينها بحسب هذا المعنى المحصل الذاتي حتى اذا جردناها من اللواحق

والعوارض لم يبق الا تلك الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية فعلمنا انها حقيقة نوعية مشتركة

بين افرادها اذ لو لم تكن كذلك لكانت حقائق افرادها بعد التجريد عن الزوائد المخصصة غير

الحقيقة المسماة بالصورة الجسمية اما مباينة لها او مشتملة عليها وعلى جزء آخر وليس كذلك

على ما مر

هذا ومن انصف المباحث العلمية على مجرد ايراد المنع وابداع الاحتمالات الركيكة لا يجد هذا

المسلك مستوجبا ويقول ان ماهية الجسمية غير معلومة والاستدلال بقولنا ان عبارة ي

هو معلوم لا رسم لها واتحاد اللوازم لا يوجب اتحاد الملزوم ولا يثبت نوعية الملزوم ويحتمل ان تكون

الجسمية جنسا للاجسام واذ قال له فالتحير لاختلاف افرادها في وجود الجوهر القابل

وعدمه والاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل اما يقتضيه الاتصال من حيث

كونه متصلا مع انه قابل للانفصال والمتصل بذاته لا ينفصل وهذا القدر معلوم ومقتضى

لكم وفيه كفاية في هداية سالمي ملاه لان هذه الحقيقة توجب حاجة الاجسام من

هذه الحيثية معنى والنقض بالوجود بانه طبيعة واحدة مع انه التشخص الهيئة

الطبيعيات
اثبات الهيولى

في الواجب او العروض لما ان الممكن من حيث هو قابل للوجود لكونه ممكنا ليس لطبيعته نوعية ولكن
ولكون الشيخ الرئيس اورد في الاشارات برهانين على هذا المطلب اعني اثبات الهيولى الاول
المستفاد من قبول الفصل والوصل شرع بما يخرج عن طبيعة الامتداد مقابل له سواء كان
امرا جسمانيا او غيره حيث اي الاجسام التعليمية الاكثر وتقرير الثاني
ان الشك امكان النسبة الانفكاكية في جميع الامتدادات من حيث الطبيعة الامتدادية نوعية والتي
ذكر لم يتعلق بالانقسام الذي في الجسمية لما جاز حينئذ ان تكون كل منهما بدلا عن الآخر
له ولو كان بحسب الوهم لجرى احكام الجسمين المتصلين على الجسمين المتصلين بالعكس
المراد لا تتعدد الاتصال الواحد لا بتنية اصل التوافق في طبيعة الامتداد التي لا بد من
من ذلك تبين ان الهيولى الا بعد طبيعة الامتداد ... والانفصال الجوهر لا وانه
عن ذلك يخرج من تلك الطبيعة لزم او امتنع ثم ... بعد ذلك ولعل هذا الدليل لو كان لا انما
لحيثية الانفكاكية بالفصل والوصل بين تلك الطبيعة بل نوع في شخص او فرد منها
ان الجوهر المتصل الواحد لا يمتنع عن الانفصال والاتصال بحسب الطبيعة نوعية لكن تعدد اشخاصه
في الوجود بل نوعه ينحصر في شخص واحد لو تعدد تشخصاته كان كل واحد منها قابلا للانفكاك بالبيان
تتنافى مع وجود المانع من الانفصال لكن الجوهر الامتدادي يتعدد ... بالطبيعة كما لا يخفى
قبول الفصل والوصل ليس امرا لازما له من حيث طبيعته وانما هو بالبعض افراده كالفلك واما

كان الفاتق معلقاً بالقياس الى الطبيعة وان كان لازماً بالقياس الى فرد معين فكل فرد
من افراده لا يأبى عن قبول الانفصال والاتصال من حيث حقيقته وماهيته ولا هو
الموجب لوجود القابل فثبت عموم الاحتياج الى الهيولى في الاجسام وهو المرام ثم اقول طبائع
الافلاك اي صورها النوعية لما كانت مانعة عن قبول الانفصال الانفكاكي ومقابله
او لاستلزامه الحركة التي ليست مبدأ ميلها موجوداً في الفلك فلا محالة كل نوع من الفلك
ينحصر في شخص ولما على ما هو مذهبهم اذ لو تحقق فلكان او كوكبان من نوع واحد لصح بينهما من
الوصل ما قد حصل بين الجزئين الموهومين لواحد منهما وصح بين الجزئين الموهومين منه ما حصل
من الانفكاك بين ذينك الفلكين والكوكبين فيكون في قوتها قبول الفصل والوصل هذا خلف
لما عرفت ولكن الحكماء بامتناع الاثنينية في الافلاك من حيث الطبيعة الفلكية ولو جاز من حيث
جسميتها ولكن يرد عليهم النقض بموضع من الفلك فيه الكوكب او التدوير متمايز بين
الجزئين متساويين اذ يمكن على غير الجزئين الذين على حقيقة الكوكب من الثخين ما صح
عليهما او صح عليهما ما صح على غيرهما فيلزم جواز الانفكاك الخارجي على الفلك من حيث
هو فلك فان اعترض بعدم اصل الفطرة يعارض بمثله في تخصيص نوع واحد من امتناع
وهما من الكلام مما لا يليق ذكره بهذا المقام **فصل** في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى
لا يخفى عليك ان المقصد في الفصل السابق لا يكون الا اثبات الهيولى ولما كان المقصود من هذا الفصل
هو لزومها الصورة فتكون للمسألة تتمة قولنا الهيولى ثابتة كما يدل عليه العنوان او قولنا
كل جسم مركب من الهيولى والصورة وههنا قولنا الهيولى غير منفكة عن الصورة فان هذا

الطبيعيات فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

الطبيعيات

الصورة الجسمية لا تنفك عن الهيولى

من ذلك والقول بانفكاك القصديين كما وقع لصاحب المحاكمات وغيره غير مرضي نعم عليه بأن يقول لو كان

كون الصورة لذاتها محتاجة الى الهيولى يستلزم امتناع تجردها عن الهيولى ولا يستدعي ان يجعل ذلك مقصداً

مستقلاً برأسه بل يحال بيانه الى ما سبق ذكره ويمكن الاعتذار عنه بأن الغرض اثباته بدليل آخر

غير ما ذكر لتمسه وانه تطفلية هي مسألة تناهي الابعاد ويستفاد ايضاً منه ان التناهي والتشكل

والتشكل انما يعرض للجسم بسبب اشتماله على المادة لانها لو وجدت بلا مادة دون حلولها في الهيولى

ولذا ان تكون متناهية او غير متناهية لا سبيل الى الثاني من الاجسام بل الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان

يخرج من مبدء واحد امتدادان على سمت واحد كأنهما ساقا مثلث وكلما امتدا اعظم كان البعد بينهما اكثر

حتى لو امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصوراً بين حاصرين هف لنا ان اثبات الحكم

المصرح في اثبات الهيولى مبني تركب الاجسام من المادة والصورة الذاتية تبنى تحقق التلازم بينهما

بأن كل واحدة منهما لا تنفك عن الاخرى لما انها لو كان البسط الذي بقيه على امتناع انفكاك الصورة

عن المادة متوقفاً على اثبات تناهي الابعاد فمن ثم احتاج الى اقامة البرهان عليه فادرج هذا

المسألة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي الباحث عن الاعراض الذاتية للجسم الطبيعي

من جهة اشتماله على المادة بين اثبات الهيولى وكيفية التلازم اللذين هما من

الفن الاعلى لاجل ما ذكرناه واعلم ان هذا البرهان منقول من قدماء الحكماء

ملقب بالبرهان السلمي وهو غير البرهان الترسي المبني على ستة مقدمات

متساوية الاضلاع والزوايا كل زاوية منها ثلثا قائمة الحجة ايضاحه الى مقدمات طويلة هندسية تقريره بان نقول لو كان امتداد الصورة الجوهرية غير متناه لامكن ان يكون غير المتناهي محصورا بين حاصرين وهو نقيض لما تستلزم بطلان المقدم وجه اللزوم انه لو صح البعد الغير المتناهي لامكن خروج ساقين متلبس خرجا من مبدأ ذاهبين الى غير النهاية ومعلوم ان الساقين كلما كانا اعظم كان الانفراج اكثر وفيه دادا امكان الانفراج بزيادة الساقين ومعلوم ان الساقين اذا كانا غير متناهيين ذاهبين على شق الانفراج كان البعد بين الساقين غير متناه محصور فيكون غير المتناهي من البعد بين حاصرين وهما الساقان هذا محال واعترض عليه الشيخ في الشفاء بعدم تسليم وجود بعد غير متناه بين الخطين وان كان تزايد الخطين في البعد ساير الى غير النهاية اذ لا يلزم من كون التزايد في البعد الى غير النهاية وجود بعد زائد غير متناه بل كل بعد يفرض فهو لا يزيد على بعد تحته متناه الا بعد متناه وترتيب على المتناهي بالمتناهي لا يكون الا متناهيا كمراتب الاعداد تتزايد لا الى نهاية مع ان كل من تتمها في النظام الغير المتناهي متناه لا تزيد على ما تحتها الا بواحد ثم قرر البرهان المذكور بفرض نقطتين متقابلتين على الخطين الذاهبين الى غير النهاية وخط واصل بينهما يكون مع زاويتي التقاطع مسمى بالبعد الاصل وخطوط اخر عرضية غير متناهية زائدة على الاصل متزايدة على نهج واحد ليحصل زيادات غير متناهية على ذلك البعد موجودة بغير نهاية ويكون تلك الزيادات متساوية ليلزم وجود بعد واحد مشتمل على جميع تلك الزيادات المتساوية

الطبعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

الغير المتناهية على البعد الاول لكون كل زيادة توجد في بعد فهي موجودة فيما فوقه والبعد المشتمل على الزيادات المتساوية الغير المتناهية زائد على البعد الاول بما لا نهاية له فيكون غير متناه فيلزم الخلف واورد عليه صاحب المحاكمات مثل ما اورده على التقرير السابق مع وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بل كل مرتبة من مراتب الزيادات لا تزيد على مرتبة تحتها الا بزيادة واحدة وايضا كون الزيادات متساوية او متناقصة لا يتفاوت في بيان المقصود اذ لو حصل بعد مشتمل على الزيادات الغير المتناهية لكان ذلك البعد غير متناه سواء كانت الزيادات متساوية او متناقصة فلا فائدة في فرض تساوي الزيادات واجيب عن الاول بان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد اذا كانت كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات كل لنظيره او كنسبة عدد الابعاد الى عدد الابعاد كذلك حيث فرض الزيادات متساوية فلما كان عدد مجموع الزيادات المتساوية على البعد الاول غير متناه فلزم وجود بعد مشتمل على تلك الزيادات الغير المتناهية بحكم الاربعة المتناسبة والنسبة انما تكون محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية واما اذا كانت متناقصة فلا لعدم انحفاظ النسبة فلم يلزم الخلف ولا يتوجه عليه ما اورد واعلى برهان التناسب المتبوع لا يطال مذهب النظام من منع كون نسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة عدد الزيادات الى عدد الزيادات اذ الاول من النسب المقدارية التي يمكن ان يكون متناهيا والثاني من النسب العددية التي لا يمكن ذلك فيها الا حيث فرض الزيادات متساوية ولكل زيادة مقدار

اللمعات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

وزيادة الزيادات يزيد مقدار المجموع على نسبة عدد الزيادات فنسبة الزيادة الى الزيادة كنسبة العدد الى العدد ولا تكون متناهية هذا ما قيل في تتميم كلام الحاكم اقول وقد تقدم ما في كلامه من النظر وهو ان قياس الكل المجموعي على الكل الافرادي غير صحيح فلا يلزم من كون كل زيادة في بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الموجودة فيه الى عدد الزيادات الموجودة في البعد الآخر تحقق بعد يكون نسبة زيادته الى زيادة بعد آخر كنسبة عدد الزيادات الغير المتناهية الى عدد زيادات متناهية ليلزم الخلف المذكور اذ يجوز ان لا يكون بازاء مجموع اعداد الزيادات بعد وان كان بازاء كل عدد زيادة بعد وان قيل لم يعقل كون مجموع اعداد الزيادات ونعني بكون كل عدد زيادة في بعد حتى يرد ذلك بل على كونه في بعد يكون كل عدد زيادة في بعد يكون نسبة ذلك البعد الى البعد الآخر كنسبة ذلك العدد الى عدد زيادة وجدت فيه فمجموع عدد الزيادات الغير المتناهية ايضا يصدق عليه انه عدد زيادة فوجب ان يكون في بعد يكون نسبته الى بعد متناه كنسبة العدد الغير المتناهي الى العدد المتناهي قلنا ان اراد بكون كل عدد زيادة في بعد العدد المتناهي فمسلم ان كل عدد زيادة متناه فهو في بعد على النسبة المذكورة لكن لا يلزم منه ان يكون العدد الغير المتناهي من الزيادة في بعد وان اراد مطلق عدد زيادة سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل عدد زيادة في بعد وكيف يسلم الكلية من منع الشخصية ولو ثبت هذه المقدمة لكفت في اثبات هذا المطلوب وقد يقال لا او

الضحيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

ان تقرير البرهان المذكور بان يفرض ان ساقا مثلث غير منتهيين الى لا نهاية ويفرض فوق الضلع بينهما ابعاد غير متناهية فوق البعد الاصل بان يكون بعد متزايدة فيكون هناك زيادات على البعد الاصل غير متناهية متساوية ولابعاد غير متناهية متفاضلة بقدر واحد ولان كل زيادة وكل مجموع زيادات فهو امر موجود من تلك الابعاد اذ لو لم يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على تمام ما دونه من الزيادات ولم يشتمل عليه وعلى المزيد عليه بعد آخر فوقه ولا جرم هو يكون آخر الابعاد وهو خلف فكان كل زيادة وكل مجموع زيادات يأتي مجموع كان فوق بعد موجود فمجموع الزيادات الغير المتناهية في بعد ولا يوجد فقد صار غير المتناهي بالفعل محصورا بين حاصرين وايضا قد صار الساقان متناهيين هذا خلف كما ترى بعد ثبت الطول بالاستقامة والحال ان هذا او انت تعلم ان البيع المذكور غير ساقط ولبعض الاعلام هنا نحو آخر من البيان في تحرير البرهان السلمي وهو ان تفرض من مقطع كل خط من الضلعين خطا موازيا للضلع الآخر فيحدث متوازيات غير متناهية تفرز سطوحا غير متناهية في جانب العرض واذا انضم الى هذا ان سطحي بين سطوح متناهية العرض غير متناهية العدد بعرض وجب ان متناهي عرض الجملة لكن العرض عرض محصور بين حاصرين قيل ولا يخفى ان هذا التوهم انما يتم لو جعلت زاوية الخطين مادين الى غير النهاية حادة حتى يكون كل عمود يقوم على المتوازيات مقطعا للآخر ولم عصار الامتناهي بين حاصرين واما اذا كانت قائمة فتكون الاعمدة الرسمية المذكورة

موازية للضلع الآخر ويلزم الانحصار ولا يتم الدليل وفي النسخ سهو اظهر اقول
لا نسلم وجود سطوح غير متناهية في العرض وان فرضت الزوايا حادة واما
يلزم ذلك لو وصل بين الضلعين وتر وتميّز على جميع تلك السطوح وهو غير ممكن
اذ كل وتر يفرض وقد انتهى في احدى جهتيه الى منفذ خط من الخطوط الموازية
ولا محالة يكون فوق ذلك الخط الوتري خطوط غير متناهية من تلك
الموازيات لا يلاقي شيئا منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى
ولما كانت الصورة الجسمية على فرض تجردها عن الهيولى غير خالية عن
التناهي واللاتناهي وبيّن المصنف فساد لا تناهيها اراد ان يبيّن فساد
تناهيها حتى يثبت ما هو المقصود في هذا الفصل من عدم تصوّر تجردها
عن الهيولى فقال واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانها لو كانت
متناهية لاحاط بها حد واحد او حدود فتكون متشكلة لان الشكل هو الهيأة
الحاصلة من احاطة الحد الواحد والحدود بالمقدار اي السطح اذا كان الشكل
مسطحا كالمثلث والمربع وامثالهما او الجسم التعليمي اذا كان الشكل مجسما
كالكرة والمكعب واشباههما فان اطراف الخطوط اي النقط وان تصور
احاطتها بها لكن لا يطلق الشكل على الخط المحدود ولا ينتقض التعريف طردا
واما انتقاض عكسه بهيأة محيط الكرة فهو غفلة ولهذا اعتبر بعضهم التعريف هيأة
الحاصلة من جهة الاحاطة سواء كان المقدار محيطا او محاطا به وعلى هذا يندرج

الصورة الجسمية لا تجرد عن الهيولى

محیط الکرة فی التعریف ویخرج محیط الدائرة بتخصیص المقدار بما سوی

السطح ثم ان التفرقة بینهما فی اطلاق الشکل ضعیف وان ابقی المقدار

على اطلاقه یصدق التعریف على الخط المحدود ولا عذر فی تخصیص الاحاطة

بالتامة اذ لیس للخط جهة سوی الطول وقد احیط بنقطتین فی المحدود

ولیس له جهة اخری حتی یتصور احاطة تتم بهما کما ان السطح لیس له

عمق حتی یتصور کونه محاطا فیکون احاطة النقطتین بالخط المحدود

تامة کما ان احاطة الخط الواحد فی الدائرة والخطوط الثلثة فی المثلث

تامة والهیأة انما تکون للامور القارة الذوات المجتمعة الاجزاء فی الوجود

والزمان المعین کالیوم وان احاط به حدان هما الآنان ای اوله وآخره

لکن لا وجود له مستقرا لعدم وجد هذا على من عرف الشکل بما احاط به حد او حدود

والتهم الا ان یخصص الموصول فی تعریفه بالمقدار القار وحیث یکون المراد من

الاحاطة فیهما ما یکون تامة خرجت هیأة الزاویة سواء کانت الزاویة من مقولة الکیف لکون

نفس تلک الهیأة او من مقولة الکم بان تکون معروضة لها وانها لا تسمی بالشکل

فهذا الشکل وان کان تعریف الشکل وترتیب مطلق الهیأة الحاصلة بسبب التناهی

اذ التناهی ثابت بالبرهان الشکلی لیس الا التناهی الحسم فی بعض الجهات الا فی کلها وان المطلوب

لا یتوقف الا على هذا القدر فالان یکون الجسمیة لذاتها ای الصورة الممتدة التی هی

طبیعة نوعیة ویختلف مقتضاها فی افرادها وهو محال والا لکانت الاجسام کلها متشکلة

الطبعیات

الصورة الجسمیة لا تتجرد عن الهیولی

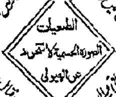
تشكل ولحمل سواء كان من جهة كون الجسمية المطلقة فاعلا من جهة كونها
قابلا لكن لو من جهة القبول عدم الاختلاف الشخصي ومن جهة الفعل عدم الاختلاف
النوعي لان مقتضى الطبيعة النوعية لو كان يختلف شخصا من جهة تعدد ذاتها بل على
انه على تقدير كون الجسمية حين التجرد فاعلا له يكن التعدد الشخصي ايضا في الشكل
والهيأت لعدم قابل يقبل التشخصات المتعددة لنوع واحد مداخله واما ما اورد
في شرح حكمة العين في فساد كون الشكل مقتضى لطبيعة الامتدادية للاجسام
لزوم كون نوع واحد فاعلا وقابلا فهو منظور فيه كما سيأتيك بيانه او بسبب لازم
الجسمية وهو محال وعلى التقدير يلزم مماثلة شكل الجزء والكل بل مقدارهما
لاشتراكهما في الطبيعة الامتدادية ولازمها ووجوب التساوي في المعلولات عند
التساوي في العلل كما حقق في محله واللازم وهو نفي الكلية والجزئية في الاجسام
والملزوم مثله واعترض عليه بان شكل الفلك مثلا عندهم مقتضى طبيعته وجزء الفلك
وكله متساويان في الطبيعة لبساطته ولو كان التساوي في المقتضي يوجب التساوي في المقتضى
يلزم تساوي شكل جزء الفلك وكله وليس كذلك اجيب بان التساوي انما يلزم عند اتحاد القابل والفاعل
كما في الكل والجزء اذا الفاعل والقابل في الاجسام البسيطة وان كان قوة واحدة الا ان
مادة الكل غير مادة الجزء بعد القسمة وقبل القسمة لا كلية ولا جزئية اصلا واذا قيل ان اختلاف
الكل والجزء لو كان بحسب اختلاف ماديتهما كان اختلاف المادتين بحسب اختلاف موادهما
فمن قبل الاشكال والصور تحصل بحسب اختلاف المادة واما المادة فهي ما اختلف



الطبيعيات
الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى

كما ان الفلك هو التأخير زمان للزمانيات بواسطة الزمان وللزمان بحسب نفسه لا باعتبار زمان آخر وكذلك الكلية والجزئية اما تعرضان الماديات بواسطة المادة وللمادة بحسب نفسها لا باعتبار مادة اخرى او بسبب امر عارض لها وهو ايضا محال وان لا يمكن زواله اى زوال ذلك التشكل بزوال الامر العارض ولكن ان تتشكل بشكل آخر فتكون قابلة للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة فتكون الصورة العارية عن الهيولى مقارنة لها هف فيه نظر لان الاختلافات للقدارية والشكلية قد تحصل فى الجسم من غير ورود انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات المختلفة من التدوير والتكعيب والاولى ان لا يحمل لزوم المقصود على لزوم الفصل والوصل بل عليه وعلى لزوم الانفعال اذ الاختلافات للقدارية والتشكلية وان حصلت فى الامتدادات دون الفصل والوصل لكن لا تحصل الا بعد كونه متهيئا لان ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة كما عرفت سابقا فى مسلك الانفصال من براهين اثبات الهيولى فيكون المفارق عن المادة مقارنا لها هف ولا يتوهم انه لو صح هذا لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة لكن التشكل لا يحصل الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة فما فائدة المقدمات مستدركة لان ما هو من لواحق المادة انما هو القبول بمعنى الانفعال التجددى والقوة التى لا تجتمع مع الفعلية كما سبق لا مطلق القبول وان اتصاف فان

لوازم الماهيات البسيطة فانها وجعلها شيء واحد لا تعدد فيه فان قيل القول
بالعقل مطلقا لم يقم دليل على خلافه اذ كونها مما يوجب تثنية الذوات الموصوفة بها
لا ينافي القول بالتجدد في العقل المقارن وانما انحصر الاقسام فيما ذكره المص لان
لزوم الشكل للجسمية بعد فرض تجردها عن الحامل والامور التي تكتنف بالحامل
لا تخلو اما ان تكون لنفس الجسمية او لغيرها وذلك الغير اما ان يكون امرا مفارقا
عنها سواء كان مباينا لها او غير مباين او يكون امرا غير مفارق عنها واعترض بعض
المحشين للشرح القديم بانه ان اراد بالجسمية الجسمية المطلقة فنختار ان العلة
للشكل امر مقارن لها والذي يلزم منه ليس الا امكان ان تتشكل الطبيعة المطلقة
بشكل آخر غير ما امكان تركبها من الهيولى والصورة ولا محذور فيه اذ ليس هذا خلاف
المفروض ولا يلزم منه امكان تشكل الصورة المجردة بشكل آخر لان العارض للطبيعة
يجوز ان يكون عين التشخص او ملازمه ولا يمكن زواله وان اراد بالجسمية الجسمية
المخصوصة فنختار ان علة التشكل هي الجسمية المخصوصة او لازمها ولا يلزم منه تساوي الجزئين
في آحاد الاجسام بشكل آخر فامكان تشكل بعد تشكل فقد صح كلامه وتقرير ما افاده المحشي
من ان الشكل المطلق معلول للجسمية المطلقة والشكل المخصوص معلول للجسمية المخصوصة ولا محذور
وتفصيله انه ان اريد بالشكل الشكل المطلق فنختار ان علته الجسمية المطلقة او لازمها واللازم منه



اشتراك الاجسام في مطلق الشكل ولا استحالة فيه انما المحال اشتراك الجميع في شكل مخصوص
كالكروية مثلا وان اريد الشكل المخصوص بناء على ان الجسمية المحضة المفروض تجردها
الاشتراك ولا امكان الزوال فالقول الكلام في تخصيص الصورة الجسمية المجردة عن المادة بشكل دون شكل
بلا فرق فان علة تلك الصورة اما الصورة الجسمية المطلقة او لازم من لوازمها فيلزم عموم تعددها
او امر عارض وهو يستدعي وجود المادة والحاصل ان الخلاف لا ينحصر في التغاير وبالذات
الا ان تصور البعد تحقق المادة وعلى اللازم في الشق الذي فرض كون الجسمية علة انما هي
واحدة فهو نفي التعدد والتغاير في الاجسام لكن المرتب عليه الاتفاق في الشكل بخلاف الشيخ
ملازم للتوضيح والفاضل لان المحشيان اسقطا اسم المادة عن الصورة المفروض تجردها والتلخ
بقوله دون ما يتفرع على مضمار اللواحق والعلل التي تبعثان لبداهة استنادها الى الصورة
المادية **فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة** يريد ان يثبت في هذا الفصل لزوم
الهيولى للصورة ليتم ما هو بصدده من اثبات التلازم فيقول لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان
تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة الحسية فان الوضع مقول بالاشتراك على ثلثة معان
احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية والثاني جزء المقولة
وهو هيأة عارضة للشيء بحسب نسبة اجزاءه بعضها الى البعض والثالث
المقولة وهي هيأة معلولة للنسبتين نسبة بعض اجزاءه الى البعض ونسبة بعض اجزاءه

الطبيعات
فصل في بيان الهيولى لا تتجرد عن الصورة

الى غيره والمراد ههنا هو المعنى الاول كما لا يخفى او لا يكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين

فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها اما ان تنقسم

او لا لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع بالاستقلال وههنا انما يكون اذا كان جوهرا

وقد مر بيان جوهرية الهيولى فهو منقسم بالفعل او بالقوة على ما مر في نفي الجزء الذي لا يتجزى

ولا سبيل الى الاول لانها اما ان تنقسم في جهة واحدة فقط فتكون خطا جوهريا لعدم

انقسامها الا في جهة واحدة واستقلالها او في جهتين فقط فتكون سطحا جوهريا لعدم

انقسامها الا في جهتين واستقلالها او في جهات ثلث فتكون جسما قيل لا نسلم ان كل

ذات وضع منقسم في الجهات جسم ان كان المراد بذات الوضع في ترديد البرهان ما يكون

مطلقا فان جميع الاعراض السارية في الاجسام والهيولى المجتمعة منقسمة في الجهات

وليست اجساما وان كان المراد بها ما هو بالذات فالترديد غير حاصر لجواز ان تكون

الهيولى المجردة ذات وضع ولا يكون لها الوضع في نفسها لا من قبل الصورة بل من شيء آخر ويمكن

ان يجاب بالتقييد الشق الثاني ويقال لو كانت الهيولى ذات وضع بالغير لكان ذلك الغير ذا وضع

بالذات فيكون اما جسمية او في جسمية ضرورة انه لو لم يكن ثمه ما له وضع في ذاته لم تكن الهيولى

ذات وضع لا بالذات ولا بالغير فعلى تقدير انقسامها حينئذ في الجهات كانت الهيولى متجسمة مع فرض

تجردها هف فقد ظهر ان الهيولى على تقدير تجردها عن الجسمية كما لا تكون ذات وضع بالذات

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد
عن الصورة

الطبعيات
الهيولى لا تنفك عن الصورة

لا لكون ذات في صحيح مطلقا كل واحد منهما اى من كون الهيولى خطا جوهريا وكونها سطحا جوهريا وكرها حسنا باطل اما الاول فلانه يجوز ان تكون خطا جوهريا فلان وجود الخط على الاستقلال محال لان امتدادا انتهى اليه طرفا السطحين سواء كانا مستقيمين او مستديرين بنحو واحد من الاستدارة لئلا يحصل الابطال بتقسيم واحد من الخط الجوهري فاما ان يجب لذلك الخط الجوهري تلاقيهما اى تلاقى ذينك الطرفين او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه فلا يمكن ان يقال الحكم بامتناع التداخل اما من جهة عدم حصول التاليف فيما فرض فيه ذلك واما من جهة العظم بالمقدار لئلا يلزم عدم كون الكل اعظم من جزئه وكلاهما منتفيان هنا اما الاول فلان الكلام فى خط واحد مستقل على الانفراد لا فى تاليف الجسم منه واما الثانى فلان الخط لا قدر ولا عظم له فى العرض ليلزم حين التداخل اذا فرض خطوط متلاقية فى العرض مساواة الكل والجزء ولهذا جوزوا تداخل النقاط مطلقا وتداخل الخطوط والسطوح العرضية فى الجهة التى لا امتداد لها فى تلك الجهة فلما الحكم بامتناع تداخل الجواهر مطلقا فهو منقوض بتداخل الهيولى والصورتين وهما جوهران على ما قرره المتأخرون فالاولى ان يخصص الحكم بامتناع تداخل الجواهر بالجواهر المتحيزة بالذات ويوجه العقل بان المتحيز بذاته يمتنع ان يتداخل مثله بحيث يصير حجماهما حجما واحدا والا لجاز العقل صيرورة

الشخصين كزيد وعمرو شخصًا واحدًا اذ لا فرق عندها فى الصورتين فى فقد الامتياز بين المتداخلين وهذا بخلاف تداخل الاعراض وتداخل سائر الجواهر فان الامتياز بين المتداخلين فى بعض الصور بالمحل وفى بعضها بنفس الماهية والحقيقة لا يقال لو وقع التداخل بين الخط الجوهرى واحد طرفى السطحين المنتهيين اليه لم يلزم الا تداخل جوهر وعرض ولا فساد فيه لانا نقول الاطراف كما هو التحقيق ليست الا نهايات لذوى الاشياء واقعة فى النهايات فاذا فرض وقوع خط جوهرى بين جسمين فالتداخل هناك فى الجواهر المتحيزة بالذات وقد علمت بطلانه ولا جائز ان يحجب والا لانقسم الخط فى الجهات لان ما يلاقى منه احدهما غير ما يلاقى الآخر وهو محال كما مر فى ابطال الجزء واما انه لا جائز ان يكون سطحًا فلانها لو كانت سطحًا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يحجب تلاقيهما او لا يحجب وكل واحد منهما باطل على ما مر فى الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسمًا فلانها لو كانت جسمًا لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر ولما ابطل الشق الاول من الترديد الاول اراد ان يشير الى الشق الثانى فقال واما انه لا سبيل الى الثانى فلانها اذا كانت الهيولى مجردة عن الصورة غير ذات وضع مطلقا فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فلا يخلو اما ان لا تصير ذات وضع وهو محال لان المركب من الهيولى والصورة جسم وكل جسم فى مكان

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد
عن الصورة

الطبيعيات

الهيولى لا تتجرد عن الصورة

وقابل للاشارة الحسية واما ان تصير ذات وضع واما ان لا تحصل في حيز اصلا او تحصل في جميع الاحياز او تحصل في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من الاحياز ممكن لتساوي نسبتها الى جميع الاحياز والامكنة وكذلك الصورة لا تقتضي الحيز مطلقا لا معينا واذا كانت الهيولى متساوية النسبة الى جميع الاحياز فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح وهو محال لان المرجح اما الفاعل الخارج المفارق وهو لا يوثر تاثيرا حادثا الا لاستعداد ولا استعداد لها لموضع معين وان نسبتها الى الكل سواء واما المخصصات السماوية من الحركات والاوضاع واما مؤثر في الهيولى جهة او تعلق بذي وضع كالنفس الناطقة فانها وان كانت غير ذات وضع ومكان لكن لها علاقة مع ذي وضع وبتلك العلاقة تتاثر بالامور السماوية واسباب الحوادث والهيولى اذا كانت مجردة عن مناسبات الاوضاع الفلكية لا يخصصها حادث من الامور الطبعية والفلكية الا بعد حصولها في سائر الاجرام وتعين حيزها وحيزها ككلامنا في الحيز والمطهر فالهيولى لو تخلت عن الصورة ثم فرض تصورها بصورة مالزم الترجيح بلا مرجح وهو محال واعترض على بيان استحالة القسم الثالث بان امتناع لحوق الصورة الجسمية بالهيولى المجردة لا يدل على امتناع كونها غير ذات وضع لجواز ان يكون للهيولى المجردة عن الجسمية صورة نوعية مانعة عن قبول الصورة الجسمية اذا فاجيب عنه اما اولا فلانها بالنظر الى ذاتها ان لم تقبل الجسمية تكون

معقولاً بالفعل غير ذي قوة واستعداد فلم تكن هيولى اذ حقيقة الهيولى ليست

الا القوة والاستعداد لحصول الحوادث من الصور والاعراض وان لم تكن

كذلك بل يكون جوهرها جوهراً قابلاً فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها لكن

لحوق الصورة اواى حادث كان الهيولى يستلزم تجسمها المستلزم للمحال والممكن

لا يستلزم المحال وما قياس هذا باستلزام عدم العقل الاول عدم الواجب

معان الاول ممكن والثاني محال لان استلزام عدم العقل عدم الواجب من

حيث ان عدم العقل ممتنع بوجود الواجب تعالى واما بالنظر الى ذاته فهو لا يستلزم

محالاً اصلاً ولا لم يكن ممكناً بالذات وههنا ليس كذلك فانها بالنظر الى

ذاتها ممكنة التلبس بالصورة لكن يلزم من لحوق الصورة بعد

فرض تجردها محال بالذات واما ثانياً فلان الكلام في هيولى الاجسام هل

في اصل الابداع مجسمة او مجردة ثم تجسمت ولهذا قال الشيخ في الشفاء في

بحث تقدم الصورة على المادة في الوجود واما انه هل يوجد هيولى بدون

صورة فذلك بحث لحركاتهم ثم فيما هو بصدده وفي هذا الوجه ضعف لجواز

تجرد الهيولى عن الصورتين بعد التلبس بهما ولحوق صورة نوعية مانعة

من قبول التجسم ثانياً فالتخصيص بهيولى الاجسام غير مجد ولمعترض ايضاً ان تخصيص

حصول الهيولى في حيز معين يجوز ان يكون بسبب قربها من صورة نوعية مختصة

الاجسام بلحياز ها الطبيعية واجيب بان الصورة النوعية انما

الطبعات
الهيولى لا تجرد
عن الصورة

الطبعيات
الهيولى لا تتجرد عن الصورة

عينت مكانا كليا الممنوع بما من الاجسام نسبتها الى جميع اجزاء ذلك المكان الكلي واحدة فلا تصلح مخصصا الهيولى بجزء معين منه وقال الفاضل الميبدي ولك ان تقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة اخرى او حالة من الاحوال تعين بها بعض اجزاء المكان الكلي اقول فساده ظاهر لان الحصر المحسوس معين من المكان الكلي لواحد من الاجسام البسيطة لا يكون الا امرا حادثا يحتاج في حدوثه الى مخصص من الحركات والاوضاع والكلام في الهيولى التي لحقتها الصورة وهي مجردة عن تلك الامور ثم قال وايضا قد يكون الهيولى المجردة هيولى عنصر كلي فلا حاجة في التخصيص الى غير الصورة النوعية وجوابه ان الهيولى لا تخصيص لها في ذاتها بمقدار دون مقدار وبعض دون بعض بل هي قابلة في ذاتها لكل حالة وصفة فمجرد لحاظ ذاتها ان لحقها مع الصورة العنصرية مقدار ما لا يملأ المكان الكلي لذلك العنصر فيحتاج الى تخصيص اخر سوى النوعية ولما استشعر المص ورود معارضة على قولهم ان الهيولى المجردة لو لحقها الصورة لم يكن بد من ان تحصل في موضع معين مع تساوي نسبتها الى جميع المواضع وهو محال وهي ان الجزء المائي اذا انقلب الى الهواء حصل في بعض الامكنة الهوائية مع ان نسبتها الى جميعها على التسوية اراد ان يشير اليها والى دفعها بقوله ولا يلزم الترجيح بلا مرجح على هذا التقدير بان الماء اذا انقلب هواء الكل كما المنقلب

الى موضع من اجزاء المكان الكلى لما انقلب اليه مع تساوى نسبته الى جميعها فالوجه فى تخصيصه باحدها هو الوجه فى تخصيص الهيولى المجردة باحد الاحياز الممكنة لان الوضع السابق يقتضى الوضع اللاحق فلا يكون ترجيحًا بلا مرجح يعنى ان الجزء المنقلب من الماء الى الهواء مثلًا له قبل الانقلاب وضع خاص مع اجزاء الحيز المنقلب اليه امّا المحاذاة له طبعًا او قسرًا اذا لم يكن فى الموضع الطبعى للصورة المنقلب اليها وامّا الوقوع فيه قسرًا اذا كان فيه فاستقر بعد الانقلاب فيه طبعًا فالوضع السابق يقتضى حصوله فى ذلك الجزء المعين من حيز المنقلب اليه ولا يتصور مثل ذلك فى الهيولى المجردة اذا تجسمت

فصل فى اثبات الصورة النوعية وما فرع من اثبات الهيولى وتلازمها مع الصورة الجسمية

شرع الان فى اثبات الصورة النوعية وهى التى يختلف بها الاجسام انواعًا فقال اعلم ان لكل واحد من انواع الاجسام الطبعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية بها يصير ذلك النوع نوعًا ولهذا سميت صورة نوعية اى منسوبة الى النوع بالتقويم والتحصيل وتسمى طبيعة ايضًا باعتبار كونها مبدأ الحركة والسكون الذاتيين وقوة ايضًا باعتبار تاثيرها فى الغير وكمالًا لصيرورة الجنس به بالفعل نوعًا مركبًا وقبل الخوض فى المقصود يجب ان يعلم ان المقتضى للاثار المختلفة المختصة كل منها بقسم من اقسام الاجسام الطبعية لابد وان يكون امورًا مختلفةً غير خارجة عن ذات الجسم بل هو امر حاصل له فى ذاته

الطبعيات
فصل فى اثبات الصورة النوعية

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

لانا نعلم بالضرورة ان العنصر الثقيل مثلاً اما يتحرك الى المركز بحسب ذاته لا بحسب امر خارج عن ذاته فلولا ان فى ذاته شيئا يقتضى اختصاصه بحيزها المعين لما تحرك اليه بحسب الذات هذا ظاهر جدًا وهو لا ينافى القول بالفاعل المختار عند من لا يجوز الترجيح بلا مرجح فان نسبة البارى تعالى شانه الى جميع الاجسام كانت نسبة واحدة فجعل بعضها حارًا وبعضها باردًا وبعضها خفيفًا وبعضها ثقيلًا الى غير ذلك من اختلاف الآثار والهيئات لا بد له من مخصص نعم انما ينسد باب اثبات الصورة النوعية بل سائر القوى والكيفيات الغير المحسوسة عند من جعل نفس ارادة البارى مرجحا للامور بلا استحقاق وحكمة بل مع القدرة الاتفاقية الجزافية ارتفع الاعتماد عن المحسوسات ولا يبقى معه بحث ونظر ولا يامن الانسان ان يخلق بحرًا امورًا تدفع النظر وبما يخلق فيه معنى يرى الشئ على خلاف ما هو عليه وهؤلاء فى الدورة الاسلامية بازاء السوفسطائية فى عصر الاقدمين واما اثبتوا للبارى تعالى ارادة جزافية لبعض الاشياء كتفكيك بعض اجزاء الرحى واعادة المعدوم وغير ذلك من هوساتهم لمصالح دلتهم واحتجاجاتهم قال بعض اهل الحق ان بظهور مثل هذه المذاهب انقطعت الحكمة عن وجه الارض وانطمست العلوم القدسية واذا تمهد ما ذكرناه فنقول كل نوع من انواع الاجسام مختص بحيز معين يقتضى ذلك النوع بحسب ذاته الحركة اليه

عند خروجه عنه والسكون عند حصوله فيه فالمقتضي لاختصاص ذلك

النوع بذلك الحيز اما الصورة الجسمية المشتركة بين الاجسام كلها او الهيولى

او صورة اخرى والاول باطل لاستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك

الحيز وكذلك الثاني لاستلزامه كون القابل فاعلا واشتراك العناصر في

الحيز لاشتراكها في الهيولى هما باطلان فتعين الثالث والى هذا اشار بقوله

لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز دون بعض ليس لامر خارج عن

الجسم ولا الهيولى كما قررنا فهو اما ان يكون الجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل

الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز المعين فتعين الثاني وهو

المطلوب ومن التشكيكات في هذا المقام ان اسناد اختلاف الاعراض الى الصور

المختلفة يقتضي اسناد الصور ايضا الى غيرها من الامور المختلفة فان اسند اختلاف

الصور ايضا في العنصريات الى اختلاف الاستعدادات في مادتها المشتركة

بحسب الصور السابقة وفي الفلكيات الى اختلاف قوابلها في الماهيات قيل ولم

لا يجوز استناد اختلاف الاعراض اليها من غير توسط الصور واجيب بيان مغايرة

الاعراض ومباينها من ان كون الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك الاين وكونه بحيث

يقتضي برودة عند عدم القاسر غير برودته وامتناع تحصل الجسم منفكا عن تلك

المبادي فان السبب المقتضي لسهولة تشكل الماء ولرده الى مكانه الطبيعي ووضعه الطبيعي

باق عند جموده او اصعاده بالقسر او تكعبه ومنها ان كون تلك الصورة

الطبعيات

اثبات الصورة

النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

مصدر الاعراض مختلفة غير مترتبة بعضها من باب الكيف وبعضها من باب
الاين وكذلك من سائر الابواب لانا نقول يصدر بعضها بتوسط البعض فان
قلتم بعدم صدور الكثير عن الواحد وان استند هذه الى صور متعددة
بطل قولكم المادة الواحدة لا تتقوم بصورتين في درجة واحدة والجواب ان
الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد اذا كانت هناك جهات وشروط
مختلفة فهذه الصور تفعل بحسب ذاتها شيئا بحسب المادة وتقتضي غير
الاين بشرط الكون في المكان الطبيعي والعود بشرط الخروج عنه وعلى هذا
السبيل سائر الاعراض واعلم ان اثبات الصور في كل نوع من انواع الاجسام
لا يخلو عن صعوبة ولا باس بان نبسط في الكلام ثم نعين ما هو الحق في ذلك اعلم
ان فيه خلافا بين اتباع المعلم الاول من المشائين ومنهم الشيخ الرئيس ومن في
طبقته وبين الاقدمين من اليونانيين كهرمس وفيثاغورس وافلاطون وحكماء الفرس
والرواقيين ومن تابعهم كصاحب حكمة الاشراق فنقول ان للمشائين في اثبات
تلك الصور مسالك ثلثة الاول من جهة كونها مبادي للآثار المختلفة وهو الذي
اورده المصنف هنا تقريره ان الاجسام تختلف في الآثار فتلك الآثار ليست واحدة
لذاتها فلابد ان يكون لها مباد فمباديها اما ان تكون هي الجسمية والهيولى او امر
اخرى والاول باطل لان كما ذكر فهي امور مغايرة لهما واما ان تكون مفارقة عن الاجسام
وهو ايضا محال لان المفارق نسبته الى جميع الاجسام على السوية فلا يحصل اثاره

الطبعيات
اثبات الصورة النوعية

فى الاجسام واما ان تكون غير مفارقة عنها فهى اما ان تكون خارجة عن حقائق تلك
الاجسام او داخلة والاول يكلاعادة الكلام فى تخصيصها فى مورد واحد فتكون
من الاعراض وهو المطلوب واعترض عليه بوجوه الاول انا لا نسلم ان نسبة
المفارق الى سائر الاجسام على السوية لم لا يجوز ان يكون للمفارق خصوصية
ببعض الاجسام دون بعض كيف وقد ذهب افلاطون ومن يحذو حذوه
من المتالهين وحكماء الفرس كما قال الشيخ الالهى صاحب الاشراق فى كتبه
كالمطارحات وحكمة الاشراق وغيرهما الى ان لكل نوع من الافلاك والكواكب
وبسائط العناصر ومركباتها ربا فى عالم القدس وهو عقل مدبر لذلك النوع
ذو عناية به وهو الغاذى والمنمى والمولد فى الاجسام النامية لامتناع صدور
هذه الافعال المختلفة فى النبات عن قوة بسيطة عديمة الشعور وقد فنا عن
العباء والاركان لنا سخر بها وهؤلاء يتعجبون ممن يقول ان الالوان العجيبة
فى ريش من رياش الطاؤس انما كان لاختلاف امزجة تلك الريشة من غير
قانون مضبوط ورب نوع حافظ بل هؤلاء ينسبون جميع انواع الاجسام
وهيأتها الى تلك الارباب ويقولون ان هذه الهيأت المركبة العجيبة
ظلال لاشراقات نورية ونسب معنوية فى تلك الارباب النورية كما ان
الهيأة البسيطة لنوع كرائحة المسك ظل لهيأة نورية فى رب طلسم نوعه
فاذا واخذ ابالذهن الى النار لما تبين انه ليس بضرورة عدم الخلاء

على ما ذكر في موضعه ولا يجذب النار خاصية لها وايضا التدبير متعلق بحسب
النوع للنار الحافظ الصنوبرة ولغيرها وهو الذي سماه الفرس اردي بهشت
فان الفرس كانوا اشد مبالغة في اثبات ارباب الطلسمات وهرمس
واغاثاذيمون وان لم يذكر الحجة على اثباتها الا دعواهم المشاهدة الحقة
المتكررة المبتنية على رياضاتهم ومجاهداتهم وخلعهم ابدانهم واذا لم
هذا اوليس لما ان مناظرهم كما ان المشائين لا يناظرون بطليموس وابرخس
حتى ان ارسطو عول على ارصاد بابل واذا اعتبر رصد شخص او اشخاص
معدودة من اصحاب الارصاد الجسمانية في الامور الفلكية حتى تبعهم
من تلاهم وبنوا عليه علوما كالهيئة والنجوم فكيف لا يعتبر قول اساطين
الحكمة والنبوة في امور شاهدوها بارصادهم الروحانية في خلواتهم ورياضاتهم
بل هذا اولى وليس للمشائين دليل على حصر العقول في عشرة او عشرين وبالجملة
في السلسلة الطولية ولا يلزم ان ياخذ الاولون في الترتيب في كل ما اخذ العقول
في الترتيب الطولي بل العقول كما بينه في الاشراق يحصل منها مبلغ كثير على الترتيب
الطولي ويحصل من تلك الطبقة على نسبتها طبقة اخرى عرضية يجري مجرى
الفروع يحصل من الفروع الاجسام الفلكية والعنصرية من البسائط والمركبات
الاشرف من الاشرف والاخس من الاخس وعدد الفريقين كثير كما في القرآن
لا يعلم جنود ربك الا هو قالوا وليس صاحب النوع النفس فان النفوس لا بد

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

وان بناء لم يتأكد ابداً انها وصاحب النوع لا يتأكد بتأكد نوعه وللنفس علاقة ببدن
واحد ولصاحب النوع عناية بجميع ابدان نوعه والنفس تحصل منها ومن البدن
الذي تتصرف فيه حيوان واحد وهو من نوع واحد ورب الطلسم ليس كذلك
ثم رب الطلسم لنوع اذا كان فياضاً لذلك النوع فلا يكون محتاجاً الى الاستكمال
بخلاف النفوس فانها مفتقرة الى الاستكمال بالجسم وعلاقة الاجسام انما هي
لنقص في جواهر النفوس يستكمل بالعلاقة ومن لم يتم الابداع لجسم لا يقيم
علاقة بذلك الجسم وكمال المفارق المحض التشبه بمبدئه الواجب بالذات فالعلاقة
الجسمانية نقص له والذي ينوع الجوهر بتحصيل وجوده كيف يتقوم بعلاقة عرضية
وكل هذا ظاهر لمن له اقل حدس والثاني سلمنا ان نسبة المفارق الى جميع الاجسام
واحدة لكن لا يلزم منه ان لا يصدر عن المفارق الآثار المختلفة وانما يكون كذلك
لو لم يكن للاجسام وهيولياتها استعدادات مختلفة بحسبها تصدر عن المفارق
الآثار المختلفة كما تصدر عنه الكمالات المختلفة الفائضة عليها واجيب عن
هذين الاشكالين بانا نعلم بالضرورة ان تلك الآثار انما تصدر من الاجسام او من
المفارق بواسطة مبدء قريب مقارن لها طبعاً فان الاحراق يكون من النار
والترطيب من الماء الى غير ذلك فلو لم يكن في الاجسام الا الهيولى والصورة الجسمية لم تحصل
تلك الآثار من الاجسام فلابد ان يكون فيها امر مقارن يكون علة لتلك الآثار
الاعتراض الثالث سلمنا ذلك لكن لم لا يجوز ان يكون تلك المبادي اعراضاً

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

اذ كل موجب اثر في الاجسام لا يلزم ان يكون صورة جوهرية فان الميل القسري
وغير القسري مبدأ للحركة وليس بصورة جوهرية والحرارة في الحديدة الحامية
مبدأ الحرق لجسم والحركة في بعض المواضع سبب للحرارة وليست بصورة
جوهرية وهكذا في اشياء كثيرة لا يقال ليست هذه الاشياء اثارا لما ذكرتم
بل هي معدات والواهب غيرها لانا نقول مثل هذا فيما سميتم صورا وايضا
قد برهن الشيخ الرئيس في بعض مؤلفاته على ان الطبيعة لا يجوز ان تكون مبدأ
للاشياء المنسوبة اليها في مادتها على ما هو المشهور عند جمهور الحكماء مثل الحركات
والسكونات الطبعية كما يقال ان طبيعة الحجر مثلا مبدأ لحركته الهابطة وطبيعة
النار مبدأ لحركتها الصاعدة وهكذا ما يقال في الكيفيات الاخر مثل ما يقال
ان طبيعة الماء مبدأ لبرودتها وطبيعة النار مبدأ لحرارتها وامثال ذلك
حيث قال وذلك لان مصدر الفعل الجسماني قوامه ووجوده بالجسم ولا يجوز
ان يصدر عنه فعل الا بمشاركة وضع فيه وبين ما يصدر عنه واذا كانت القوى
المنطبعة في الاجسام لا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والطبيعة قوة
جسمانية فلا يصدر عنها فعل بلا واسطة اجسامها والفعل الذي واسطته
جسمها شرط في اقامته انما يصح في اشياء خارجة عن الجسم لا في نفس الجسم
وكيف يصح فعلها في الجسم وشرط كونها فاعلة كون جسمها واسطة ولا يمكن ان يكون
الجسم واسطة بين الطبيعة التي فيه وبين ذاته فاذن فعلها

الطبيعة اسباب الصورة النوعية

فی اجلاء مع بل معنی قولنا ان الطبیعة هی مبدأ تلك الاشیاء مثل الحرکة والحرارة مثلاً وغیر ذلك هو ان الجسم المتطبع بتلك الطبیعة انما یستعد بحدوث الطبیعة فاذا تم استعدادها لها افاضها واهب الصور علیها باذن خالقه جلت قدرته لا انها لان وجود الطبیعة فی الاجسام شرط القبول ذلك الفیض قیل ان الطبیعة سبب او مبدأ لذلك وهکذا فی غیر هذا اذا تاملت وجدت بعض الهیئات مقدماً وجوده علی وجود البعض ووجوده شرطاً لوجود المتاخر وکذلك نسبة النفس الی قواها هی بعینه نسبة الطبیعة الی ماقلناه هذا الکلام فنقول لایخفی ان هذا الکلام من الرئیس مما یؤید الملخص بصدده تائیداً عظیماً فانه لما ثبت ان فاعل الحرارة فی النار والبرودة فی الماء لیس امراً مقارناً لتلك الاجسام فلیجز مثل ذلك فی الحرارة التی تحصل فی غیر النار والبرودة التی تحصل فی غیر الماء وکذلك سائر الاثار کالاحالة الی شبه جوهر المغتذی والانماء والتولید والتصویر وغیر ذلك مما یسمونها صور الوجود لاکونها من الشرائط والمعدات التی لاتنافی العرضیة کالمیل والحرارة والبرودة واما ثانیاً فلان القوی کالغاذیة والمصورة عندهم اعراض مع انهم یسمونها فعالة ویسندون الیها افادة الصور فاذا کانت هذه المؤثرات القویة عندهم اعراضاً فغیرها اولی بالعرضیة والمنهج الثانی من جهة کونها مقومة للمادة بیانه انا نعلم ضرورة ان فی کل نوع

الطبعيات

اثبات الصورة النوعية

من الاجسام اما على الهيولى والجسمية مختصا بذلك النوع مستحيل الانفكاك عنه فهو اما ان يكون عرضا او جوهرا لا اول لان لكونه مقوما للمادة اذ كما لا يتصور وجود المادة معرى عن الجسمية كذلك لا يتصور وجودها بدون ان تخصص نوعا من انواع الجسم فانا لا نعقل ان يتصور جسما لا يكون فلكيا ولا عنصريا ولا حجريا ولا شجريا فلا يوجد الجسم المطلق الا بالمخصص فمتقوم وجود الجسم بذلك المخصص والمقوم للجوهر جوهر فذلك الامر جوهر فهو اما حال في المادة او محل لها والثاني باطل بالوجدان ولا انتقال به الى غيره مع بقاء المادة في الحالين كما في العناصر فيكون حالا والجوهر الحال يكون صورة وهو المطلوب ولا اعتراض عليه من قبل الرواقيين بوجوه اما اولا فبان الاحتجاج على حاجة الجسم وافتقار المادة الى تلك المخصصات نكرو مما الجسم وعدم تصور خلوه عنها غير صحيح لان استحالة الخلو عنه لا يدل على جوهريتها وافتقار الحل اليها اليس الجسم لا يخلو عن مقدار وشكل وتحيز مع اعترافكم بعرضيتها وليس لقائل ان يقول انما يصح تبدلها مع بقاء محلها فلا يكون جوهرا الورود مثل ذلك في تبدل الصور على الهيولى مع بقائها بعينها واما ما ذكرتم في افتقار المادة الى تلك الصور من عدم تصور خلوها عن الصور فلا يمكنكم دعوى امتناع خلوها عن صورة معينها بل عنها وعن بدلها وكذلك لا يتعرى الجسم عن شكل وبدله ومقدار وتبدله وغير ذلك

ثم ان كون الجسم المطلق غير مقصور الوقوع في الاعيان الا على المخصصات لا يوجب
كون تلك المخصصات مقومات لوجوده لوجوب كون مخصصات الطبيعة النوعية
كالانسان مثلا او مميزات اشخاصها مقومات لوجودها مع ان التقويم والتحصيل
هنا اقوى واتم من هناك فكما سميتم مخصصات الجنس صورا فلكم ان تسموا
مقومات الانواع صورا فان قيل ان الماهية النوعية تامة الحصول قلنا مثل
ذلك في الجسمية فانها بالقياس الى افرادها مع قطع النظر عن اللواحق التي سميتموها
صورا نوع حقيقي تام والاحتياج في الوجود الى المخصصات مشترك
الوقوع بين الجسمية والانسانية فهذا لا يوجب تمامية احدهما وعدم تمامية
الاخرى فان قيل مخصصات النوع تعرض عن اسباب خارجة وامور اتفاقية
ولا يتقوم بها حقيقة النوع قلنا ما فرضتموه صورا ايضا يلحق الاجسام الهيوليات
باسباب خارجة واستعدادات كالمائية والهوائية وغيرها فانها قد
تلحق الهيولى من جهة تلك الاسباب وهي ليست مقومة لحقيقة حاملها والكلام
في دعوى كونها مقومة لوجود حاملها دون غيرها من الاعراض هو اول البحث
انهما ذاتيان لكن تقويمهما لوجود حاملهما ان استند الى لم يكونهما
مخصصة للجسم المطلق فكذا يأتي في مخصصات الانواع او بلوازمها الدائمة
يجري الحكم في الاعراض اللازمة كما سبق ولما تأتيا فبان الجوهر على
ما علمتم هو الموجود لا في موضوع فمقولة صور المركبات وقوامها موجودة في موضوع

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فتكون اعراضا وانما قلنا انها موجودة في موضوع اي محل مستغن عنها لان صور
العناصر على رأيكم كافية في تقويم المادة والالما صح للعناصر وجود وصور
العناصر باقية في المركبات العنصرية بحالها على مذهب التحقيق وهي في قوامها
مستغنية عما يحل فيها فما وضعوه صورا هي اعراض فان قيل ان العناصر
وان كانت مستغنية القوام عن صورة اخرى لا ان المجموع غير الافراد
المجموع جوهر والصورة مقومة لوجود المجموع فيكون جوهرا قلنا المجموع
اذا نظر الى مفهومه من حيث هو مجموع وجدناه اشياء مع اجتماع وتلك الاشياء
هي العناصر الباقية الصور والاجتماع عرض فصور المركبات ان كانت تقوم ومقومة
مقومة للعناصر بل تقومه اجتماعها والاجتماع عرض ومقوم العرض يجوز ان يكون عرضا
المعنى الثالث من جهة كونها مقومة لماهيات الاجسام تقريره ان الصور اذا
تبدلت في الاجسام تتغير بتغيرها جواب ما هو بخلاف الاعراض اذ تبدلها
في الجواهر لا تتغير جواب ما هو فليست الصور اعراضا والا يرد عليه ما نقل
عن القدماء ان من الاعراض ما يتغير بتغيره جواب ما هو فان الحديد قبل ان
يحصل فيه هيأة السيف اذا سئل عنه بما هو حسن الجواب بانه حديد او بجذ
الحديد ثم اذا حصلت فيه الهيأة السيفية فسئل عنه بما هو لا يجاب بانه حديد
بل بانه سيف ولا يحصل فيه الا الاعراض كالشكل والحدة وهكذا الطين
اذا جعل لبنا وبني بها بيت لا يجاب بانه طين بل بانه بيت



ولم يحدث فيه الا اجتماع وكثافة هي اعراض فقد علم ان مبدل الحدود لا يلزم
ان يكون المتبدل جوهراً لان رسم الجوهر ما يتبدل بتبدله
حد ما هو ورسم العرض لا يتبدل ولكن التفرقة بين الماهيات الطبيعية
كالحيوان والانسان وبين الماهيات الاعتبارية كالبيت والسرير غير مفهوم بان
يقال الجوهر ما يتبدل بتبدله حدود الماهيات الطبيعية الجوهرية والعرض لا يكون
كذلك اذ ليس رسم الجوهر والعرض في شيء من المواضع هما الا ان يقال
اصطلاح اخر في الجوهرية والعرضية فان الاصطلاح في الجوهر والعرض عند القوم
هو الموجود لا في موضوع والموجود في الموضوع ويرجع الضابطة في العرض الى
استغناء المحل عنه وعدم تقومه به وفي الجوهر الصوري الى افتقار المحل وتقومه
به وظاهر ان هذا التقوم تقوم الوجود لا تقوم الماهية فان الحال الصوري
لا يحتاج اليه المحل بحسب الماهية اذ يعقل المحل دونه والمقوم للشيء بحسب
الماهية لا يمكن تعقله بدون ذلك الشيء فافتقار المحل الى ما يحله من
الصور في تقويم الوجود لا في تقويم الماهية والحقيقة فيرجع الكلام الى
المسلك السابق وقد علم ما فيه فهذا غاية ما اتى للذاهبين الى ادراك ما
يبحث به مع اصحاب جوهرية الصور الطبيعية من المشائين واما الذي صح
لدي في هذا المبحث جوابه من الامور المتفرقة في مدارك المحققين من الحكماء انه
لا يجوز ان يحصل حقيقة محصلة نوعية لمادة ثانية طبيعية كالبسائط الاسطقسية والمركبات

الطبيعية من مقولتين مختلفتين نعم يمكن ذلك في المركبات الاعتبارية الصناعية

التي لها وحدة ما كالاجتماع والصناعة وقد قال الرئيس كل معنى يقترن بمعنى وحصل

ان يجعل لهما ذاتا احدية واقعة تحت جنس والا لكان الانسان مع البياض نوعا

ومع الفلاحة نوعا آخر فيكون الانسان جنسا ولهذا حكموا بان مفهومات

المشتقات كالابيض والاسود لا تخلطها من المحصل النوعي لالتيامها من ذات

ما ومبدأ او نسبة لم يكن مجموعا من مقولة واحدة وامتنعوا عن تجويز كون حقيقة

واحدة مندرجة تحت مقولتين بالذات فان الانسان وان صدق عليه جنس

سائر طويل تام الى غير ذلك لكن لا يوجب هذا كونه مندرجا تحت مجموع الجوهر

والكم والكيف والوضع وغيرها اندراج نوع تحت جنس بل انما هو واقع تحت

واحد من تلك العوالي وهو الجوهر بالذات دون الاخرى الا بالعرض فاذا تمهّد

هذا فنقول لا شك ان لكل واحد من الحجر المادي والهوائي وغير ذلك حقيقة

محصلة لها احدية طبيعية متحققة من الجسم الذي هو مشترك بين سائر الاجسام ومن

امر آخر حقيقي لو لم يكن كالجسم مندرجا تحت مقولة الجوهر بل يكون من مقولة

اخرى كالكيف مثلا لزم ان لا يكون منه تحت مقولة الجوهر ولا تحت شيء

من المقولات العوالي بل لا يكون له حقيقة محصلة احدية ويكون كالحجر

الموضوع تحت الانسان والواقع خلاف ذلك بالاتفاق فيجب ان يكون

الآخر مختص جوهري سوى الجسم وهو المسمى بالصورة النوعية وبتقرير آخر الحجريات

الطبيعيات

اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

انما هي مبادٍ لفصول ذاتية لانواع الجسم على ما هو المقرر عندهم من ان الجنس والفصل في الماهيات المركبات ماخوذان من المادة والصورة الخارجيتين والاجزاء المحمولة انما تكون محفوظة الحقائق في الذهن والخارج على ما هو رأي المحصلين الذاهبين الى انحفاظ الماهيات في انحاء الوجودات وحصول الاشياء بانفسها لا باشباحها في الاذهان فاذا كان فصول الجواهر بالمعنى الذي مر ذكره وفصول انواع الاجسام متحدة الحقيقة مع صورها الخارجية فلا محالة تكون تلك الصور جواهر وتركيب القياس على نظم الطبعي هكذا الصور الطبعية فصول للجواهر وفصول الجواهر جواهر فالصور الطبعية جواهر فاذا كان في حقائق الاجسام فصول ذاتية مختلفة هي الصور النوعية باعتبار فيجب ان يستند الآثار المختلفة المختصة بنوع نوع من الاجسام الى تلك الصور نوعا من الاستناد وان كان كل منها دعناية من ملائكة الله الروحانيين تهوم بكلاءة ذلك النوع باذن مبدع الكل جلت اسماؤه واذا كان لها تقويم المادة وتحصيل الاجسام انواعا فلا تكون مبادئ المواد بل يهيئها فاعلها من خارج وان الاستعدادات والاستعدادات ليست بطبائع محصلة يتقوم بها انواع الاجسام بل هي توابع لازمة لامور محصلة يتخصص بها الجسم تخصصا اوليا وانما شانها الاعداد لا الافادة واختلاف تلك الصور في الحقائق يرجع الى اختلاف حقائق مباديها المفارقة لا الى اختلاف ذوات الهيوليات او اختلاف استعداداتها فانها متقدمة

بحسب الذات على الهيوليات واستعدادها كما سيظهر في بحث كيفية التلازم
ولاختلاف الهيوليات لاختلاف استعداداتها المستتبع لاختلاف السبحات
وامحاء الحصولات لا الحقائق انقسام الى الحق ان مبدع جميع الحقائق هو البارئ
الفعال على وفق علمه بالنظام الاتم والجواهر العقلية والمفارقات الروحانية
روابط فيضه ووسائط جوده كما ذهب اليه الفلاسفة كافة والاول الصورة
الجرمية التي هي الاتصال القابل للابعاد الثلاثة مقومة لحقيقة الجسم بما هو
جسم ومقومة لوجود الهيولى كما سيأتي في البحث عن كيفية التلازم والصورة
الطبيعية مقومة لحقائق الانواع الجسمانية ومقومة لوجود الجسم بما هو جسم ولما تعلق
الهيولى لان الصورة الجرمية والجسم لا الصورة الطبيعية وليست الجرمية متقومة لحقيقة
الهيولى ولا الطبيعية مقومة لحقيقة الجسم وكل من الصورتين جهتان تقييدية
حيثية وتعليلية لاخرى كالفصل بالقياس الى النوع وحصة من الجنس والتشخص بالقياس
الى التشخص وحصة من النوع ولما كانت الصورة الجرمية تتبدل بتبدل الصور الطبيعية
كما صرح الشيخ الرئيس في التعليقات حيث قال ان كل صورة تحدث من الصور الطبيعية
يحصل معها مقدار آخر وامتدادات اخرى فيحصل معها اتصال آخر فلا يبعد لاحد ان
يقول ان الصور الطبيعية تتقوم وجود الجسم على سبيل البدل كالهيولى بالقياس
الى الصور لا متمادية فان اعم جهة الاتصال القابل لفرض الابعاد الثلاثة وانما
بل الاتصال الجسمي يتبدل بتبدل النوعية يتبدل الجسم فيحدث

طبيعات
اثبات الصورة نوعية

مع كل صورة طبيعية جسم آخر فليس الجسم كالهيولى التي هي مع بقائها تقبل حدودا
مختلفة تقوم هي على سبيل البدل والسر في هذا ان كل حال عرضا كان او صورة
يحتاج في تشخصه الى محله والفرق بينهما ان الصورة بحقيقتها تقوم وجود محلها
الذي هو المادة والموضوع تقوم حقيقة العرض كما يقوم تشخصه وحيث كانت
الجسمية نوعا واحدا محفوظة الحقيقة في مراتب حدود الامتدادات والمقادير
المختلفة صغرا وكبرا فالهيولى تحفظ بسببها تشخصها نوعية الصورة الاتصالية
عدا في الجسم بالقياس الى الصور الطبعية المخالفة الانواع ومن ههنا حكموا بان
الشجر اذا قطع والحيوان اذا مات فقد عدم الجسم الذي كان موجودا مع النفس
وحدث جسم آخر وهذا ايضا موضع الخلاف بين الفريقين بل هذا الخلاف متفرع
على الخلاف في جوهرية الصور وعرضيتها ولقد استقصينا في هذا الكلام من الجانبين
بحيث الناظر باطراف المقام وقد بقي بعد خبايا في الزوايا والله الهادي
الى الصواب وبه الاعتصام في كل باب واعلم ان ايراد بحث الصورة
النوعية في اثناء مباحث التلازم اشارة الى ان التلازم مع الهيولى وكذا
كيفيته لا يختص بالصورة الجسمية بل متناول للصورتين فان الهيولى
لا توجد بدون الصورة الجسمية وهي لا توجد بدون الصورة النوعية
وكذا النوعية لا توجد بدون الجسمية التي لا توجد بدون الهيولى
فالهيولى مع الصورتين متلازمة والكيفية كالكيفية كما سيظهر ان شاء الله

اثبات الصورة النوعية

الطبيعيات

اثبات الصورة النوعية

هداية

هداية يدل على ما وهم واشتهر ما وقع لاحد في كيفية التلازم الثابت بين الهيولى والصورة اذ الوهم والاشتهار نوع ضلالة فعبّر المص عن ازالته بالهداية كما هو عادته في هذا المختصر ولنقدم فيها ما يتوقف عليه تلخيص الكلام في المقام فنقول ان التلازم عند التحقيق اما لمقتضية علة موجبة يكون التلازم بينهما وبين معلولها او بين معلولين لها لا على اي وجه كان بل بايقاع تلك العلة ارتباطا وافتقارا بينهما على وجه من الوجوه التي اذ لو لم يكن كذلك لم تعلق لاحدهما بالآخر ويمكن فرض انفراد احدهما عن الآخر وما يظنه الجمهور من المتضايفين اللذين بينهما تلازم بحسب الماهية انه لا تحقق افتقار بينهما باطل اما الحقيقيان فبافتقار كل منهما الى معروض الآخر واما المشهوريان فبافتقار بعض كل منهما وهو اضافته الى بعض الآخر وهو ذاته وعلى هذا القبيل تلازم العقود وتعاكس القضايا وتقاوم النسبتين النقيضتين ليس من باب التلازم بل من باب تدافع الابعاد المتساوية الميول كجوانب الارض الى مركز الكل ولو عُدّ من التلازم فانما هو في حفظ الوضع لا في الوجود وكلّ منهما محتاج في ذلك الى ذات الاخرى واما المتكافئان بحسب المعلولية فليس يصح ان يستندا في درجة واحدة الى علة واحدة حقيقية بل بحسب انتهائهما الى علة موجبة احادية الذات متكثرة الحيثية الاعتبارية وكل واحد منهما استند اليها من حيثية يصدر عنها بتلك الحيثية فكل منهما يستلزم العلة بجهة والعلة تستلزم الآخر بجهة اخرى ولكن لا يتحقق التلازم

بين المدين لعدم تكرر الوسط اذا تمهّد هذا فنقول في كيفية التلازم بين الهيولى والصورة اعلم ان الهيولى ليست علة موجبة للصورة لانها القابل المحض كما سبق مما القول به والقابل من حيث انه قابل لا يكون منه فعلية التحصيل ولانها لا تكون موجودة قبل وجود الصورة لا قبلية زمانية كما مر ولا قبلية ذاتية والا لتقدمت الهيولى المتحصصة في الوجود بالذات على الصورة واللازم باطل لان الصورة سبب لوجود الهيولى فيلزم الدور لان العلة الفاعلية للشيء يجب ان تكون موجودة قبله قبلية ذاتية والصورة ايضا ليست علة للهيولى سواء كانت علة مطلقة او آلة او واسطة والآلة ما به يؤثر الفاعل في منفعله القريب والواسطة هي معلول بالقياس الى احد طرفيه احدهما معلول مطلق والآخر علة بعيدة والواسطة معلول قريب لاحدهما وعلة قريبة للآخر لان الصورة اما يجب وجودها مع الشكل او بالشكل لانها تحتاج في تشخصها الى التناهي والتشكل والدليل على تأخر الشكل عن الصورة بتأخره عن الحد والتأخر عن المقدار المتأخر عن الجسم غير مفيد لانه انما يفيد تأخره عن ماهية الصورة لا عن تشخصها والمدعى عدم تأخره عن الصورة الشخصية ولا يبعد احتياج الشيء في تشخصه الى ما يتأخر عن ماهيته كالجسم الى الاين والوضع المتأخرين عنه ولا نسلم احتياجها الى تشخصها الى التناهي والتشكل وامثالهما غير ظاهر لان الجزئي منهما متغير مع بقاء تشخص الصورة كالشمعة المتشكلة باشكال مختلفة وانضمام الكل الى الكل

الطبعيات
اثبات الصورة
النوعية

لايفيد التخصيص والجواب ان الاعراض المشخصة المادية كالوضع والاين وغيرهما مشخصات آثار الابد (؟) يحصل بها امتياز الجسم عن سائر الاجسام او لانها لوازم وامارات للتشخص بمعنى امتناع الحمل على كثيرين وربما تعد من مقومات الهوية الشخصية ومن متممات علة التشخص لنوع ما و يبقى من ذكر بالابانة الكلية فالجسم يحتاج لا فى كونه جسما الى كونه شخصا الى اين ما لا من حيث هو اين بعينه بل من حيث هو اين ما ويحتاج الاين بما هو اين ما الى الجسم بما هو جسم ما وبما هو اين بعينه اليه بما هو جسم بعينه وكذلك الحال فى سائر الاعراض التى نسبتها الى المشخصات والشكل لا يوجد قبل الهيولى كما مر بل اما معها ومتأخرا عنها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى بالذات التى هى متقدمة على الشكل بالذات فكانت الصورة متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشئ والمتقدم على ما مع الشئ متقدم عليه سواء كان بحسب الزمان او بحسب العلية واما مع المتقدم على الشئ بحسب العلية فلا يتقدم على ذلك الشئ وانه لوجه فى ذلك ان المعية فى الوجود بحسب الذات انما يتحقق بين معلولى علة واحدة والعلة المتقدمة على احدهما متقدم على الاخر ايضا لاشتراكهما فى كونهما معلولا لها متأخرا عنها واما المعلول المتأخر عن احدهما بالذات فلا يتأخر عن الاخر لعدم كونه معلولا لهما وبهذا يندفع التدافع بين كلام الحكماء حيث حكموا بان الفلك الحاوى لو كان متقدما على الفلك المحوى الذى هو مع عدم الخلاء لكان متقدما على عدم الخلاء

وحكموا بان الفلك الحاوي الذي هو مع العقل المتقدم على الفلك المحوي غير
متقدم على الفلك المحوي لانحصار المعية تارة على علاقة التلازم بين بالطبع
وتارة على المصاحبة الاتفاقية كما وقع لافضل المحققين في شرح الاشارات
فيما تدعى التلازم بين الهيولى والصورة ومن البين ان العلاقة بينهما ليست
التضايف فقط لامكان تعقل كل واحد منهما بدون الاخرى وان عرض لهما علاقة التضايف
التضايف من جهة كونهما شيئين مستعدا ومستعدا له ولكن بالنظر في تلازم
ذاتيهما لا بد هناك من علة وقد يظن ان تلازمهما ليست علية لاحدى
منهما معلولة للاخرى بل موجبة لهما مشتقا لمعنى التلازم فان وجود كل منهما عن
سبب واحد منفصل مطلق عن الاجسام وتوابعها وذلك السبب الواحد انما
يقيم كل واحدة منهما بالاخرى على الوجه الدائر وهو معلوم لاستحالة اجتماع الامر
ملاحظة ان يكون كل واحدة منهما بحسب نفس ذاتها متعلقة بنفس ذات
الاخرى تعلقا افتقاريا فيرجع الى الوجه الدائر وليس هناك تعلق الافتقار
من جانب فينقلب التلازم بالطبع الى التصاحب الاتفاقي كما علمت ويكون التعلق
الافتقاري من الجانبين في الوجود لكن لا لكل من الذاتين بنفس ذات الاخرى
بل بعروضهما فيكونان عرضان متنافيي المعروض كالابوة والبنوة او من حيث
ولكن من الذاتين بنفس ذات الاخرى لكن لا في اصل الوجود بل في وصف من احكام الصفات
المضيفين فيكون على تشارك في الوجود وارتباط في ذلك الوصف فيتضح

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

بحسب الوجود حينئذ فقد تم ان بعد فرض التقوم لكل منهما لا يمكن ان يتبرأ واحد
من الجهتين ولا ان ترتفع الافتقار منهما جميعا وتقول ليس احدهما ان يقام بها
الاخرى اولى من الاخرى بعكسه فقد تعين ان احدهما بخصوصها متعين لان
تقام بها الاخرى قلنا ان نظرا تقدم الى ان وانه علة تكون هناك ولا ليست الصورة
الا قوة القبول وليست لها حصة من التقوم والتاثير والقابل من حيث هو قابل لا يكون
موجبا لوجود المقبول لان علاقة الاستعداد انما يكون بحسبها الجواز والقوة لا الوجوب
والفعلية والجنس ليست علة موجبة للتلازم ولا شريكة لها فقد تعين
الصورة للعلية واذ ليست تامة او واسطة مطلقة فتكون جزءا من العلة التامة
للهيولى غير الفاعل قريبا او بعيدا او غير الآلة المطلقة لكن لا تحصل
لاحتياجها الى الهيولى في لوازم تشخصها من التناهي والشكل بل بحقيقتها النوعية
فقد علم ان الهيولى مفتقرة في وجودها الى طبيعة الصورة فتكون شريكة
لعلة الفاعلية والصورة مفتقرة الى الهيولى لا في وجودها بل في امور خارجية
عن لازمة لوجودها والى هذا اشار بقوله وليست الهيولى غنية من كل الوجوه
عن الصورة لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة ايضا
غنية عن الهيولى من كل الوجوه لما بينا انها لا توجد بلا شكل المفتقر الى الهيولى
فالهيولى تفتقر الى ماهية الصورة دون تشخصها في وجودها وبقائها
واذ قد علمت ان الصورة شريكة لعلة فاعلية الهيولى فلا بد لهما

من سببٍ أصلي هو موجودٌ ثابتٌ دائم الوجود ومفارق الذات عن المادة
وعلايقها بها من الجسمانيات والا لتعاد بعض المفاسد ومن معيّن هو ماهية
الصورة التي يحتمل وجودها عن السبب الأصل وتستحفظ ثبات الماهية في عالم
الاسطقسات بتعقيب الصُوَر وتستبقي الهيولى بالسبب الأصل وبالصورة
من حيث هي صورة فباجتماعهما تحصل العلة التامة القريبة المستمرة الوجود والصورة
العاقبة شريكة للسبب الأصل في اقامة الهيولى بما يماثل الزائلة في انها صورة
وبما يخالفها من المتنوعات يجعل المادة جوهرا بالفعل غير الذي كان بالسابقة
وقد يقال كيف تكون طبيعة عامة هي الصورة المطلقة مبدأ لذات شخصية هي
الهيولى قد تبين في موضعه ان الواحد بالعموم لا يكون علة لواحد بالعدد فيجاب
بان ذلك غير مستبين الفساد في الشرائط والروابط فان العقل وان استوحش
عن تجويز كون المعلول اقوى تحصّلا من علة الفاعلية لكن لا يمنع ذلك في
الشرائط والمتممات وغيرها فيجوز ان يكون الواحد بالعموم المستحفظ وحدة
عمومه بواحد بالعدد يكون علة لواحد بالعدد على ان ذلك لا يخرج العلة
التامة عن الوحدة العددية ولقد شبّهت الحكماء المعاقب القدسي تعاقب
الصور التخصصية بالصور المترادفة المستمرة وحدة عمومها بمن ينيك سقفا
معينا بدعامات متعاقبة يزيل واحدة منها ويقيم الاخرى بدلها فالحال
في هيولى الطبيعة الخامسة كالحال في عالم الطبائع الاربع

الطبعيات
اثبات الصورة
النوعية

الطبيعيات
اثبات الصورة النوعية

فان الصورة اللازمة هنا ان يتعين العقل الواهب للهيولى باذن مبدع الكل ما هي صورة مطلقة لا من حيث هي مشخصة وان كانت لازمة التحصيل بحسب الى المادة في غواشيها من المقدار والشكل ولذا قال والصورة تفتقر الى الهيولى في تشكلها اعلم ان الصورة وان كانت اقدم ذاتا من الهيولى كما علمت لكن باعتبار الشخصية يرجب تكرار التعلق من الجانبين لا على الوجه الدائر بان يكون تشخص الهيولى بنفس ذات الصورة لا تحصيلها وتحصل الصورة انما هو بالهيولى التي هي بالهيولى بما هي هيولى ولا يحتمل خصيصة الحال من شدة الحل والا لتسع تقارن الحال مع تبدل المحل بل هذه تشاكلة الهيولى بالنسبة الى الصورة فان قيل اذا عدمت الهيولى تنعدم الصورة فيصدق ان كل واحدة منهما يرتفع برفع الاخرى ولا احقية لاحدهما في تقوم الاخرى من الاخرى بعكسه قلنا بمعنى امتناع الهيولى الا وقد سبقه ارتفاع الصورة كما ان اليد اذا حركت المفتاح فليس حركة المفتاح علة لبطلان حركة اليد بل لا يصح ان يبطل حركة المفتاح الا وقد بطلت حركة اليد اولا وهكذا الحال في جميع العلل والمعلولات تعم التلازم من الجانبين بين العلة التامة وبين معلولها الاخير وبين المعلول في العدم والوجود انما يكون بحسب الزمان لا بحسب الذات اذ العلة متعينة رفعا ووجودا بالسبق والمعلول باللازمية والحق انهما كانا في درجة واحدة بحسب الزمان امتناعا وتحققا والله اعلم بالصواب

الطبيعيات فى المكان

فصل فى المكان لما فرغ عن تحقيق ماهية الجسم الطبعى الذى هو موضوع هذا العلم اراد ان يشرع فيما هو المقصود فى هذا الفن اعنى البحث عن العوارض الذاتية للجسم الطبعى فبدأ بما هو الاشهر منها وهو وقوعه فى المكان فحقق اولاً ماهية المكان فى هذا الفصل واثبت انيته بعد ذلك فى الفصل التالى لهذا الفصل ونحن نريد ان نبين اولاً كيفية وقوع النزاع بين العقلاء فى تحقيق ماهية المكان فنقول الامر المسمى بالمكان اما ان يكون جزءاً من الجسم او لا يكون فان كان جزءاً منه فاما ان يكون هيولاه او صورته وان لم يكن جزءاً ولا شك انه يجب ان يكون مساوياً له فلا يخلو اما ان يكون عبارة عن بعد تساوى اقطاره اقطار المتمكن فيه واما ان يكون عبارة عن سطح من جسم يلاقيه والمكان بعداً فهو اما ان يكون موجوداً او موهوماً فهذه خمسة احتمالات وقد ذهب الى كل منها ذاهب ولما كان الاشكال فى ماهية المكان فى انه بعد او سطح خصصهما بالذكر فقال وهو اما الخلاء اى البعد المجرد عن المادة سواء كان فارغاً او مشغولاً او السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى اعلم انه لما كان للمكان امارات اربع تصالح عليها المتنازعون لئلا يكون النزاع لفظياً وهى نسبة الجسم اليه بلفظة فى او ما فى معناه وصحة انتقال الجسم منه لذاته واستحالة حصول جسمين فى واحد منه واختلافه بالجهات فنقول لا يجوز

ان يكون المكان امرا غير منقسم ولا ان يكون منقسما في جهة واحدة فقط
لاستحالة حصول الجسم في النقطة او الخط فهو اما منقسم في جهتين او في الجهات
كلها وعلى الاول يكون المكان سطحا ولا يجوز ان يكون حالا في المتمكن لعدم صحة
انتقال الجسم عن سطحه مع بقائه بحاله بل فيما يحويه ويجب ان يكون مماسا
للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن مالئا له فهو السطح الباطن من
الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهذا هو مذهب جمهور الحكماء
كالمعلم الاول والشيخين ومن تابعهم وعلى الثاني يكون المكان بعدا منطبقا على
البعد الذي في الجسم فهو اما ان يكون امرا موجودا او موهوما اما الاول فهو مذهب
افلاطون واتباعه القائلين بان المكان هو البعد الموجود المجرد عن المادة من شانه ان
ينفذ فيه الابعاد الجسمانية ويسمى البعد المفطور واما الثاني فهو مذهب المتكلمين
القائلين بان لكل جسم فراغا موهوما موافقا للجسم في المقدار والتناهي يشغله
الجسم ويملؤه على سبيل التوهم ولما كان مذهب المشائين هو المختار عند المصنف اراد
ان يبينه في هذا الفصل فقال بعد ما ردده بين البعد والسطح بحسب الاستقراء لانه
لا يتصور شيء سواهما يوجد له امارات المكان والاول اي البعد مطلقا كان او موهوما
باطل فتعين الثاني وهو السطح المذكور واما قلنا انه باطل لانه اي المكان لو كان خلاء
فاما ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا مجردا عن المادة لكن كلا من شقي
التالي باطل وكذا المقدم اما انه لا سبيل الى الشق الاول من التالي لانه لا يكون خلاء

الطبعيات في المكان

اقل من خلاء لان الخلاء بين الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين ويقبل

الزيادة والنقصان فيكون مقدارا او ذا مقدار واستحال ان يكون لا شيئا محضا

لان امتناع الصفة يوجب امتناع الموصوف المأخوذ مع تلك الصفة فامتنع

الخلاء بمعنى اللاشئ المحض فبطل مذهب المتكلمين واما انه لا سبيل الى الشق الثاني

منه اى كون الخلاء بمعنى البعد الموهوم فهو لانه لو وجد البعد مجردا عن

المادة لكان اما غنيا عن المحل ولا لم يتجرد عنه لان الحلول وعدم الحلول ليسا من الامور

التى تعرض الاشياء لا من خارج عنها كما يحكم به الحدس الصحيح واذا كان البعد المكانى

لذاته غنيا عن المحل فاستحال اقترانه به وحلوله فيه هف لان البعد المادى

حال فى الاجسام وهذا انما يتم اذا ثبت كون البعد ماهية نوعية ولم يبرهن

عليه بعد قيل لو كان البعد المجرد موجودا لكان متناهيا لوجوب تناهى الابعاد

فيلزمه شكل فى الوجود وهو لا يمكن ان يحصل للامتداد الا بعد كونه متهيئا لان

ينفعل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى من لواحق المادة والمقدر بخلافه

اقول فيه بحث لا لما ذكره شارح حكمة العين من ان فى كون الانفعال

اى انفعال كان من لواحق المادة نظرا لان الثابت بالدليل هو ان الانفعال

المخصوص الذى يكون بالانفصال الانفكاكى من لواحق المادة لا غير والجسم

قد يختلف اشكاله من غير انفصال كاشكال الشمعة المتبدلة بحسب التشكلات

المختلفة لان ما ذكره ليس بصواب كما سيظهر لك وجهه وكانه

الطبعيات في المكان

الطبيعيات في المكان

اذا عرفت طرق اثبات الهيولى عدة في مسلك الانفصال والاتصال بل لانا نقول الانفعال المستدعي للمادة كما مر مرارا عبارة عن قبول الشيء حالة سوى بقوة استعدادية تبطل تلك القوة بطريان تلك الحالة ثم الجملة العوارض المفارقة مما يخرج حصولها في كل شيء الى كون ذلك الشيء ذا مادة بخلاف اللوازم والا لكانت المفارقات ايضا ذوات مواد من جهة اتصافها بالعلوم وغيرها اذا تقرر هذا فنقول كون البعد متشكلا لا ينافي تجرده الا اذا كان شكله من العوارض التي يكون تجردها او زوالها وهو مم ومن الدلائل التي اقيمت على نفي كون المكان بعدا موجودا كما هو مذهب افلاطون انه لو كان بعدا لكان له خاصية الكمية الاتصالية وقبول القسمة الوهمية فهذه الخاصية اما ان تكون لذاته او لامر حال فيه او محل له فعلى الاخيرين يلزم كونه مادة للمقدار او كونه مقدارا ذا مادة وكلاهما خلاف الفرض من تجرده عن المادة وعلى الاول يلزم ان لا يقبل الانفصال اصلا لا لذاته ولا لغيره اما الاول فلان المتصل بذاته لا يقبل الانفصال ما دام ذاته موجودة واما الثاني فلتجرده عما يقبل الانفصال لذاته وهو المادة وقد تبين ان كل متصل يقبل الانقسام هذا ملخص ما ذكره الشيخ في الشفاء وليس لقائل ان يقول القول بان ما لا مادة له لا يقبل الانقسام غير مسلم عند اصحاب هذا الرأي لان الجسم يقبل الانفصال لا مادة له عندهم لانا نقول قد سلف منا ان الجوهر القابل للانفصال بسائر الحوادث

المبحث في المكان

مسلم الثبوت عند الجميع سواء كان ذلك القابل نفس الجسم او جزءه ولا ان نقول
لا نم ان للتصل بين انه لا يقبل الانفصال اذ الجسم عندهم محض المتصل وانه
القابل للانفصال الا انا نقول مع قطع النظر عن صحة ذلك المذهب وفساده يلزم
كون الخلاء ملاء بواسطة كونه قابلا للانفعالات والحوادث من الفصل والوصل
والتناهي والتشكل ومنها انه لو كان بعدا يلزم تداخل الاجسام والا عتذار بكون
احد المتداخلين غير مادي غير صحيح لان القائلين بالبعد ينكرون المادة
راسا كما وقع لبعض الاعلام مثل لما اقول وهو ان امتناع تداخل الجسمين اما ان
يكون لتمانع بين المادتين من الجسمين او بين البعدين او بين البعد والمادة او بين
كل واحد منهما مع كل واحد منهما اما التمانع بين المادتين فهو لمادتيهما او لتمانع البعدين
فان كان الثاني فيكون البعدان هما المتمانعين عن التداخل بالذات لا المادتان
وان كان الاول فذلك باطل لان الجسمين المنفصلين اذا اتصلا تصير مادتاهما
واحدة واما التمانع بين ذات المادة والبعد فهو ايضا محال لان المادة ذاتها تلاقي
البعد ويتقدر به ويجري كما في كله وان ما عرض بعدها فالمانع هو بعدها
لا نفسها فاذا لم يكن الامتناع في تداخل الجسمين من جهة المادتين ولا من جهة
المادة والبعد فقد كان من جهة البعدين فقد علم ان طباع الابعاد يابى عن
التداخل ويوجب التقاوم والتنحي وايضا يلزم على تقدير كون المكان
بعدا تساوي الامكنة فلا يتصور كون بعضها طبعيا لبعض الاجسام

وكون الآخر غيره للآخر وايضاً يلزم من امكان اتصافه فى ذاته بالحركة الاينية ترتب الامكنة الغير المتناهية ومن امتناعها امتناع الجسم فهلا ينسلم والبعد المنافى للحركة ولزوم منافى الشئ مناله لك الشئ وهذا ايضاً يتوقف على ان البعد ماهية نوعية وايضاً يلزم سكون المتحرك اذا فرضت نملة متحركة على محيط دائرة من الرحى حركة مساوية لحركة الرحى على خلاف جهتها وهذا معارض بالحوت المتحرك فى الماء على ما سيجئ واعترض اصحاب الخلاء على القائلين بسطحية المكان بوجوه منها تصادق الاحكام كحركة الساكن وسكون المتحرك لانه يلزم ان يكون الطير الواقف فى الريح الهابة متحركاً لتبدل الامكنة وان يكون المحفوف بالكرباس والمحمول فى الصندوق منتقلين من بلد الى بلد ساكنا وكذا الحوت المتحرك فى الماء حركة مساوية لحركته جهة وسرعة لعدم تبدل امكنتها ومنها ما اورده الحكيم ابن الهيثم من بقاء المكان مع نقصان المتمكن بل زيادة المكان مع ذلك النقصان وبقاء المتمكن مع زيادة المكان يظهر الاول فى الزق المملوء ماء وهواء اذا انقص مسته مائية والثانى فى الجسم المنقوب والثالث فى الشمعة المدورة مرة والمنبطحة اخرى لكن المساواة بين المكان والمتمكن لازمة ومنها عدم عموم الامكنة مع حكمهم بان لكل جسم مكانا ومنها عدم وجود ما هو الطبع الطبعى للاجسام الى غير ذلك ولها وجوه من الاجوبة المشهورة المسطورة فى الكتب من اراد الاطلاع عليها وعلى سائر الادلة

الطبيعيات فى المكان

والمباحثات المذكورة في هذا الباب بين اصحاب هذين المذهبين فليرجع الى الكتب المبسوطة ولكثرة الايرادات على كل من هذين المذهبين ذهب بعض الاعلام الى ان المكان عبارة عن الجسم المحيط من حيث انه محيط لخلوصه عن جميع ما يرد على القول بالبعد وعن اكثر ما يرد على القول بالسطح ولقربه عن معهود العرف لانه اذا سئل عن مكان الماء يجاب بانه الكوز لا السطح الباطن منه

فصل في الحيز

كل جسم اثيريا كان او اسطقسيا فله حيز طبيعي يطلبه عند الخروج عنه باقرب الطرق وهو عند القائلين بالجوهر الفرد هو الفراغ الموهوم وهو عندهم غير المكان اذ المكان عندهم ما يعتمد عليه الجسم كما هو في العرف وعند القائلين بالبعد نفس المكان وعند الذاهبين الى السطح اعم منه ومن الوضع فان الجسم المحيط ليس مكان على تفسيرهم لكن له وضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وما وقع في عبارة بعض المحققين انما عنهم واحد فالمراد كونهما واحدا فيما له مكان كما سوى الجرم الاعظم وهو لا ينافي الاعمية كما توهم وذهب بعضهم الى ان المكان هو مكان ليس طبيعيا لجسم من الاجسام اصلا سواء كان بعدا مجردا او سطحا اما على الاول فلتشابه اجزائه في الماهية والحقيقة كما يشهد به النظر الحكمي فلا اختصاص لبعض اجزائه بكونه طبيعيا لبعض الاجسام دون بعض واما على الثاني فلانه يلزم ان تسكن الارض بطبعها لو فرضت فيما بين الماء في اي موضع كان سواء انطبق مركز ثقلها على مركز العالم ام لا وان تتحرك الارض بطبعها لو فرضت

الطبيعيات
فصل في اثبات الحيز

في وسط العالم غير مختلطة بالماء والارض فان كلاهما طاهر البطلان فكذا اللازم
مثل المط فالطبع للاجسام اما هو الوضع والجهة والمكان مطلوب بالعرض لاجل
مثلا وتطلب مكانها الذي هي فيه لانه تحت جميع الامكنة والماء يطلب ان يكون
محيطا بالارض بكليته بشرط ان يكون الارض على مركز العالم الا انا لو فرضنا
عدم تاثير القواسر اي ما يؤثر في الجسم لا على وفق ما يقتضيه طبعه والاولى
ان يق اذا لاحظنا الجسم وقطعنا النظر عن تاثيرات الامور الخارجة عن ذاته
لكان يريد ان رفع القواسر وان كان ممكنا نعم انه بحسب الذهن كما قال يكون
مستحيلا بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا
نعم الامر كذا بحسب ذلك الفرض المحال الغير الواقع لكان في حيز معين لا محدود ذلك الحيز
الذي حصل فيه حينئذ اما ان يستحقه بالجسمية او لقاسر لان وجود العارض
يدل على وجود سبب يقتضي لما العروض لسبب اما ان يكون غير خارج
او يكون خارجا لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم جميع القواسر على التاويل
المذكور فتعين الاول فاذن انما يستحقه اي يتوجه بطبعه لا بجسمية المركب
ولا يقولوا اذا دليل شاملا اقتضاء شيء مع امكان التجرد بالعرض الجسمية وهو
المط فان قال العامل في يكن فرض رفع فرض وجود مفعول الكل قد علمت في
مبحث التلازم ان قابل الاجسام جوهر قد سوى نسبته الى جميع الاحياز نسبة
واحدة فلا بد ان ينسب طلب الاحياز المختلفة الى امور مختلفة داخلة

الطبيعيات
فصل في اثبات الحيز

فی حقائق الاجسام وما هی الا طبائعها التی هی صورها النوعیة اقول وبما ذکرنا یندفع ما قیل من ان حصول الجسم فی المکان لما کان من الاعراض اللازمة التی لا ینفک عنها الجسم بعد وجوده فالتأثیر فی حصول الجسم کانه من تتمة تأثیر الفاعل فی وجوده فالفاعل اذا وجد الجسم اوجده فی مکان لا محالة کیف وقد علمت ان التلازم بین شیئین یوجب استناد احدهما الی الآخر ولا یجوز ان یکون لجسم ما بسیط حیزان مختلفان طبعیان لانه ذو طبیعة واحدة والطبیعة الواحدة لا تقتضی شیئا مختلفا وایضا لو کان له حیزان طبعیان فاما ان یحصل فیهما معا او فی احدهما او لا یحصل فی شیء منهما والکل مستحیل اما الاول فظاهر واما الثانی فاشار الیه بقوله فاذا حصل فی احدهما وخلی مع طبعه فاما ان یطلب الثانی او لا فان طلب الثانی یلزم ان لا یکون الحیز الاول الذی حصل فیه طبعیا لان طلب الذی لم یحصل فیه هرب عن الذی حصل فیه والمهروب عنه طبعا لا یکون حیزا طبعیا وقد فرضناه طبعیا هف وان لم یکن طالبا للثانی یلزم ان لا یکون الثانی طبعیا لان غیر المطلوب طبعا لا یکون طبعیا وقد فرضناه طبعیا هف واما الثالث فلانه حینئذ ان لم یکن علی سمتهما او کان علیه ولکن یتوسطهما لزم میله طبعا الی جهتین مختلفتین وهو محال وان وقع منهما فی جهة میل الی جهتها طبعا فاذا وصل الی اقربهما مال الی القسم الثانی وللقائل ان یقول انا لو توهمنا النار فی مرکز الفلک بحیث

الطبعیات
اثبات الحیز

الطبيعيات
اثبات الحيز

يتساوى نسبة جوانبها الى المركز فيلزم سكونها بالطبع عند المركز فيكون هذا الحيز طبعيا لها بيان الملازمة انها لو لم تكن ساكنة بالطبع لكانت مقتضية الحركة الى جهة من الجهات ولا تختص بجهة هف واجاب عنه الشيخ فى الشفاء بانها يعرض لها سكون بالقسر لانها كانت تقتضى ان تنبسط عن الوسط الى الجهات بالسواء ولا بد من تجويف فى داخلها والتجويف اما تحقق الخلاء او بدخول جسم فى داخلها والاول ممتنع والثانى لا يمكن الا بنفوذ الهواء المحيط بها او غير ذلك والنفوذ لا يتاتى الا بالخرق فى جهة دون جهة مع فقد ان المرجح لان هذه البساطة فى كل جهة هذا تلخيص ما ذكره ثم قال وهذا عجيب جدا فان الطبع يقتضى امرا ويمكن لعارض عرض فادى ذلك الى حكم غريب ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ولا نمنعها انتهى واعلم انه كما لا يكون للجزء البسيط مكان الا بعد حصول الكلية والقسمة لذلك البسيط بل موقع التجربة فى المتمكن موقع التجربة فى المكان فمكان الجزء هو جزء مكان الكل فكذلك لا يكون للمركب مكان الا بعد حصول التركيب والتركيب انما يعرض بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع يلزم وجود الخلاء قبل التركيب ثم من انفصام الحصول فيه يلزم وجود الخلاء بعد التركيب ههنا قران التركيب حيث لا يقتضى زيادة فى الجسم فلا احتياج بسببه الى مكان زائد على ما كان للبسائط فامكنة المركبات

ﮬ امكنة البسائط بعينها وكان مكان الجسم البسيط واحداً لا غير كذلك
المركب مكانه ليس الا واحداً لان مكانه ما يقتضيه الغالب من اجزائه ان كان
فيه غالب والا اما مطلقاً او بحسب المكان او ما اتفق وجوده فيه اذا اضاءت
الليول فيه وتجاذبت هذا الملخص اورده افضل المحققين في شرح الاشارات
واعترض عليه الحاكم بوجوه منها ان قوله مكان جزء البسيط جزء مكان
الكل انما يستقيم لو كان المكان هو البعد المفطور او الخلاء وان كان هو السطح
الباطن فمكان الجزء جزء مكان الكل لا في جميع الصور فان شيئاً من مكان التدوير
الذي هو جزء الفلك ليس جزءً من مكان الفلك له اقول هذه المواخذة
كالمواخذات اللفظية فان غرضه قدس سره ان مكان الجزء ليس بخارج
عن مكان الكل اذ هو بصدد رفع الحاجة عن اجزاء البسائط وعن كلها الى
امكنة سوى امكنة البسائط ومنها ان القول بان التركيب لما كان عارضاً
بعد الابداع فلو كان للمركب مكان حالة الابداع لزم وجود الخلاء منظور
فيه لان المركب ان كان افراده حادثة الا ان مطلق المركب قديم فلا نسلم
الا ويوجد في ذلك المكان مركب او نقول مطلق المركب ان كان قديما لكن تحققه
انما يكون بعد تحقق البسائط بعدية بالطبع فلو كان له مكان سوى امكنة
البسائط يلزم الخلاء في تلك المرتبة وتحقق الخلاء مطلقا مستحيل عندهم
في اي مرتبة كان كما يظهر من نفيهم عليه الجسم الحاوي المحوي في اثبات الفعل

الطبيعيات
اثبات الحيز

ومنها انه لم لا يجوز ان يتمكن فى ذلك المكان بسيط قسرا ولو كان القاسر صورة الجزاء اقول لما كان تحقق القسر فى كل مرتبة بعد تحقق الطبع عاد الجواب المذكور جزعا ومنها قوله واما مكان المركب فما يقتضيه غالب اجزائه على الاطلاق او بحسب المكان فممنوع ايضا لجواز ان يكون الصورة النوعية التى للمركب مقتضية لحصوله فى مكان المغلوب قسرا بتقييد الصورة النوعية ثقلا عظيما كما ان ثقل الذهب ليس لثقل الاجزاء الارضية بل هو مستفاد من صورته النوعية اقول ان ما ذكره مع كونه مجرد احتمال بعيد عن التحصيل كما يحكم به الحدس الصحيح لا يقدح فى اصل المقصود من عدم احتياج المركب الى غير امكنة البسائط ولا يخفى ان ثقل الذهب وان لم يكن لثقل اجزائه الارضية لكن فعل الصورة ينبغى ان يناسب فعل الغالب من الاجزاء المادية لها فكثرة الاجزاء الثقيلة المندمجة انما جاءت به شديدة اعماله فدخل فى افادة الصورة ذلك الثقل البتة **فصل** فى التشكل قد علمت معناه ولا حاجة الى بيان بعيده ولما كان التشكل من الاحوال التى تعم الاجسام كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله تشكل طبعى لان كل جسم متناه وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبعى فكل جسم فله شكل طبعى اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلما مر ايضا فلا حاجة الى قوله فلانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون متشكلا وانما قلنا كل متشكل فله شكل طبعى لانا لو فرضنا ارتفاع تاثير القواسر بل الاداة نحو ...

الطبيعيات
اثبات الحيز

الطبيعيات في اثبات الشكل الطبعي

يتم به قوله لكان على شكل معين لكونه على تناه مخصوص وذلك الشكل اما
ان يكون لطبيعة سواء كان بلا واسطة او بواسطة مستندا اليه ولقاسر لاسبيل
الى الثاني لانا فرضنا عدم القواسر وان هو عن طبعه وهو المطلوب فان قيل كما ان الهيولى
لا تخلو عن وضع معين وعندكم انه لا يقتضي وضعا معينا فلم لا يجوز ان لا يكون
شئ من الاشكال طبيعيا للجسم مع عدم خلوه عن واحد معين منها قلنا الفرق بين
الصورتين بين اذ الوضع الذي هو من المقولة انما يحصل بسبب الامر الخارج ومع
قطع النظر عن الغير لا يتحقق اصلا لا مطلقا ولا معينا فلذلك حكمنا بان الهيولى لا يقتضي
وضعا معينا واما الشكل المعين فانه حاصل للجسم مع قطع النظر عما عداه فلذا حكمنا بكونه
طبيعيا واعلم ان الشكل الطبعي للبسيط هو الكرة اذ الطبيعة الواحدة في المادة
الواحدة لا تفعل الا فعلا متشابها واتفاق البسائط في الشكل المستدير لا يدل على
اتفاقها في الطبيعة لان اختلاف المعلولات وان اوجب اختلاف العلل لكن اشتراكها
لا يوجب اشتراك عللها ولا يجوز مع ذلك استنادها الى الجسمية المشتركة
لانها من حيث هي معينة متاخرة عن المقادير المختلفة باختلاف الطبائع فلا بد
من استنادها الى الطبائع اقول وههنا شئ آخر وهو ان البسائط وان اشتركت
في اصل الاستدارة لكن لكل منها استدارة خاصة ومراتب الاستدارة مختلفة
تحت النوع كما بين في موضعه فلا بد لها من علل مختلفة بالنوع وما هي الا الطبائع
تلك الاجسام التي هي عين صورها النوعية واعلم ان طبيعة الارض تقتضي الكروية

والكيفية الحافظة لأي شكل كان ولا منافاة بين ذينك الا قتضائين بل الثاني مؤكد للاول لكن عدم كونها على الاستدارة لاجل انها صارت مقسورة بالاسباب الخارجية كالرياح والامطار والسيول ولما ازالت هي عنها الشكل ولم تزل اليبوسة صارت اليبوسة حافظة للشكل القسري ومنعت عن العود الى الشكل الطبعي بالعرض فروض ذلك لكونها مقسورة من وجه مطبوعة من وجه كالمريض الذي تعجز طبيعته في بدنه الذي قلت رطوبته بسبب القاسر حرارة توجب يبوسة واعلم ان اختلاف الافلاك التي لكرية كوكب او تدوير او خارج في الشكل لاجل التقرر وكذا اختلاف المتمم فيه لاجل اختلافه رقة وغلظا ليس بسبب القاسر لعدمه في الفلكيات على رأيهم ولا بسبب صورة واحدة والا لزم ان يكون فعل الطبيعة الواحدة مختلفا بل بسبب الصور المتعددة والفعل كما يختلف باختلاف القابل كذلك يختلف باختلاف الفاعل فالصور المتعلقة بالفلك الكلي وان اقتضت كرية شكله لكن اتصلت به صورة اخرى افرزت منه كرة اخرى هي كوكب او تدوير او خارج فحصل لشكله اختلاف بالعرض وتعدد الصور ليس مقصورا على اختلاف المواد واختلاف استعدادها بل يجوز ان يكون ذلك بسبب اختلاف الفواعل فكما جاز ان يتصل ببعض المركبات صورة كمالية بحسب فطرتها الثانية لامور تعود الى القوابل او استعداداتها كذلك جاز ان يتصل بعض البسائط صورة كمالية

الطبعيات في اثبات الشكل الطبعي

لعسى نظرتها الاولى لاسباب تعود الى العقول الفعّالة او تصوراتها التطام على الوجه الاشرف الاتم قال صاحب المحاكمات فيهما اشكالان لمن هاان الصورة النوعية الاولى لما كانت صورة الفلك الكلى فلا بد ان تسرى فى جميع اجزائه واما الصورة الاخرى فانها صورة الخارج مختصة به فيكون فيه الصورتان النوعيتان وهو محال وجوابه المنع عن استحالة ذلك فان جميع صور العناصر فى المركب باقية وحلت فيها صورة اخرى نوعية سارية فى جميع اجزائه وهى العناصر فيكون فى كل عنصر صورتان نوعيتان اقول الحق فى الجواب ان يقال ان صورة الفلك وكذا صورة ما ركز فيه غير سارية فى اجزاء الجسم حتى يلزم ما ذكره من كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين بل انما تتعلق بمجموع الجسم من حيث هو مجموع لا بكل جزء من اجزائه اذ صورة الافلاك شبيهة بالنفس المجردة فان الصور صنفان صور تقوم مواد الاجسام سواء كانت سارية كالصور المعدنية او غير سارية كالصور الحيوانية وصور لا تقوم مواد الاجسام بل قوامها انما هو بها ولما كانت لكل فلك بل لكل كرة تدويرية صورة مجردة فى ذاتها او فى تحصيل ماهيته فلا يكون له صورة اخرى منطبعة وفى ذلك كما قاله المحقق الطوسى شئ لم يذهب اليه احد اذ الجسم الواحد يمتنع ان يكون ذا نفسين اعنى ذاتين وقد صرح هذا العلامة بان القوة المنطبعة فيها كالخيال فيها فكيف يكون صورة جرمية لها

الطعنات
فى اثبات الشكل
الطبعى

واما ما افاده في الجواب من تجويز كون جسم واحد ذا صورتين نوعيتين كالاجزاء العنصرية للمركبات ففساده مما لا يخفى اذ يلزم ح ان يكون لشيء واحد حقيقتان مختلفتان حتى يكون جسم واحد ملكا وكوكبا ونارا او ياقوتا وصور العناصر في المركبات العنصرية وان كانت باقية على التحقيق والصورة الاخرى سارية فيها لكن لا يلزم من ذلك ان يكون لعنصر واحد صورتان نوعيتان بيانه ان المركب العنصري كالياقوت مثلا وكالاعضاء البسيطة الحيوانية اجزاء مقدارية متحدة بالماهية والوجود واجزاء متباينة بالماهية والوجود والصورة الياقوتية او اللحمية او العظمية انما هي سارية في جميع تلك الاجزاء المتشابهة الحاملة للكيفية المزاجية لا في كل واحد من الاجزاء المتباينة البسيطة وان الجزء البسيط من النار او الهواء كيف يتاتى له استعداد قبول الصورة التركيبية وقال ايضا في الاعتراض بانه لو كان في الفلك صورتان كان فيه تركيب قوى وطبائع فلم يكون بسيطا اقول وبما قررنا ظهر لك عدم ورود هذا السؤال حتى يحتاج الى ما اجاب به عنه من ان معنى تركيب الصور والقوى ان يكون لجزء الجسم قوة ولجزء آخر قوة اخرى حتى اذا كان له جزءان كان له قوتان وليس الامر في الفلك هكذا الا ان احدى الصورتين سارية في الجميع والاخرى مختصة بالبعض ثم قال والاجزاء الصورة التي تتعلق بمجموع الفلك وتنوعه سارية في جميع اجزاء الفلك فيكون الخارج والمتمم اوالثامن نوع واحد

الطبيعيات
في اثبات الشكل
الطبعي

فيلزم تعدد افراد النوع وهذا ما صرحوا بوجوب انحصار النوع في شخصه

اقول وجوابه ان كل واحد من المتممين ليس جسما مستقلا بنفسه بل هو جزء

للجسمية الفلك فلا يجب ان يكون له صورة مستقلة ولذلك لم يكن كرة

متشابهة الثخن كيف ولو كانت له طبيعة مستقلة لكانت له حركة مختصة

يخرج نفسه بها الاوضاع من القوة الى الفعل ليتشبه بها القار كما هو

المقرر عندهم واما الخارج فهو من حيث كونه جزءا من الفلك لم يكن جسما مستقلا

ولم يكن له حركة خاصة ولا مبدأ حركة خاصة من الحيثية المذكورة واما

من حيث كونه كرة مستقلة فلها حركة خاصة وصورة خاصة منوعة تكون

مبدأ لها وهو من هذه الحيثية مباين الحقيقة للفلك الشامل فعلى هذا

لا يلزم في شئ من الصورتين تعدد افراد النوع واعلم ان دخل اشكال

الاعضاء في الحيوان ومقاديرها واوضاعها المختلفة التي يلاحظ في كل

منها منفعة خاصة يجب ان لا يكون قوة طبعية عديمة الشعور تسمى

المصورة حتى احتيج الى تجشم اعتذار لدفع لزوم كون الحيوان كرة واحدة

او مجموع كرات متعددة على ما فصل في موضعه وان كل فطرة سليمة تشهد على

ان مثل هذا الترصيف المحكم والترتيب الانيق الذي عجزت العقول عن الوصول

الى غايات مناهجها يستحيل صدوره عن شئ عديم العلم والادراك وهو ظ ولا

من النفس لانه سواء كانت ناطقة او غير ناطقة انما او لا فلان النفس لا تحدث الا بعد



ولما تأتى لكم ولنا الا بعد كمال علومنا لا نعلم كيفية الاعضاء في اشكالها
ومقاديرها واوضاعها الا بعد ممارسة التشريح فكيف يمكن ان يقر انا كنا
عاملين في ابداننا تلك الساعة هذه الامور واما ثالثا فلانا الآن عند استكمال قدرتنا
لا نتمكن من تغيير صفة من صفات ابداننا ففي ابتداء الامر عند غاية الضعف
كيف قدرنا على تركيب مثل هذه الابنية فثبت ان متكون الابدان وخالقها
مدبر حكيم والمراد انه خلقها بواسطة الملائكة الموكلين على عالم الاجرام كما هو رأي
اساطين الحكمة والتأله كافلاطون ومن قبله من اصحاب المعارج والارتقاء
الى الملكوت اه

فصل في الحركة والسكون

لما كانت الحركة من الاحوال التي
تعرض الجسم الطبعي بما هو هو والسكون مقابل لها تقابل العدم والملكة اراد
البحث عنهما في هذا الفصل وعرفهما اولا لتوقف البحث عن احوالها على تصور
ماهيتهما وقدم الحركة التي هي الملكة على السكون الذي هو العدم في التعريف
لتوقف تعريفه على تعريفها اذ الاعدام انما تعرف بملكاتها فقال اما الحركة فهي الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج او يسيرا يسيرا او لا دفعة اعلم ان تعريف
الحركة بهذا الوجه مما جرت به عادة قدماء الفلاسفة وتوضيحه ان الموجود اما
ان يكون بالفعل من كل وجه كالمبدأ الاول تعالى وضرب من الملائكة او بالفعل
من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها ضرورة امتناع كونه بالقوة من جميع الوجوه
حتى كونه موجودا او في كونه بالقوة فيكون الوجود والقوة حاصلا له وهو محال

الطبيعيات في الحركة والسكون

فقد أخرج ومن شأن كل ذي قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها إذ لو امتنع الخروج إليه فلا قوة عليه وذلك الخروج قد يكون دفعة وقد يكون تدريجاً وهو بالمعنى الأعم يعرض لجميع المقولات لكن الاصطلاح وقع على استعمال لفظ الحركة فيما كان خروجاً على التدريج وهذا لا يمكن إلا في الأربع منها كما سيرد عليك ونقض المعلم الأول في هذا التعريف بكونه متضمناً للدور لأن معرفة التدريج ويسيراً يسيراً متوقف على معرفة الزمان وكذا اللادفعة الملحوظة في حد ها اللادفعة الملحوظ في حدها الآن الذي هو عبارة عن طرف الزمان والزمان مقدار الحركة وأجاب عنه صاحب المطارحات بأن الدفعة واللادفعة والتدريج لها تصورات أولية لإعانة الحواس عليها فمن الجائز أن تحد الحركة بهذه الأمور ثم تجعل الحركة معرّفة للزمان والآن اللذين هما سببا هذه الأمور الأولية التصور واستصوبه الإمام الرازي في المباحث المشرقية والحق خلاف ذلك لا لما قيل من أنه لا يمكن تعقل التدريج بدون تعقل الزمان سواء قلنا إن تصور التدريج بديهي أو لا إذ كون تعقله متوقفاً على تعقل الزمان غير مسلم وإن توقف ثبوت التدريج على ثبوت الزمان بل لأنه لا بد أن يعتبر في تلك الأمور انطباق على أمر ممتد غير قار الذات لئلا ينتقض التعريف بالانتقالات الفكرية التي تقع في آنات متعاقبة يتوسط بين كل آنين منها زمان وليست بحركة والممتد

الطبيعيات في الحركة والسكون

على هذا الوجه هو الزمان وأجاب عنه بعضهم بأن تصور كل من الحركة والزمان بوجه ما بديهي وقد أخذ ذلك الوجه الذي بديهي من كل واحد منهما في تحديد ماهية الآخر فلا دور ورد ذلك بأن تحديد الزمان يتوقف على أخذ الحركة على وجه الاتصال وهو غير بديهي وقد علم لزومه لانطباق في تعريف الحركة على تلك الحقيقة الاتصالية فالأولى أن يقرر أن المأخوذ في تعريف الزمان إنما هي الحركة باتصالها بحسب المسافة والمأخوذ في تعريف الحركة إنما هو الزمان الممتد المتصل بنفس ذاته لأن التي قصد تحديدها إنما هي حقيقة الحركة بحسب اتصالها التي لها من قبل الزمان فلا دور ثم اعلم أن لفظة الحركة تطلق على معنيين أحدهما توسط الشيء بين المبدأ والمنتهى بحيث أي حد يفرض في الوسط لا يكون ذلك الشيء قبل وصوله ولا بعده فيه على خلاف حالي الطرفين فهذا هو صورة الحركة وهو صفة واحدة شخصية غير متغيرة بتبدل حدود التوسط إذ كون المتحرك متوسطاً ليس لأنه في حد دون حد بل لأنه على الصفة المذكورة ثم إن ذلك التوسط وإن كان بحسب ذاته واحداً شخصياً مستقراً لكن بواسطة نسبته إلى حدود المسافة الغير المتناهية بالفرض مما يقبل انقساماً لغير نهاية بالعرض إذ له حدود بالقوة من جهة انطباقه موازاة حدود المسافة فهو مستقر بحسب الذات غير مستقر بحسب النسبة إلى تلك الحدود وكان كل حد في المسافة المتصلة وكل نقطة في الخط بين طرفيه لا يكون بالفعل

ولكن بالقوة ولكن لما كان كل كون من هذه الاكوان لا يكون الا بالقوة فهذا الحد من الحركة
له وجود بين صرافة القوة ومحوضة الفعل فلذلك يسمونها بانها كمال اول لما
بالقوة من جهة ما هو بالقوة وثانيهما ما يحصل من الاول بسبب استمراره وهو امر
نسبته الى حدود المسافة وهو امر متصل منطبق على المسافة منقسم بانقسامها
ولم يوجد تمام هذا الامر يسمى الحركة القطعية والاول الحركة التوسطية
والتوسطية كانها فاعلة للقطعية مثال ذلك النقطة المتحركة كراس مخروط
مماس للسطح اذا تم تحركه وسيلانه على ذلك السطح خطا ما فقد يعرض للنقطة
مماسة متصلة يحصل من استمرارها على ذلك السطح خط يعرض فيه نقط متوهمة
ليس شيء منها فاعلة له او اجزاء له بل متاخرة عنها ففي الحركة شيء كالخط المرسوم
وهو الحركة المتصلة القطعية وشيء كالنقطة الفاعلة للخط وهو الحركة التوسطية
واشياء كالنقط المفروضة فيه التي لم تفعله بل تاخرت عنه وهي الاكوان المفروضة
بحسب افتراض حدود المسافة وفي الزمان ايضا شيء كالراسم يقال له
الآن السيال وشيء كالمرسوم يقال له الزمان المتصل واشياء كالحدود
والنهايات يقال لكل منها الآن بالمعنى الآخر وكل من الامور الثلاثة في كل واحد
من الاشياء الثلاثة ينطبق على نظيريه في الآخرين وليس الباقي مع المتحرك
الا الواحد المستمر من كل منها ضرورة انه لا يكون مع المتنقل خط المسافة اذ ما خلفه
ولا الحركة بمعنى القطع فقد انقضت ولا الزمان المتصل فقد مضى واذ لما يكون معه

الطبعيات في الحركة والسكون

من القطع المتوسط من المسافة النقطة او ما في حكمه ومن الزمان المتخلل

الآن واطراف المتحرك من حيث انه متحرك حالة بعينها حال الحركة في تحقق الامور

الثلثة فيه فانه من حيث انه متوسط بين مبدأ المسافة ومنتهاها مع استمرار

مبدأ النسبة من حيث انه قد انتقل اذ هو بهذا الاعتبار كانه شيء ممتد منطبق

على المسافة وبعضه من حيث انه وصل الى حيث لم تصل نفسه من حيث انه قطع للمسافة

الى ذلك الحد واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والتقابل بينهما

تقابل الملكة والعدم والموجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون متحركا

ولا ساكنا والموجود الذي له قوة وفعل لا يمكن خلوه عنهما جميعا كالجسم وللقائل

ان يقول دعا عين آنا في زمان الحركة فنقول الجسم اما ان يكون فيه متحركا فيقع

الحركة في الآن ويلزم بازائه جزء غير متجزئ من المسافة لتطابقهما وهو محال او ساكنا

ولا تكون الحركة متصلة وقد وضع انها متصلة باتصال المسافة غير متالفة

من الاجزاء الغير المنقسمة فيلزم خلو الموضوع القابل عنهما جميعا فنجيب بان

الجسم لا يكون في ذلك الآن متحركا ولا ساكنا لان كلا من الحركة والسكون انما

يتحقق في الزمان لا في الآن لا يقال اذا لم يكن الجسم متصفا بالحركة في الآن كان متصفا

فيه بسلب الحركة عما من شانه الحركة وايضا يلزم ان لا يكون الجسم متحركا ولا غير

متحرك وهو ارتفاع النقيضين لانا نقول في الجواب عن الاول ان نقيض الحركة في

الآن هو عدم الحركة في الآن على ان يكون في الآن قيدا او ظرفا للمنفي اي للحركة لا للنفي

اى مدامه وعن الثانى بانه لا يلزم من عدم تحركه وسكونه فى الآن خلوه عنهما فى نفس الامر اذ الحركة فى الآن اخص من اللاسكون ومما يساويه وانتفاؤهما يستلزم انتفاء مساوى اللاسكون لتحققه بالحركة لا فى الآن والحاصل ان الآن احد طرفى الاتصاف فنختار ان الجسم متصف فيه بالحركة الواقعة فى الزمان لا فيه وان جعل طرفا لوقوع الحركة او السكون نقول انه لا يقع شئ منهما فيه ولا يلزم من ذلك خلو الموضوع فيه عن الاتصاف بهما واعلم ان الحركة لما كانت عرضا قائما بغيره فلابد له من قابل وفاعل اما القابل لها فلابد ان يكون امرا ثابتا حتى يعرض له الحركة فهذا الثابت اما ان يكون امرا بالقوة فقط او بالفعل فقط او من جهتين فالاول فح اذ العرض لابد له من محل متقوم بالفعل وكذا الثانى لان ما بالفعل مطلقا قد حصل له جميع ما يجب له ولم يكن له امر منتظر اصلا وما ليس فيه معنى ما بالقوة لم يتحرك اذ كل متحرك يطلب بالحركة شيئا لم يحصل بعد وان الحركة امر طار على الشئ ويجب ان يكون ما يعرض له شئ مقدم مستعد له القوة والاستعداد على ما سيجئ فلا يكون بالفعل مطلقا وقد ظهر ان المفارق عن المادة لا يعرض له الحركة فيجب ان يكون الحركة موجودة فى شئ مركب مما بالقوة ومما بالفعل فهو الجسم واما الفاعل للحركة فيجب ان يكون امرا غير الجسم بما هو جسم كما اشار اليه بقوله وكل متحرك فله محرك غير الجسمية اما ان يتحرك باسباب من خارج مثل المدفوع والمجذوب والاول فى حركته من جهة امر خارج عنه ط واما الذى لا يعرف له محرك من خارج فنقول سمى متحركا من ميره

الطبيعيات فى الحركة والسكون

يحتاج الى نظر واستدلال وشتى براهين كثيرة مختارها ثلثة الاول هو المشار
اليه اللهم بقوله اذ لو شرك الجسم ما هو جسم لا لعلة غيره بل حتما لان كل جسم متحرك
لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني كذب لسكون بعض الاجسام كالارض
متزلزل المقدم مثله واعلم انك لما علمت ان المتحرك هو الجسم وكان الجسم جنسا
للانواع الجسمانية فلك ان تقول هذا البرهان منقوض بقولنا ان البياض
لوكان اللون الذى يقاربه بياضا لذاته لكان كل لون بياضا وليس كذلك فكون
اللون بياضا يحتاج الى علة وهو محال لكنا نقول فرق ما بين الجنس في المركبات
الخارجية وبينه في البسائط فان الجنس في الاشياء المركبة يمكن ان يجرد عن
حسيته ويؤخذ من حيث يصير نوعا حقيقيا لا بفصل من الفصول بل بنفس طبيعته
وذلك لان جسمية الجسم مثلا ليست باعتبار انه جوهر متكمم غير داخل
فيه شئ آخر كالانسانية والفرسية وغير ذلك اذ هو بهذا المعنى غير مختلف في
الاجسام لشئ داخل بل بامور تنضاف اليه من خارج وهو بهذا المعنى لا يصدق
على الانسان والفرس وغيرهما الا في ادراكه منه ومن شئ آخر بل يكون مادة لها
فيكون نوعا محصلا لان حقيقته قد تمت تحصلت في الخارج والا لما امكن ان يستقر الجسم
من الجمادية الى الحيوانية ومن النباتية الى الحيوانية بل انما يكون جنسا بمعنى انه جوهر
ذو طول وعرض وعمق بلا شرط ان لا يكون غيره او يكون واذا لم يكن اكون جسم
او نفسا لا يلزم ان يكون امرا خارجا عنه لاحقا به اذ يصدق على الحساس

الطبعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

والتغذي وغيرهما من الحقائق المختلفة الجسمانية انه جوهر ذو اقطار ثلثة و
ان لم يصدق عليها انها جوهر ذو اقطار ثلثة فقط واما الثوبية متاع فلا يمكن
ان يشترك الهادات الا ان تنوع بالفصول ولا يوجد في الخارج ثوبية وشئ آخر غير
الثوبية يحصل منهما البياض كما يوجد في الخارج حصة وصورة اخرى غير الحصة
يكون الانسان حاصلا منهما فقد تبين ان الجسم نحوه علل في الوجود تجعل هذا
الجسم شيئا دون ذلك الجسم لا فصول في الذهن فقط واما البرهان الثاني فهو
انه لو تحرك جسم من الاجسام عن ذاته لما امكن توهم امر في غيره يوجب بطلان
حركته وان كان ذلك هو السكون في حيزه او حصول ما هو المطلوب بالحركة اي
مطلوب كان وبطلان التالي ضرورة يوجب بطلان المقدم ومنهم من قرر هذا البرهان
هكذا لو تحرك جسم لمجرد جسميته فلو لم يكن له في حركته مطلوب لكان اما متحركا
الى كل الجهات او الى بعضها والاول يوجب التوجه في حالة واحدة الى جهات مختلفة
وهو بديهي الاستحالة والثاني يوجب الترجيح بلا مرجح وهو ايضا محال وان كان له
مطلوب وجب سكونه والا لكان المطلوب بالطبع متروكا بالطبع والتالي باطل لا يرجح
لا يكون متحركا لذاته لامتناع زوال ما بالذات ثم غرض كونه حقا مقدم ملة اقول
فيه بحث اما اولا فلعدم اختصاص هذا الوجه بهذا المطلوب لانه يجري فيما اذا كان
تحرك الجسم بشئ غير الجسمية بل بطبيعته وهو على حالته الطبعية بل الاولى ايراده
لنفي كون شئ من الحركات ملائما للذات الطبيعة بما هي هي واما ثانيا فلانه يجوز ان يكون

مطلوب للجسم المتحرك اذ يستحيل حصولها الكلية كما في الآلاف فلا لزم منه فلا يلزم الخلف المذكور بلى نقدير ان يكون ممكن الحصول انما يلزم سكون الجسم عند حصوله ان لم يكن له مطلوب آخر واما اذا كان فلا لجواز ان يسنح له كمال بعد كمال الى غير النهاية ويحدث فيه شوق بعد شوق فيتحرك من غير انقطاع واما البرهان الثالث فهو ان الحركة امر يحدث دائما وكل حادث فله علة واعلية محدثة هي المحرك وهو اما ان يكون نفس المتحرك او غيره والاول باطل لان المتحرك من جهة ما هو محرك معين لوجود الحركة والمتحرك من جهة انه متحرك مستفيد لوجود الحركة ولا يجوز ان يكون شئ واحد من جهة واحدة معينا ومستفيدا ولا ينتقض هذا بمعالجة النفس فانها اذا عالج النفس من حيث ما لها من الطبابة وملكة المعالجة والمستعلج هي من حيث ما لها من المرض واستعداد قبول العلاج من جهة التعلق بالبدن فالطبيب معالج والمريض متعالج فموضوع التأثير والتأثر مختلف حيثية واعلم ان الحركة تتعلق بامور ستة وهي المتحرك والمحرك وما فيه الحركة وما منه الحركة وما اليه الحركة والزمان وقد جرت العادة تقسيمها باعتبار امرين من جملة الستة وهما المحرك وما فيه الحركة كما فعله المص والانسب تقديم التقسيم باعتبار الفاعل لكن المص قدم التقسيم باعتبار المسافة وقال ثم الحركة على اربعة اقسام باعتبار مقولة تقع فيها الحركة ومعنى كون الحركة واقعة في مقولة هو ان يكون للموضوع في كل آن يفرض من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة يخالف الفرد الذي



يكن له فرد آخر من ماهيته نوعية او صنفية وقد يعتقد انها عبارة عن تغير حال

في المقولة المعينة وهذا باطل لان معنى التسود ليس ان سواداً واحداً يشتد

حتى يكون للموضوع الحقيقي للحركة في السواد بعض السواد كيفيات اوّل ويعسها

كانت ناقصة او زائدة والزائدة ليست بعينها الناقصة والآخر قد يقول ان الاول

باقٍ وينضم اليه شيء آخر لان الشيء الذي ينضم اليه ان لم يكن سواداً لم يكن شيئاً آخر

ما اشتد السواد في ذاته بل حدث فيه صفة اخرى وان كان الذي ينضم اليه سواد

ثم يحصل سوادان في محل آخر بلا امتياز بينهما في الحقيقة والمحل والزمان والموضع واتحاد

اثنين من السواد غير متصور لانهما ان بقيا اثنين فلا اتحاد وكذا ان انتفيا او انتفى

احدهما فقد علم ان شدة السواد ليست بقاء سواد وانضمام آخر اليه بل انعدام

ذات وحصول سواد آخر اشد منه وفيه بحث وهو انه لو كان معنى وقوع

الحركة في مقولة هذا الذي ذكر يلزم ان لا يتحقق حركة في مقولة لان الانتقال من فرد

من مقولة الى فرد آخر انما يتصور اذا كانت الافراد موجودة بالفعل وليس كذلك لاستلزامه

الى الآنات ولحصار ما لا يتناهى من الموجودات المترتبة بين حاصرين وجوابه ان الافراد

لم تكن موجودة متميزة بالفعل لكنها موجودة بالقوة انقرستهم العمر بعد ان لو قطعت الحركة فيه

الطبعيات
في الحركة
والسكون

تلبس المتحرك بفرد مخصوص من تلك الافراد فيه وثم يرد هذا ايضا انه يلزم ان لا يكون المتحرك الا في زمان الحركة مكان بالفعل ولا المتحرك متكمّما بالفعل وهو باطل ايضا ولما اجاب عنه العلامة الدواني بان المتحرك انما يتصف بالفعل حال الحركة بالتوسط بين تلك الافراد وذلك التوسط حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل والقدر الضروري حصول الجسم في نوع من تلك الاعراض والتوسط فيها واما انه فرد من افرادها بالفعل فليس ضروريا ولا مبرهنا عليه بل البرهان دل على نفيه هذا اقصى حاصل كلامه ولا يخفى ما فيه فان المتحرك في الاين مما احاط به جسم في كل آن يفرض فبالضرورة له اين بالفعل والا فيلزم الخلاء وهو محال و ايضا الاوضاع غير منفكة عن الحركة الوضعية فيلزم ان لا يكون لها وضع اصلا في وقت من الاوقات والحق ان افراد المقولة التي تقع فيها الحركة ليست منحصرة في الافراد الآنية بل لها افراد آنية هي معيار السكون وافراد زمانية تدريجية الوجود منطبقة على الحركة بمعنى القطع بل هي عينها على مذهب بعضهم فيكون للمتحرك ما دامت الحركة باقية على اتصالها فرد واحد زماني متصل غير قار هو مقدار بالعرض منقسم بجميع الحدود التي عرضت للمتحرك في آنات زمان الحركة يكون نسبة تلك الحدود اليه نسبة النقط الى الخطوط والخطوط الى السطح والفرد الزماني حاصل للمتحرك بالفعل من دون فرض اصلا واما الافراد الآنية والزمانية التي هي حدود ذلك الفرد وابعاضه فهي حصولها بمجرد الفرض فلا يلزم خلو الجسم



الطبعيات في الحركة والسكون

في مقولة الحركة فيها ولا تتالي الآنات أو الآنيات ولا انحصار غير المتناهي
بين حاصرين إذ لا يوجد فرد ولحد آني منها في حال الحركة فضلاً عن تتالي الآنيات
م وكونه غير متناهية وما قررناه وبيناه قد ثبت وتحقق عند المصنّف
الحدث وجود الحركة القطعية التي هي ذاتها متكممة اتصالية منقسمة
المقادير إلى لا نهاية من الأجزاء المتشابهة في الحد والاسم سواء كانت
من المقولة التي وقعت فيها الحركة أو غيرها وثانياً لاثباته وجه آخر من كون
الفلكية فبيانه أن المتحرك ما دام متحركاً له باعتبار الحركة التوسطية
حصة بسيطة غير منقسمة متوسطة بين المبدأ والمنتهى وهي ليست
منطبقة على شيء من أجزاء المسافة وإلا لزم الانطباق بين المنقسم وغير
المنقسم بل ليس لها إلا الانطباق على الحدود المفروضة في المسافة والمقادير
التي هي واقعة بين تلك الحدود فلو لم تتحقق في الخارج إلا الحركة التوسطية يلزم
أن لا يمكن للمتحرك شيئاً من أجزاء المسافة فيكون لا محالة ينتقل من حد إلى حد آخر
قدر من المسافة تكون بينهما فيلزم طفرات غير متناهية بحسب أجزاء غير متناهية
تفرض بين الحدود المفروضة الغير المتناهية فيكون جميع الحدود مطفورة وجميع المقادير
متروكة وهذا التداخل الطفرة حيث يقع في جميع أجزاء المسافة ولكن فيه نظر لتصور
والمعارضة أما أولاً ولا بتناقضه فيما إذا فرض نقطة كرأس مخروط مارّة على خط
من سطح مربعة تلاقي تلك النقطة جميع أجزاء الخط مع أنه لا انطباق للنقطة

بالقياس الى الحدود وتساويها وعدم انقسامها فكذلك حكم الحركة التوسطية
بالقياس الى المسافة واما ثانيا فلانه وان سلم انه لا موافاة بحسب تلك الحركة
لاجزاء المسافة في كل آن فرض من آنات زمان الحركة لكن لا نسلم انه لا موافاة
لها في ذلك الزمان فان ملاقاة الغير المنقسم مع المنقسم وان استحال في الآن
لكن لا يستحيل في الزمان وهذا كما ان الانطباق الآني لا يمكن بين الخط المستقيم
والمستدير ولكن الانطباق الزماني بينهما يمكن بل يتحقق واما ثالثا فلان
نسبة الحركة التوسطية الى الحركة المتصلة لما كانت كنسبة القطرة النازلة
او الشعلة الجوالة الى الخط المتصل المستقيم والمستدير فلو لم يكن لها الا موافاة
الحدود دون اجزاء المسافة لم يكن ما يفعله ويرسمه متصلا ولما امكن الا سلسلة
غير منقسمة متفاصلة سواء كان المرسوم موجودا عينيا او خياليا فتقرر مما
ذكرنا انه مع قطع النظر عن وجود الحركة المتصلة وعما يجب للمتحرك باعتبار
الحركة التوسطية موافاة جميع اجزاء المسافة وحدودها وموافاتها ليس دليلا على
وجود المرسوم من الحركة بل على وجود الراسم فيها لا غير وعلى هذا يجب علينا ان نذكر بعضا
من الشبه الواردة على ثبوت الحركة الاتصالية في الخارج مع وجوه اجوبتها ليقاس عليها
غيرها لان كثيرا من الشكوك الواردة على اتصال الجسم يتمشى هاهنا ايضا وليمكن دفع تلك
الشكوك كما وعدنا في اوائل الكتاب منها ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم يوجد الحركة
بتمامها واذا وصل اليه فقد انقطعت الحركة والجواب ان امتناع وجودها في آن الوصول

الطبعيات في الحركة والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

الى المنتهى وكذا اى كل آن من الآنات مسلم ولا يلزم منه امتناع وجودها مطلقا
لان رفع الخاص لا يستلزم رفع العام بل الحركة بمعنى القطع انما توجد في جميع آنات
آن وصول الجسم الى المنتهى وان قيل الحركة بمعنى القطع لا تتصف بالوجود العينى
قبل الوصول الى الغاية ولا حال الوصول اليها لما مر ولا بعده كما لا يخفى فلا تتصف
بالوجود العينى قلنا ان اردت بقولك قبل الوصول الى الغاية آنا قبل الوصول اليها
فالترديد المذكور غير حاصر وان اردت به اعم من ان يكون آنا او زمانا اخترنا ان
منها موجودة فى نفس زمان هو قبل آن الوصول الى الغاية وظرفها موجودة فى
ذلك الآن وكل جزء منها فى جزء من ذلك الزمان وفيه تأمل سيظهر لك ومنها انه
لو كانت الحركة المتصلة القطعية موجودة يلزم من اتصال الماضية منها بالمستقبلة
اتصال الموجود بالمعدوم والجواب انه ان اريد بالمعدوم المعدوم فى الحال اى الحد
المشترك بين الماضى والمستقبل والحركة التى فى الماضى ايضا معدومة بهذا المعنى
وان اريد به المعدوم مطلقا فلا نسلم ان الحركة المستقبلة معدومة فى الزمان
المستقبل فالذى يلزم ليس الا اتصال الكائن فى الزمان الماضى بالمعدوم فى
الحال الكائن فى الزمان المستقبل بحيث يحصل منهما موجود متصل واحد
شخصى متحقق فى مجموع الزمانين ولا استحالة فيه بل هو عين المدعى ومنها
ان المضى من الحركة لو كان موجودا فاما ان يراد ان وجوده مقارن
لوصف المضى فيلزم ان يكون موجودا ومعدوما اذ لا معنى للمضى

الا الانقضاء وان كان مقارناً لوصف الحصول ثم زوال الوجود بزوال الحصول
فيلزم ان يكون موجوداً في آن ما لا يكون موجوداً في آن لا يكون موجوداً في الماضي
وعليه يقاس مقارنة الوجود للاستقبال والجواب ان الماضي من الحركة موصوف
بوصف الانقضاء بالقياس الى الآن لا في نفس الزمان الماضي ولا بحسب الواقع
مطلقاً فيسلب عنه الوجود المقيد بكونه في الآن ولا يسلب عنه في الآن
الوجود المطلق فالآن انما يكون ظرفاً للسلب وحده وليس ظرفاً للحكم بسلب
مطلق الوجود في الاعيان وبين المعنيين فرق بعيد وكذا القول في المستقبل
من الحركة حركة في الكم كالنمو وهو ازدياد مقدار الجسم بسبب اتصال جسم آخر
على وجه يكون للزيادة مداخلة في الاصل مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار على
نسبة طبيعية كما يكون في سن الحداثة فقولنا ازدياد مقدار الجسم يتناول التخلخل
فيخرج بقولنا بسبب اتصال جسم آخر وبقولنا على وجه يكون للزيادة مداخلة في
الاصل يخرج الازدياد الحاصل للجسم بسبب اتصال جسم آخر بسطحه الخارج و
بقولنا مدافعة اجزائه الى جميع الاقطار خرج السمن فانه في العرض والعمق وبقولنا
على نسبة طبيعية خرج الورم في جميع الاقطار والذبول عكسه وهو انتقاص
مقدار الجسم بسبب انفصال بعض الاجزاء عن جميع اقطاره على التناسب كما في سن
الشيخوخة وعليك مقايسة قيوده على قيود النمو وههنا بحث مشهور تقريره ان النامي
لا يخلو اما ان يكون فيه شيء ثابت اولا يكون وان كان فهو اما ان تكون الصورة فقط

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

الطبيعيات في الحركة والسكون

او المادة فقط او المجموع اما الاول فهو محال لان الصورة يستحيل بقاؤها عند
تبدل المادة لاستحالة انتقال الصورة واما الثاني فلابد اما ان يكون
الثابت كل المادة او الثابت هو البعض الذي كان منها كالاصل والتغير انما
يقع في الزائد والاول باطل لانه دائما يتصل بشيء وينفصل عنه آخر والجسم غير باق
مع الفصل والوصل وكذا الثاني لان الغذاء اذا اتصل به وتشبه فان صار الكل
متصلا واحدا او الطبيعة واحدة امتنع ان يحكم على بعض الاجزاء بالثبات والبقاء
وعلى بعض آخر بجواز التبدل والتغير مع اتحاد الطبيعة والماهية وان لم يتصل
لم يتحقق معه والورود فاصار فيه الا لحوكة منايه واما الثالث وهو ان يكون الباقي
مجموع المادة والصورة اذا لم يكن المادة باقية ولا الصورة باقية فلا يكون
المجموع باقيا وان لم يكن فيه شيء ثابت فلا يتحقق حركة اصلا لان بقاء الموضوع
شرط في تحققها كيف وان حركة النمو منقسم الى غير النهاية وبازائها مراتب
في الزيادة هي افراد المقولة التي هي كم في هذه الحركة ولذن يلزم ان يكون
هناك اشخاص متتالية غير متناهية في زمان محصور وهو محال ويمكن ان يجاب
عنه بان في الجسم النامي اجزاء اصلية غير متبدلة وهي ملاحظة للصورة النوعية الشخصية
والاجزاء متبدلة وهي سبب لطرو كلام تلك الصورة فالمقول في النمو والذبول هو الاجزاء
الاصلية مع الصورة النوعية واما قوله ان الزيادة الغذائية لما وصلت واتصلت بالاصل
وتشبهت بطبيعته لم يكن البعض اولى بالبقاء والبعض الآخر بالتبدل فجوابه ان الاصل

الطبيعيات في الحركة والسكون

ونمائه بزعم الزيادة في الاستحكام والقوة فهو مما فيه من الصورة النوعية
فمن الامتداد تلك الزيادة وتحليلها تصير تلك الزيادات والنقصانات
كالصفات المتعاقبة على ذلك الاصل ويؤيد ذلك ما يؤول اليه كلام الشيخ الرئيس
في طبيعيات الشفاء من ان الذاتي في النامي تخص المادة الاولى والنوع من الصورة
وان النوع هو النامي يعني انه الزائد في مقداره حلقته بسبب مادة او المادة ولا
للمقدار وان المادة الباقية لم يرد مقدارها بل انضاف اليها مادة اخرى فحصل
مجموع اعظم مما كان اولا يعني المادة الباقية فقط واعترض عليه المحقق الدواني
في شرح الهياكل بان هذا تصريح بنفي الحركة الكمية في النمو حقيقة ضرورة
تبدل الموضوع بزوال شخص منه وحدوث آخر من نوعه مع بقاء النوع اقول
لعل الشيخ اراد من النوع من الصورة الصورة النوعية لتحصل ويكون مراده من
النوع هو المنوع على طريقة المسامحة المشهورة لا يقال المتحرك هو القابل للحركة
والصورة في الجسم هي الفاعلة للحركة على رأيهم فكيف يكون شيء واحد فاعلا وقابلا
لانا نقول هي محركة من حيث ذاتها ومتحركة من حيث اشتمالها على بعض المادة
الاولى والاستعدادية لاختلاف الحيثيتين بقي شيء آخر وهو ان اثباتهم الحركة
في النمو والذبول ينافي قولهم بتبدد بدن الانسان حيث اراد والتزم ان
نفسه غير جرمية وقد انكر صاحب المطارحات الحركة الكمية واستدل
على نفي النمو والذبول بان النمو انما هو تخلل بعض الاجزاء في الجسم والاجزاء الاولية

مقدار باق على ما هو وقد انضم اليه مقدار الاجزاء الواردة فليس ههنا زيادة فى مقدار جسم واحد اصلاً بل انضمام جسم ذى مقدار الى جسم آخر مثله والذبول انما هو تحلل بعض الاجزاء عن الجسم وانفصالها عنه فليس فيه ينقص مقدار جسم واحد بل الاجزاء الباقية باقية على مقدارها واما انفصل منها جسم آخر له مقدار ولا يخرج الامر فيهما عن حركة بعض الاجزاء الخارجية الى اجزاء الجسم بالاتصال وحركة بعض اجزاء الجسم الى الخارج بالانفصال فهى بالذات حركة اينية وبالعرض حركة كمية واجاب عنه الكاتبى فى شرح الملخص بان الوجدان ان الاجزاء الاصلية زادت عند النمو على ما كانت عليه قبل ذلك ضرورة دخول الاجزاء الزائدة فى منافذها وتشبهها بها وفى الذبول نقصت عما كانت عليه وانكار هذا مكابرة وقد حاكم السيد الشريف فى حواشيه على شرح حكمة العين بين المعترض والمجيب بقوله ان كان اتصال الزائدة بعد المداخلة بالاصلية بحيث يصير المجموع متصلاً واحداً فى نفسه فالامر كما قاله المجيب والا فالامر كما قاله المورد قال المحقق الدوانى ان الجسم النامى ليس متصلاً واحداً وكذا الجزء الغذائى ضرورة تركبهما من عناصر متباينة وتقدم بطلان البسائط فى المتركبات كما قرره فى موضعه فكيف يصير مجموعهما متصلاً واحداً فى نفسه ثم على تقدير التنزل فلا بد من ان ينعدم المتصلان ويحدث جسم آخر متصل كما حقق فى مقامه فيعدم الجسم بالنمو ويحدث جسم آخر وهذا ايضاً مستلزم لانتفاء الحركة الكمية فى النمو لانتفاء الموضوع وان اراد بكونهما متصلاً فى حس المداخلة التامة بحيث لا يحقق الحركة

ای الاتصال الحسی ۱۲ منه عفی عنه

الطبيعيات فى الحركة والسكون

في الكم ضرورة انه لم يرد مقدار جسم واحد بل ازداد للعدد الزائد فاتم مجموع الاجزاء الحديثة والقديمة انتهى عبارته ولقائل ان يقول الاتصال ههنا بمعنى صيرورة الجسمين جسماً واحداً لمنقسماً الى اجزاء مقدارية متشابهة الماهية متحدة الوجود قبل القسمة وان كان مركباً من اجزاء اخر متباينة الماهية والوجود فالاتصال بهذا المعنى يمكن ان يتحقق بين الغذاء والمغتذي بعد تغير الغذاء وصيرورته شبيها بالمغتذي والجسم النامي متصل واحد في نفسه بمعنى ان له اجزاء وهمية متحدة الماهية والوجود وان لم يكن متصلاً بمعنى عدم تركبه من الاجسام وتحقق الاتصال بهذا المعنى بين الجسمين لا يوجب انعدامهما او ايجاب ذلك الاتصال بالمعنى الآخر وقال العلامة القوشجي في شرح التجريد ان النمو والذبول حركة كمية موضوعها ذات بعينه فان زيد الطفل بعينه زيد الشاب وان عظمت جثته وكذا زيد الشاب هو بعينه زيد الشيخ وان نقصت جثته والسر في ذلك ان العظم والصغر في مقدارها وهو ليس من مشخصاتها وكذا الحال في المسخ المزال في ان موضوعهما شخص واحد وقد شنع عليه كل من نظر في كلامه بانه لو اراد بقوله وان زيد الطفل هو بعينه زيد الشاب ان نفسهما المجردة واحدة فمسلم لكن لا يجديه نفعاً اذ هي ليست موضوعة للحركة الكمية وان اراد ان هذا البدن بعينه ذلك البدن فهم كيف تبدل كثير من اجزائه الاول وانضم اليه ما بقي اكثر منه اقول لعله يقول ان النامي

الطبعيات في الحركة والسكون

موضوع النفس والبدن وقد يطلق على الجسم باعتبار الذي يكون به حساسًا
وان لم يطلق عليه باعتبار كونه مادة وقد اشرنا اليه قبل هذا او شخص المجموع
من حيث هو المجموع وكون اوحدانه العددية مخلوط تشخص النفس ووحدتها
واذا صدق على المجموع الجسم بالذات صدق عليه انه متكثر واذا كان مخلوط
لوحدة الشخصية متزايد الكمية ومتناقصها فيصدق عليه انه متحرك
حركة كمية في النمو والذبول لبقاء الموضوع وتوارد افراد المقوله عليه لو تق
لو تحقق الحركة في الكم يلزم تحقق مقدار يسير قار يسلط على ما هو الحق من انصاف
الموضوع بفرد زماني تدريجي هو ما فيه الحركة في زمان الحركة فيلزم ان لا يكون الكم
الغير القار منحصرًا في الزمان مع انه يظهر من كلامهم الانحصار لانا نقول مرادهم
من الغير القار ما يكون غير مجتمع الاجزاء اصلا وثانيًا معارض الحد فقط
والكم الذي يتحرك فيه الجسم وان كان تدريجي الحدوث لكنه ثابت البقاء وكذا
الزاوية الحادثة من مفارقة خط عن خط مع ثبات نقطة مشتركة بينهما و
السطح والجسم التعليمي الحادثان من قطع الجسم شيئًا فشيئًا طولًا او عرضًا فلان معنى
ازدياد الشيء في الكم او انتقاصه فيه ليس هو ان يكون هناك كمية واحدة
بعينها قد انضم اليها كمية اخرى او انفصلت عنها فان هذا ممتنع
كيف وقد علمت ان المتصل بالذات ينعدم بطريان الوصل والفصل عليه
والمعدوم لا يتصف بالزيادة ولا بالنقصان بل معناه كون ذلك الشيء

المبحث في الحركة والسكون

الطبعيات في الحركة والسكون

حيث يتلبس في كل آن فرد من فرد ويكون هذا الفرد حاصلاً له في آن آخر سابق عليه او لاحق به فلابد ان يكون في الجسم كيفية حادثة متدرجة باقية مستمرة ولما تبين انه يرد به لزوم دفع النقض عن الخط الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوي فانه تدريجي الحدوث والبقاء جميعاً فالاولى ان يجاب بان المراد من الغير القار ما يكون كذلك بالذات بمعنى ان لا يتصور كونه دفعياً اصلاً وغير الحركة والزمان ليس من هذا القبيل فما من شيء من تلك الامور الا ويوجد له فرد ثابت بعد تمام القرار وعليه ينطبق تسمية الحركة اعلم ان العلامة الشيرازي جعل في شرحه لكليات القانون السمن والهزال من اقسام الحركة الكمية الاول واما الحركة في الكم فهي اما ان تكون الى الازدياد او الى الانتقاص والتي الى الازدياد اما ان تكون بورود مادة اخرى وهو النمو والسمن او لا يكون كذلك وهو التخلخل والتي الى الانتقاص اما ان تكون بانفصال شيء من المادة وهو الذبول او الهزال او لا يكون كذلك وهو التكاثف وحركة في الكيف كتسخن الماء وتبرده مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة ويجب ان يعلم ان تلك الحركة لا تقع في جميع الكيفيات بل انما تقع فيما يقبل الاشتداد والتنقص بمعنى ان محله يشتد فيه لا بمعنى ان نفسه يشتد اذ قد علمت ان ذلك مما لا يتصور وحركة في الاين وهي انتقال الجسم من مكان الى مكان بل من اين الى اين آخر على سبيل التدريج وتسمى نقلة وهوطاً وحركة في الوضع وهي ان يكون في الجسم المتحرك

الطبيعيات في الحركة والسكون

حركة على سبيل الاستدارة فان اجزاءه تباين اجزاء مكانه او ما في حكم مكانه من
نسبة الى غيره من الاجسام وقد يلازم كله مكانه فقد اختلف نسبة اجزائه الى
اجزاء مكانه على سبيل التدريج ولم يختلف نسبة مجموع الجسم الى مجموع مكانه من حيث
كونه متحركا بهذه الحركة ولا ينتقض عكسه بالكرة المدحرجة واعلم ان الجسم قد يكون
متحركا في الوضع فقط كالكرة المتحركة على احد اقطارها بشرط ان لا يفارق مكانها او
كذا البيضي اذا تحرك على قطره الاطول والعدسي اذا تحرك على قطره الاقصر وكذا
الاسطوانة القائمة والمخروط القائم اذا تحركا على سهمهما وقد يكون متحركا في الوضع و
الاين معا لكن احدهما يكون بالذات والاخرى بالعرض كالكرة المدحرجة والشخص
القائم اذا صار قاعدا او لا ينتقض طرده بالساكن كما توهم وليس قوله ويلازم كله مكانه
داخلا في التعريف كما زعم صاحب الحواشي بل لتخليص مادة المثال من غير هذه
الحركة لئلا يقع الاشتباه بينها وبين غيرها واعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة و
الا لكان الانتقال فيه اما من شخص منه الى شخص آخر او من نوع الى نوع آخر فان
كان الاول فما تغيرت الصورة الجوهرية في ذاتها بل انما تغيرت في عارض
فيكون استحالة لا كونا وان كان الثاني ففي كل آن يتحقق جوهر آخر لامتناع تحقق الاتصال
الوحداني بين امور متخالفة بالماهية فيكون بين جوهر وجوهر انواع جواهر غير متناهية بالفعل
وهذا لا يلتزمه احد واما الكيف فانه مما يقبل الاشتداد والنقص فيمكن وجود كيف ولا يكون مستقرة
من مبدأ زمان الحركة الى منتهاه فيكون له حدود لا يحصل الا بحد الفرض وهذا لا يتصور

الطبيعيات في الحركة والسكون

الا في الحال بالنسبة الى المحل الذي يتقوم به وجوده فلا يمكن للصورة بالقياس الى المادة والكون والفساد لا يكونان حركة والبواقي من مقولات العرض لا يقبل الا العرض اما بالاصالة فلان كانت عارضة لمقولة تقع فيها الحركة فهي متحركة بتبعيتها او اولا فان الماء اذا تحرك في السخونة فقد انتقل من الاشد الى الاضعف او بالعكس على التدريج بالتبعية وكذا الانتقال من الاعلى الى الاسفل تابع للانتقال من اين الى اين والانتقال من الاكبر الى الاصغر تابع للانتقال الكمي من الاشرف في الوضع الى الاخس فيه تابع للانتقال الوضعي واما الجدة فتبدل الحال فيها اما اولا وفي الاين فالحركة فيها بالعرض لا بالذات فالحركة اولا في العمامة بحسب الاين ثم في التعمم وفي السلاح ثم في التسلح واما متى فان وجوده للجسم بتوسط الحركة فان كل حركة كالسيلان في متى فلو كان فيه حركة لكان لمتى متى آخر وهو محال واما الفعل والانفعال فليس فيهما حركة لان الحركة خروج عن هيأة قارة الى هيأة قارة لانه لو كانت عن هيأة غير قارة لما كان خروج عنها وترك لها بل امعان في تلك الهيأة مثلا ان كانت الحركة من التسخن الى التبرد وكان الجسم في حالة تسخين يتبرد فانه لم يخرج عن التسخن حتى يكون قد تحرك في مقولة ان يفعل وان كان قد ترك التسخن فالحركة في غير مقولة ان يفعل هذا ما ذكره بهمنيار في التحصيل في نفي الحركة في مقولة ان يفعل وان ينفعل واقول توضيح ذلك ان الحركة في كل مقولة كما مر عبارة عن ان يكون للموضوع في كل آن من آنات زمان تلك الحركة فرد من تلك المقولة توجد

الطبيعيات
في الحركة
والسكون

ويتصور في غير الاربعة من المقولات كمقولة متى وان يفعل وان ينفعل فانه
لما كان في كل هيأة غير مستقرة من حيث انها غير مستقرة كالحركة والزمان اذ
لو تحرك شيء في مقولة متى مثلاً يلزم ان يكون له في كل آن يفرض من زمان حركته
سنة او شهر او غير ذلك فيكون انتقاله من سنة الى سنة او من شهر الى شهر دفعياً
وعلى هذا القياس حكم المقولتين الباقيتين اذ يوجد في مفهوميهما التدريج وعدم
الاستقرار فانهما التاثير والتاثر على نهج التجدد والاتصال وحكم المسافة من حيث
انه مسافة كذلك فلو تحرك جسم في المسافة من تلك الحيثية يلزم ان يكون انتقاله
من فرسخ الى فرسخ او من ميل الى ميل دفعياً لبيان المذكور وبما ذكرنا ظهر تحقيق كلام الشيخ
حيث قال في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في مقولة متى دفعياً لان الانتقال من سنة
الى سنة ومن شهر الى شهر يكون دفعة ونقول ايضاً ان كل حركة باعتبار المحرك فهي اما ذاتية
او عرضية لان القوة المحركة اما ان تكون موجودة في المتحرك من حيث انه متحرك او لا تكون
موجودة فيه من تلك الحيثية فالحركة في الاول ذاتية وفي الثاني عرضية وكل حركة ذاتية
فهي اما طبيعية او قسرية او ارادية لان القوة المحركة الموجودة في المتحرك بما هو متحرك
اما ان تكون باعتبار كونها مستفادة من خارج اي امر مباين للمتحرك في الاشارة الحسية
او لا تكون وان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكن فان كان لها
شعور فهي الحركة الارادية سواء كانت على نهج واحد كما في الافلاك او لا على نهج واحد كما في الحيوانات
وان لم يكن لها شعور فهي الحركة الطبيعية سواء كانت على نهج واحد كما في العناصر او لا

على نهج واحد كما في النباتات وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية
ولك ان تعين للحركة القسرية طبيعة الجسم المقسور لكن مع انضمام ميل قسري اليها
بان يكون القاسر علة معدة له ولو كان القاسر فاعلا للحركة القسرية او للميل
القسري لانتهى كل منهما بانتهائه وليس كذلك كما يلزم القائلون الحركة لما كانت
امرا متجدد الذات متدرج الحصول وجب ان لا يكون علتها امرا ثابتا غير متغير اصلا
والا يلزم تخلف المعلول عن علته التامة وهو محال فالطبيعة مثلا اذا كانت على مرتبة
ثابتة كان مقتضاها ثابتا فلم تكن مقتضية للحركة اذ هي متجددة شيئا فشيئا و
الثابت من حيث انه ثابت لا يكون علة للتغير كما يتسامحون في اقتضائها الحركة يجب ان
يلحقها ضرب من تبدل الاحوال وتحقيقه ان للحركة حيثيتين احداهما حيثية ذاتها وهي توسط
الجسم بين مبدأ المسافة ومنتهاها وهي بهذا الاعتبار ثابتة باقية من اول زمان الحركة
الى آخره والثانية حيثية النسب التي تلزمها وهي بهذا الاعتبار متجددة مقتضية غير
ثابتة فالحركة من الحيثية الاولى مستندة الى القوة المحركة دون الحيثية الاخرى فهذا
الحيثية مستندة الى تلك الحيثية لانا نقول الكلام في استنادها الى تلك بعينه
والحركة الطبيعية يجب ان يكون لها علة متجددة هي مجموع امرين احدهما ثابت وهي
الطبيعة وثانيهما متجدد وهي الوصولات الى حدود متوسطة متصلة بكون تلك الوصولات
حالات غير ملائمة للطبيعة والا لم تصر متروكة فتوجب الطبيعة بشرط وجود
تلك الحالات العود الى الحالة الطبيعية وعند حصولها تنقطع الحركة لانتفاء

الطبيعيات في الحركة والسكون

بعد حركة عنه أو من الحالات المتعددة وكانت العلل ذات جهتين جهة ثبات وجهة
تجدد كان المعلول باعتبار التوسط والقطع الثابت مناسب والمنقضي للمنقضي
ويمكن ان يقول الكلام في علة تجدد الحالات الغير الطبيعية كالكلام في علة تجدد
اجزاء الحركة لكن يجاب بأن الطبيعة مع كل حالة غير ملائمة علة للحركة ومع كل
حركة علة لحالة أخرى غير تلك الحالة لئلا يلزم الدور ولا تزال الحالات موجبة
للحركات والحركات معدة للحالات على الوجه المستمر الغير القار الى ان تعود الطبيعة
الى الحالة الطبيعية ويمكن الكلام في النفس بالنسبة الى الحركة الارادية وذلك
لان النفس في ذاتها ثابتة فمصاحباتها ثابتة ولا تكون الحركة الارادية مقتضى
النفس وحدها من انضمام امر اليها وذلك الامر ليس هو التصور الكلي لان نسبته
الى جميع الجزئيات على السوية بل التخيلات الجزئية المستتبعة للارادات الجزئية
المتجددة الموجبة لجزئيات الحركة ويحدث كل من الارادة والحركة بعد الاخرى على نحو
الاتصال كما عرفت في الحركة الطبيعية ولا يخفى على المتفطن انه كما لا يجوز ان يكون فاعل
الحركة ثابتا محضا فلا تتبدل حالا بعد حال كذلك حكم القابل لها فكل ما يقال في تصحيح
نسبة الحركة الى الفاعل يجب ان يقال مثل ذلك في تصحيح نسبتها الى القابل **فصل**
في الزمان مطالب هذا الفصل ثلثة الاول في التنبيه على انية الزمان الثاني في
تحقيق ماهيته الثالث في بيان كونه غير منقطع البداية والنهاية وقبل الخوض في المطالب
ينبغي ان يعلم ان الناس اختلفوا في الزمان اختلافا عظيما فمنهم من انكر وجوده عينياً

الطبعيات
فصل في اثبات الزمان

ومنهم من نفى وجوده اصلا الوهم والمثبتون لوجوده منهم من جعله جوهرا ومنهم
من جعله عرضا والقائلون بانه جوهر منهم من جعله جوهرا مجردا غير جسماني وفرقة
منهم زعمت انه الواجب الوجود لذاته تعالى ومنهم من جعله جوهرا جسمانيا هو الفلك
الاعلى والقائلون بانه عرضا اتفقوا على انه عرض غير قار ثم بعضهم قال انه نفس الحركة [illegible]
تفصيل المذاهب وامارة كل فريق فحجة المنكرين لوجوده امور الاولى انه لو كان
موجودا لكان منقسما والا لزم ارتفاع التقدم والتأخر عن الموصوفات وهو باطل
بالبداهة ولزم ان يكون وقت وجود الحادث ووقت عدمه واحدا فيلزم كونه موجودا
ومعدوما وهو محال واذا كان منقسما كان بعضه منقضيا وبعضه مترقبا اذ لو كان
حاصلا بجميع اجزائه لعاد المحال المذكور فيكون بعضه ماضيا وبعضه مستقبلا
وهما معدومان بوجه واما الآن الغير المنقسم المحوف فلم يكن له وجود اما عند ما
فلانه طرف الزمان والشيء اذا لم يكن موجودا امتنع ان يكون طرفه موجودا واما
عند مثبتيه فلان الطرف لا يوجد الا اذا وقع قطع لذي الطرف والزمان عندهم
غير منقطع من الجانبين والجواب ان الوجود المطلق اعم من الوجود في الآن و
في الماضي او في المستقبل ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم كما ان المكان اذا
كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في مكان او في طرف منه كذلك الزمان
اذا كان موجودا لا يلزم ان يكون موجودا في الماضي او في المستقبل او
في الآن الذي هو طرفه والحجة الثانية لو كان الزمان موجودا لكان

الطبيعيات في اثبات الزمان

الطبيعيات في اثبات الزمان

بعض اجزائه قبل البعض كاجزاء تلك القبلية لا تكون بالذات اما اولاً

فلان العلة من حيث هي علة واجبة الحصول مع المعلول وههنا يمتنع

حصول الجزء المتقدم مع الجزء المتأخر واما ثانياً فلان الجزء المفروض

علة اما ان يكون علة لماهية الجزء الآخر او للازم من لوازم ماهيته

او لامر عارض له او نقول هكذا اما ان يكون علية الجزء المتقدم لماهيته

او لازم من لوازم ماهيته او لامر عارض له فعلى الاولين يلزم كونهما متوافقين

في الماهية والا لزم كون العلة علة لنفسها وهو محال فكل جزء يفرض

في الزمان يجب ان يكون مخالف الماهية للجزء الآخر لكن الاجزاء الممكنة

الافتراض في الزمان غير متناهية ولتخالفها بحسب الماهية لا يتوقف

امتياز بعضها عن بعض على الفرض فما يمكن له من الاقسام الغير المتناهية

يجب ان تكون حاصلة بالفعل متمايزة فكل واحد من تلك الاجزاء غير قابلة

للانقسام والا لكانت له اجزاء متمايزة حاصلة بالفعل فلم يكن واحداً

وقد فرض كذلك هف فيلزم تركب الزمان من الآنات المتتالية المستلزم

لتركب الجسم من الاجزاء الغير المتجزية وقد بين بطلانه وعلى الثالث وهو

كونه علة لامر عارض لماهية الجزء المتأخر او كون عليته لامر عارض له

يلزم جواز صيرورة الغد امس والامس غداً وذلك محال وايضاً اذا كان الجزء

المتأخر مما يمكن ان يكون هو بعينه متقدماً كان حصول القبلية لوصف في عينه

الطبعيات في اثبات الزمان

في الزمان المتقدم وكذا القول في الجزء المتقدم فيلزم ان يكون للزمان زمان
هف فثبت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض ليس بالعلية ولا بالطبع
ولا بالشرف بعين ما ذكرناه ولا بالمكان وهو ظاهر فهو اذن بالزمان لان اصناف
التقدم منحصرة في الخمسة باتفاق الفلاسفة فيكون للزمان زمان وينتقل
الكلام الى ذلك الزمان وهكذا الى غير النهاية والجواب ان المتقدم والمتاخر
اذا لم يكونا جزئين من اجزاء الزمان يجب ان يكون اتصافهما بالتقدم
والتاخر لاجل اقترانهما بجزئين يكون احدهما قبل والآخر بعد واما اذا
كانا جزئين من اجزاء الزمان فلا يلزم ان يكون كل منهما في زمان آخر اذ التقدم
والتاخر من العوارض التي تعرض لاجزاء الزمان لذواتها لا لملاحظة
امر آخر معها فان التقدم والتاخر هو نفس اجزاء الزمان سواء كان المتقدم
والمتاخر هي او غيرها فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس القبل والقبلية
باعتبارين كما ان ذات الباري تع هو نفس الموجود والوجود باعتبارين والجوهر
الممتد في ذاته نفس المتصل والاتصال باعتبارين وكذا التاخر الزماني والمعية
الزمانية فان المعين اذا كانا جميعا غير جزء من اجزاء الزمان كان مناط المعية بينهما
امر ثالث هو جزء من الزمان واما اذا كان احدهما جزءا منه كان ذلك الجزء فان المعية
فيكون مع ومعية باعتبارين وان قيل فالزمان اذا كان بذاته متقدما ومتاخرا وكل
ما كان كذلك هو من المضاف فالزمان مجرد اضافة فنقول ليس مفهوم الزمان جزء التقدم

وان الحركة هو مقدار يقتضي التقدم والتأخر لذاته فهو لذاته من مقولة الكم ولكنه

لا انه يقتضي ان يكون معروضا لهذين الوصفين لا انه معنى الا التقدم والتأخر

كان الهيولى لما انها جوهر لكنها لما انها تقتضي القوة والاستعداد للاشياء

لا انها محض الاستعداد حتى تكون من مقولة الاضافة هذا ما ذكر في هذا المقام

ولكن انه يتوجه اشكال عليه بعض تلك الاجزاء لبعض نفسه فان كون بعضها

متقدما وبعضها متاخرا مع تشابهها وتساويها في الحقيقة النوعية لابد له

من امر زائد على ذاتها يكون سببا لامتياز بعضها عن بعض والا يلزم الترجيح

من غير مرجح والجواب بان اجزاء الزمان يمتاز بعضها عن بعض بذواتها التجدية

وهويتها غير مسلم فانه ان جاز هذا جاز ان يقال في كل شيئين من نوع واحد

انهما امتازا بذواتهما من دون مميز واجزاء الزمان اشتركت في الماهية والمحل

[interlinear gloss, illegible]

فلابد من مميز والحق في الجواب ان الزمان متصل واحد في الخارج ولا جزء

له بالفعل ولا بالقوة بحسب الخارج فلا حاجة الى مميز خارجي ليمتاز شيء منه عن

شيء واما بحسب الوهم والتصور فانه يمتاز بعض اجزائه عن بعض بالتقدم والتأخر

والقرب مما يوخذ في الوهم مبدأ والبعد عنه ولا يبعد ان يمتاز ايضا بنسب كوكبية

في الاجرام السماوية من مقابلاتها ومقارناتها وغيرها من الاوضاع التي حدثت

فيما بينها الحجة الثالثة ان للمعقول من الزمان ما به يتقدم الاشياء بعضها على

بعض ويتأخر بعضها عن بعض بالتقدم والتأخر اللذين يمتنع ان يوجد المتقدم

الطبعيات في اثبات الزمان

والمتاخر مرامعاً وهذا المعنی لوکان موجوداً لکان متعلقاً بالمادة الجسمانیة و
الحرکة والتغیر مع ان هذا المعنی یوجد فی غیر الجسمانیات والمتغیرات فان الباری
تعالی یصدق علیه انه قبل کل حادث عند عدمه ومع کل حادث عند وجوده
واذا قطعنا النظر عن سائر اقسام التقدم من العلیة والشرف والطبع وجردنا
النظر الی ذاته تعالی کان موجوداً مع عدم الحوادث وهو الآن موجود مع وجودها
فکانت قبلیته تارةً ومعیته اخری کقبلیة سائر الاشیاء ومعیتها واذا کانت
هذا النوع من القبلیة والمعیة فیما لایتغیر علیه الحرکة والتغیر فعلم ان حصول
التقدم والتاخر بهذا الوجه لایتوقف علی وجود الزمان المتعلق بالحرکة و
الجواب ان نسبة الباری تعالی الی جمیع الموجودات نسبةٌ واحدةٌ هی المعیة الغیر
الزمانیة ولایجد دولا تعاقب للزمانیات بالنسبة الی الباری القیوم فکانها
توجد بالنسبة الیه تعالی مرةً واحدةً امامنّة عانیها فلا فی زمان ولما کانت ابها
وکون فی زمانه فیعبر عن نسبته تعالی الی المبدعات بالسرمد وعن نسبته تعالی الی
الکائنات المتغیرة بالدهر کما یعبر عن نسبة المتغیرات بعضها الی بعض متی
واما تمسک من زعم ان الزمان واجب الوجود لذاته فهو ان الزمان یلزم من
فرض عدمه لذاته فرضه وکل مایلزم من فرض عدمه فرضه فهو واجب الوجود
لذاته اما الکبری فضروریة واما الصغری فلانا لو فرضنا عدم الزمان
قبل وجوده او بعد وجوده لکانت القبلیة والبعدیة زمانیة فقد لزم

الطبعيات
في اثبات
الزمان

من فرض عدمه فرض وجوده فتجويز العدم على الزمان متناقض والجواب
ان استحالة نحو خاص من العدم لذاته لا يقتضي استحالة مطلق العدم ووجوب
الوجود لذاته انما يمتنع عليه جميع انحاء العدم لذاته والزمان لا يأبى لذاته
ان لا يوجد اصلا وان ابى لذاته ان يعدم بعد كونه موجودا وانما ظن كون الزمان
جوهرا قائما بنفسه مفارقا عن المادة المنسوب الى افلاطون الالهي وشيعته
من الاقدمين منشاه التورع عن مضايق الشبه الواردة على مذهب المعلم
الاول من ان الزمان مقدار الحركة قالوا لا يقع في بحث ذات الزمان تغير اصلا
بالاعتبار نسبته الى المتغيرات فما لم يقع فيه شيء من الحركات والتغيرات لم يكن فيه
الا الدوام والاستمرار وان وقع فيها شيء منها حصلت لها قبليات وبعديات لا من جهة
التغير في ذات الزمان والمدة بل انما هي من قبل تلك المتغيرات واستصوبه الرازي
الامام حيث قال في شرح عيون الحكمة ان المتاخرين لما نصروا مذهب ارسطاطاليس في
ان الزمان مقدار الحركة لا يمكنهم التوغل في شيء من مضايق المباحث المتعلقة
بالزمان الا بالرجوع الى مذهب الامام افلاطون والاقرب عندي في الزمان والمدة
هو مذهب افلاطون وهو انه موجود قائم بنفسه مستقل بذاته فان اعتبرنا
نسبة ذاته الى ذوات الموجودات الدائمة المنزهة عن التغير سمي بالسرمد
من هذا الاعتبار وان اعتبر نسبة ذاته الى ما قبل حصول الحركات والتغيرات
فذلك هو الدهر الداهر وان اعتبر نسبة ذاته الى كون المتغيرات مقارنة معه

الطبعيات
في اثبات
الزمان

بل الدهر الزمان وقال ايضاً وثامنها هذا اولا لكون فهو الى المعالم البرهانية
الحقيقية اقرب وعن طلاب الشبهات ابعد ومع ذلك فالعلم التام ليس الا عند الله
تعالى والجواب ان هذا الظن مضمحل بما سيأتي من تحقيق ماهية الزمان وانها
مقدار المأخوذ متقدم ومتأخر في ذاته لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر بحسب
الذات وماهيته متعلق بامر متغير لذاته بعضه فائت وبعضه لاحق ومثل
هذا الامر الذي وجوده على سبيل حدوث امر وفناء امر لا يكون الا ماديا فالزمان
متعلق بالمادة بتوسط الحركة فلا يكون مفارقاً كيف ولو لم يكن الزمان
منقسماً في ذاته لكان الشيء الذي حدث الآن فهو قد حدث في زمن
الطوفان وح لا يكون بين الاشياء تقدم وتأخر وهو مما يبطله الحس وبالجملة
لو لم يكن في الموجودات شيء يكون متقدماً او متأخراً بالذات لا يوصف بالتقدم
والتأخر شيء من الاشياء بالعرض وذلك الشيء هو المسمى بالزمان واذا كان
الزمان منقسماً في ذاته استحال ان يتعلق وجوده بالمفارقات عن المادة لانه
لا شيء في عالم القدس فضلاً عن ان يكون هو نفس جوهر او انه مفارق عن
المادة ووهم من جعل الزمان جسماً هو الفلك الاعظم لزعمه ان كل شيء في الزمان وكل
شيء في الفلك والثاني ممنوع على تقدير حيثية لا يتم الا ان يقال لا يوجد في الزمان يوجد في الفلك
واما من جعل الزمان نفس الحركة فاستدل عليه بامرين الاول ان الزمان منقضٍ متجدد والحركة
كذلك والجواب اما اولاً فلان الموجبتين في الشكل الثاني لا تنتجان واما ثانياً فلان

الطبعيات في اثبات الزمان

ثم ووسط غير منكر ان التقدم والتأخر في الزمان بالذات وفي الحركة بالعرض كما هو
رأي الجمهور او بالعكس كما هو رأي بعض الناس ان من لا يحس بحركة لا يحس بزمان
والجواب انه لا يوجب الاتحاد بل ههنا وجوه من المغايرة والفرق
بينهما ايضا يمنع كونهما واحدا منها ان الزمان قد يوجد في حد الحركة السريعة وبالـ
عكس ومنها ان حركة تكون اسرع من حركة ولا يكون زمان اسرع من زمان
ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا ومنها ان جزء الزمان
زمان وجزء الدورة ليس بدورة ومنها ان الحركتين قد تتفقان في الزمان
دونه الاختلاف غير بانة الاتحاد ومنها ان السريع هو الذي يقطع المساوي
في زمان اقصر في حركة اقصر وكذا حكم الحركة الاولى الفلكية فهذه حجج
اصحاب هذه المذاهب الفاسدة في الزمان واجوبتها واما تحقيق ما ذهب
اليه اهل الحق فيه فيه برهانان اما الاول وهو المناسب لمسلك الالهيين
فهو ما ذكره الشيخ الرئيس في النمط الخامس من الاشارات فتقريره ان الشئ اذا
كان عدمه مع وجود شئ آخر واذا صار موجودا كان ذلك الشئ متقدما عليه باعتبار
اقترانه مع عدم هذا الحادث ومعه باعتبار اقترانه مع وجوده فتقدم الشئ المتقدم ليس
باعتبار نفس ذاته لان ذاته قد توجد مع ذات المتأخر على قبليته كالاب بالقياس

الطبعيات
في اثبات
الزمان

الى الابن ولى جوهر الاب قد يوجد متلبسا بالجوهر الابن واما قبليته للابن فهو توجد مع جوهر الابن ولكن قبليته زائدة على ذاته ولا باعتبار وصف لازم لذاته فانه ظا ايضا يظهر بطلانه بما ذكرنا من ان ذات المتقدم توجد مع زوال وصف التقدم وذلك عند كونه مقارنا بالوجود لما تقدم عليه فلو فرض عدم المتأخر فقد تكون بعد وجوده ايضا ولا باعتبار مركب من المتعارض فحوق المتقدم والمتعارض عن المتأخر فقد يتحقق هذه الهيأة التركيبية بعينها اذا فرضنا وجود الابن مع العدم الحاصل قبله بعد الوجود مع انه ليس بهذا الاعتبار متقدما على ابنه بل متأخر عنه ولا لذات الفاعل ولانه قد يكون قبل ومع وبعد والحاصل ان لعروض القبلية والبعدية من امر يكون عروضهما له لذاته اذ كل صفة يتصف بها شيء او اشياء لا بالذات فلا بد لها ان تنتهي الى ما يتصف بها بالذات لاستحالة التسلسل ولا يجوز ان يكون المعروض بالذات للقبلية والبعدية امورا متفاصلة غير منقسمة يقتضي كل منها لذاته سبقا على لاحقه ولحوقا لسابقه اذ لو فرضنا متحركا يقطع بحركته مسافة يكون بين ابتداء حركته وانتهائها قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة واذا تحقق قبليات وبعديات متصرمة ومتجددة على سبيل الاتصال والانطباق لاجزاء المسافة يجب ان يكون ما هو المعروض بالذات لتلك القبليات والبعديات امرا غير قار الذات متصرما ومتجددا على الاتصال بحيث يستحيل امكان العدم

الطبيعيات
في اثبات الزمان

واقرن دعنه ويكون جزء منه لى اته قبل وجزء آخر منه لذاته بعد ويمتنع لذاته

صيرورة القبل معه بعداً والبعد منه قبلاً وهذا هو المعنى بالزمان واما الدليل

الثاني المناسب لمسلك الطبيعيين فهو ما ضمه مقامه هذا الفصل الذى اشار اليه

ثم بقوله اذا فرضنا حركة واحدة فى مسافة على مقدار اى مرتبة من السرعة وابتدأت

معها حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا فى الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة لمسافة

اقل من مسافة السريعة والسريعة قاطعة لمسافة اكثر وربما اتفقتا فيه اخذا فيتفق

مقطوعاهما من المسافة واذا فرضنا معها اخرى على مرتبتها من السرعة واتفقتا فى الاخذ

الترك وجدتهما قاطعتين قدرا واحدا من المسافة وان ابتدأت احديهما ولم يبتدئ الاخرى لكن

تركتا او تكونان على عكس ذلك وجدناهما تقطع مسافة اقل مما تقطع الاخرى واذا كان

كذلك بين اخذ السريعة وتركها امكان اى امر ممتد يسع قطع مسافة معينة بسرعة

معينة واقل منها ببطوء معين وليس هو نفس شئ من المسافة او الحركة او السرعة والبطوء

فان كل واحدة منها تختلف مع الاتفاق فيه وتتفق مع الاختلاف فيه اعترض الامام الرازى

فى المباحث المشرقية على هذا البرهان بانه قد اخذ فيه السرعة والبطوء الملحوظ معهما

الزمان وكون الحركتين معا فى الاخذ او الترك وليست هذه المعية الا المعية الزمانية فلا

يمكن اثباتها الا بالزمان فقد اشتمل الدليل على الدور واجاب عنه بان المقصود بهذا البيان اثبات

حقيقة الزمان على الوجه المخصوص من كونه كمية الحركة وان العلم بوجوده من الاوليات ولهذا

ترك ذكر ماهيته حتى الماهية وكذا العلم بوجوده كاف فى القطع بتحقق هذه الامور والمناسبات فهمنا

الطبعيات
في اثبات الزمان

ان يقال ان الغرض ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات كونه مقدارا للحركة وذلك انما يحصل بعد توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان في الخارج وان المنكرين لوجوده في الخارج يعترفون بكون شيء مع شيء وبكون حركة اسرع من حركة وانما يتوقف ذلك على ملاحظة الزمان في الجملة سواء كان موجودا خارجيا او وهميا فيمكن ان يجعل ذلك ذريعة الى اثبات وجوده في الخارج والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها وذلك من البديهيات الغير المحوجة الى ملاحظة الزمان عينا او ذهنا والمأخوذ في البرهان انما هو هذا الاول

وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان فانه اذا اتصفت المسافة بعينها او كل من السرعة والبطؤ بعينه حصل امكانان متساويان لكل واحد منهما نصف الامكان المفروض اولا وايضا ان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الاخذ او الترك او فيهما جميعا والامكانات الواقعة بين احد تلك الحركات وتركها متفاوتة بالزيادة والنقصان وكل قابل للزيادة والنقصان بالذات فهو مقدار اذا كان متصلا او عدد ان كان منفصلا وذلك الامكان كذلك فيكون مقدارا اما انه قابل للزيادة والنقصان بالذات فلان العقل اذا نظر اليه وحده قابلا لهما مع قطع النظر عن الحركات والمسافات وغيرهما من الاشياء وهذا يدل على ان قبوله لهما انما هو لذاته وانه متصل واحد ولانه لو كان منقسما الى امور غير منقسمة لادى ذلك الى تركب المسافة من الاجزاء التي لا تتجزى

الطبيعيات في اثبات الزمان

ينطبق على الحركة المنطبقة على المسافة واذا ثبت انه مقدار فنقول كل مقدار

اما ثابت اي قار الذات مجتمع الاجزاء في الوجود معًا او غير ثابت وذلك الامكان مقدار

غير ثابت لانه لا يوجد اجزاؤه معًا لانه لو كان مقدارًا ثابتًا لكان اما مقدارًا للمسافة

او للمادة القريبة وكل منهما باطل اما على الاول يلزم كون جميع الحركات الواقعة في

مسافة واحدة او مسافات متساوية في ذلك الامكان وليس كذلك وعلى الثاني

يلزم كون زيادة المادة بزيادته ونقصانها بنقصانه ويلزم كون الاصغر جسمًا

اسرع حركة والاكبر ابطأ وفي الحالة بعكس ما ذكرناه لانه قال هذا المقدار لو كان

مقدارًا للمادة لكان بزيادته زيادة المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو اسرع اكثر اعظم

واعترض عليه صاحب المباحث المشرقية بان هذا اللازم ليس الاسرع ليس اعظم مما هو ابطأ

حتى يلزم ان يكون الاسرع اعظم بل هو في الاسرع اقل مما في الابطأ لان الاسرع هو الذي

يقطع المسافة في زمان اقل فالاوجه ان يقال لو كان هذا المقدار للمادة لوجب

ان يزداد المادة بزيادته فيلزم ان يكون الابطأ اعظم لان هذا المقدار في الابطأ

اعظم ويمكن توجيه كلام الشيخ بوجه لا يرد عليه شيء بان يقال معناه لو كان

هذا الامكان مقدارًا للمادة يلزم ان يكون ما هو الاسرع في الحركات الطبيعية

وهو الذي يكون مقدار جسميته اكبر لشدة الميل الطبعي فيه كما

سيجيء في موضعه يكون ازيد في هذا المقدار وليس كذلك بل الامر بالعكس

لان ما هو الابطأ فيها وهو الذي حجميته اصغر وميله اضعف يكون ازيد

في حد المقدار ففيه إمكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان فثبت
آنيته وأما المطلب الثاني الذي هو تحقيق ماهية الزمان فهو ما أشار إليه
بقوله وهو مقدار الحركة لأنه ثبت أنه كمية متصلة وكل كمية متصلة فهو إما
أن يكون مقدار الجسم أو لهيأة قارة من هيئات الجسم أو يكون مقدارا
لهيأة غير قارة ولا سبيل إلى الأول أي كونه مقدار الجسم أو لهيأة قارة
لأن الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدار الجسم أو لهيأة قارة قيل فيه
يلزم أن يوجد النوع بدون مقداره اللازم له إذ مطلق المقدار لازم لشيء
ذي المقدار كما يحكم به الفطرة واعترض عليه العلامة القوشجي في حواشيه
على بعض شروح هذا المختصر بأن الجسم إذا تحرك بالحركة الكمية تكون الكم الغير
القار منه أن الجسم الفرد لا يبقى للجسم ذو المقدار بدون مقداره وقد عليه كما هو
منقول في الحواشي الخضرية بأن الكم الذي يتحرك فيه الجسم ليس غير قار
لاجتماع أجزائه نعم أفراده الكمية حد الجسم غير مجتمعة وهذا لا يقتضي عدم قارية
فرد من أفراد الكم في تلك الصورة أقول الأولى في الجواب أن يقال إن الكم الذي
تحرك فيه الجسم له فرد واحد زماني بل منحصر بالشخص المتحرك فيه في زمان حركته
وأفراد آنية يتلبس المتحرك في كل آن بواحد منها فلا يلزم خلو الجسم عن مقدار
لا في الزمان ولا في الآن نعم إذا كان الزمان مقدار الأمر قار فإنه لا محالة يلزم
خلو ذلك الأمر عن مقداره في كل آن يفرض إذ لا يكون للزمان فرد آني أصلا

الطبيعيات في إثبات الزمان

وهو مقدار لهيأة غير قارة وكل هيأة غير قارة فهى الحركة هذا موافق لما ذهب اليه شيخ الاشراق من ان الغير القار بالذات منحصر فى الحركة والزمان غير قار بواسطة الحركة وعلى التقدير المذكور لا يلزم كون الزمان حركة وكونه مقدارا لنفسه واما ايراد النقض على كلامه بسائر الامور التى قد تحصل على سبيل التدريج كالمقولات التى يقع فيها الحركة وكحدوث السطح الغير القار والجسم التعليمى الغير القار فيما اذا قطع الجسم بشئ وكالخط الغير القار الحاصل من حركة الكرة على السطح المستوى على ما ذكر فى الحواشى الفخرية فمبنى على عدم التفرقة بين الاتصاف بالشئ بالذات والاتصاف به بالعرض واما ما اجاب به صاحب الحواشى عن نقض هذه النقوض بقوله لما كانت الحركة تدريجية لا آنية لا يحصل السطح الغير القار اذا قطع الجسم شئ اذ القطع تدريجى والحاصل فى كل آن من ذلك القطع امر منقسم لاستحالة الجزء فالحاصل فى كل آن مجتمع الاجزاء لا غير قار وحصول الخط من حركة الكرة على السطح ممنوع لما عرفت من ان نفى المماسة ووضع الملاقاة لا يكون فى آن بل لا يحصل الا بالحركة وهى فى زمان الحركة غير ملاقية للسطح كما ذكره الشيخ فى الشفاء فاقول فيه وجوه من الخلل غير خفية على من استحضر الاصول التى قد ذكرناها سابقا وما ذكره الشيخ فى الشفاء ليس الا نفى الملاقاة الآنية من الكرة للسطح فى زمان حركتها عليه لا نفى الملاقاة الزمانية بينهما فالزمان مقدار الحركة ولهذا من غفل عن الحركات غفل عن الزمان كما وقع لاصحاب الكهف لقوم

الطبيعات
فى اثبات الزمان

من المتكلمين على ما حكى المعلم الاول واما المطلب الثالث الذى هو كون الزمان غير مقطوع البداية والنهاية فهو قوله ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية تعرض زمانية ومعروضها الذات ليس احزاء الزمان لما ذكرنا من ان معروض هذا النحو من القبلية ليس نفس العدم الذى وصف بالقبلية لزوال هذه الصفة منه اذا تحقق بعد البعد ولا نفس شئ فرض سابقا غير اجزاء الزمان كالفاعل وغيره اذ قد يوجد مع البعد وبعده ايضا ولانه ليس مجموع وجود السابق وعدم اللاحق لا استلزام اجزائه قد يتحقق ايضا بعد البعد فثبت انه اذا فرض عدم الزمان قبل وجوده قبلية لا تجامع مع البعدية يكون الموصوف بقبلية عدمه نفس وجوده فيكون قبل الزمان زمان هف فعرض عدم الزمان يستلزم فرض وجوده وهذا معنى قول المعلم الاول من قال بحدوث الزمان فقد قال بقدمه من حيث لا يشعر به وكذا لو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون زمانية بالبيان المذكور فيكون بعد الزمان زمان هف ولما ثبت ان الزمان من عوارض الحركة والحركة من عوارض الجسم فالقول في الجسم والحركة كالقول في الزمان وهذه احدى الشبهات للقائلين بقدم العالم ويمكن دفعها بما تشبث به طائفة من المتكلمين من ان تقدم عدم الزمان على وجوده لا يجب ان يكون زمانيا

الطبيعيات في اثبات الزمان

لان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض آخر منها لا يكون زمانيا والا لزم
ان يكون للزمان زمان بل هو نوع آخر غير ما بالزمان وبالشرف والرتبة
والعلية والطبع فكما جعل نوع آخر من التقدم في الزمان حيث لا استدعى
زمانا فلينقل مثل ذلك في تقدم عدم الزمان على وجوده حتى لا يلزم ان يكون
ذلك التقدم زمانيا لانك قد علمت ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض
زماني كيف وقد ذكروا ان مصداق الحمل ومطابق الحكم بهذا النحو من التقدم
هو نفس بعض اجزاء الزمان بلا ملاحظة امر آخر غيرها ولان ان
الحوادث الماضية يتطرق اليها الزيادة والنقصان وكل ما كان كذلك فله بداية
فللحوادث الماضية بداية لان المحكوم عليه بالزيادة والنقصان يجب ان يكون
موجودا ومجموع الحوادث من حيث هو مجموع لا وجود له في الخارج ولا يحكم
عليه حكما ثبوتيا خارجيا ان يقال ان قالوا لا نسلم ان الزمان لو كان له
بداية وجب ان يكون له عدم قبل وجوده اذ التناهي في المقدار سواء كان قارا
او غير قار لا يستدعي المسبوقية بالعدم فكما ان تناهي البعد المكاني في مقداره لا يستدعي
كونه مسبوقا بالعدم فكذلك حكم تناهي الزمان فان مجرد تناهيه لا يوجب مسبوقيته بعدمه
سابق عليه وكما ان تناهي الفلك الذي هو محدد الجهات المكانية لا يستلزم تاخره
عن امر متقدر موجود او موهوم خارج او وراء تاخرا مكانيا فكذلك تناهي الزمان
الذي هو محدد الجهات الزمنية وعرش الزمانيات لا يستلزم تاخره عن امتداد

الطبيعيات في اثبات الزمان

اللمعات في اثبات الزمان

وعلى هو موهو او موجود مقارن لشئ او غير مقارن له تاخرا ما او ان
ان الوهم يعجز من ادراك تناهيه كما يعجز عن ادراك انه ليس وراء الفلك
الاعلى شئ لا خلاء ولا ملاء واما ثانيا فهو ان الزمان لما كان امرا متصلا موجودا
في الخارج كما سياتي فيجري فيه اكثر البراهين المذكورة في تناهي الكميات
من التطبيق والتضايف والوسط والطرف والحيثيات والاعتداد بعدم وجود
اجزائه مجتمعة غير مجد في نفي جريان تلك البراهين لانه وان لم يجتمع اجزاؤه
في حد واحد ولم يحصر بعضها مع بعض في مدارك المحبوسين في مطمورة
الزمان المسجونين في سجن المكان لكنها في الواقع موجودة بوجود واحد متحقق
وبالنظر الى المبادي العالية على الزمان والمكان وما هو اعلى منها مجتمعة
التحقق متوافقة الحصول اذ لا فقد ولا غيبة هناك الا للا متمر
المستحيلة بل كل ما يكون وجوده تدريجيا بالقياس الى زماني فهو
دفعي بالقياس الى المراتب الرفيعة وكذلك كل ما هو غائب عن مكاني
فهو حاضر عندهم والتجدد والتصرم والحضور والغيبة انما تتحقق في
الزمان والمكان بالنسبة الى الزماني الآخر والمكاني الآخر واما بالنسبة الى
القدوس الحق وصقع من الملائكة فلا يتصور شئ منها بوجه من الوجوه
واذا كان الزمان في الواقع وبالقياس الى المفارقات والحق الاول موجودا
متصلا قارا فلا مجال لمنع جريان تلك البراهين ولقائل ان يقول

الطبيعيات في اثبات الزمان

لما كان التناهي والنهاية من باب المضاف والمتضايفان متى كان احدهما بالفعل كان الآخر بالفعل وان كان بالقوة كان بالقوة فنقول ان كان للزمان نهاية في الوجود كانت نهايته لا محالة آنا فلا يخ اما ان يكون وجود الآن مع الزمان مقارنا له فيكون للزمان معه ومقارنة في الوجود مع الآن وهذا باطل لان الزمان منقسم والآن غير منقسم فكيف يكون بينهما مطابقة واما ان يكون وجوده متقدما على وجود الزمان فيكون الآن بالفعل حيث يكون الزمان بالقوة مع انهما متضايفان والمتضايفان لا يكون احدهما بالفعل والآخر بالقوة وهذه التتمة قد سنحت لي في سابق ايام التحصيل وقد عرضتها على استاذي ادام الله علوه ومجده وما فاد ان الزمان على تقدير التناهي لا يلزم ان يكون له طرف بالفعل وان التناهي قد يطلق بمعنى قطع الامتداد في جهة تماديه وقد يطلق بمعنى تناهي العدد العارض للمقدار بسبب تجزيته باجزاء متساوية وقد يصادق المعنى الثاني الاول كما في محيط الدائرة فليكن الزمان ايضا من هذا القبيل هذا واقول يمكن الجواب عنها بوجوه الاول انها منقوضة بالحركة الحادثة فان بدايتها ان كانت موجودة فلا يخ اما ان يكون التي هي بدايتها موجودة معها وهو محال لامتناع المطابقة بين بداية الحركة وبينها

وان لم تكن موجودة كان احد المتضايفين بالفعل والآخر بالقوة
فيلزم ان لا يكون شئ من الحركات متساوياً هف الثاني ان المضاف
قد يكون بسيطاً حقيقياً لا يكون له معنى غير نفس الاضافة وقد
يكون ذاته من مقولة اخرى قد تعرضها الاضافة وهو المضاف
المشهوري فنقول لكل من الزمان المتقدم والآن الذي هو طرفه
حقيقة سوى كونه مضافاً وهما باعتبار ذاتيهما لا يجب ان يكونا
معاً في الوجود والاضافة انما تعرض لهما في العقل ولا استحالة
في وجودهما دفعة في العقل الثالث انا لا نسلم ان الآن له
مفهوم محصل بل لا معنى له الا قطع الزمان وهو امر سلبي فعلى
تقدير تناهي الزمان لا يكون له فعلية الوجود حتى يجامع وجوده
مع عدم الزمان والاضافة انما تعرض له باعتبار تحققه
في العقل وقد قلنا انه لا محذور في اجتماعه مع الزمان دفعة
في العقل واما ما تمسك به رئيس الفلاسفة في كتبه كالشفاء
والنجاة والتعليقات والمبدأ والمعاد من انه لو كان الزمان
حادثاً لكان فرض حركتين متفاوتتين تنتهيان مع بداية
الزمان اما ان يكون ممتنعاً او ممكناً فان امتنع
فذلك الامتناع ان كان عائداً الى ذات المقدور

لزم انتقال الشئ من الامتناع الى الامكان الذاتى وان كان ماخذًا الى قدرة الله تعالى لزم انتقاله من العجز الى القدرة وكلاهما محال واذا هذا الفرض ممكن فنقول اما ان يمكن ان تبتدئ الحركتان العظمى والصغرى معًا وتنتهيا او لا يمكن ومحال ان تبتديا معًا وتنتهيا معًا فلا بد من ان تتخلف الصغرى عن الكبرى بشئ فما تخلف به عنها هو مقدار ذو تقدم وتأخر وهو الزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير النهاية وامكان وجود الحركات المختلفة يستدل بوجود المدة على وجود الحركة والمتحرك وهو ليس مسلكًا برهانيًا بل مبناه على قانون الجدل واما يصح المخاطبة به مع بعض المتكلمين من المعتزلة حيث يضعون امتدادًا ثابتًا بين الاول تعالى وبين خلق العالم يسمونه اللاوجود كما يضعون فوق محدد الجهات خلاءً غير متناه وان للخصم ان يقول على تقدير تناهى الامتداد الزمانى يكون فرض وجود الحركة فى اللازمان كفرض وجود الممتنعات بالذات وان الانطباق على الزمان ماخوذ فى المفهوم من طبيعة الحركة والممتنع بالذات لا يكون مما يتعلق به القدرة اذ المصحح للمقدورية هو الامكان وليس قبل الزمان كمية موجودة

الطبعيات
فى اثبات
الزمان

او موهومة حتى يتمكن العقل من فرض وجود حركة او حركات
ويقابل هذا وامثاله من مخترعات الوهم وخرافاته فكما ان
للوهم ان يتصور الظاهر من الفلك الاعظم كرتين محيطتين
بالعالم بان السطح الباطن من كل منهما السطح الاعلى من العالم
بحيث يكون ما بين سطحي احدهما ذراعا وما بين سطحي الاخرى
ذراعين ومثل التوهم لا يوجب تقديرا متدا دخلاء او مليء
فوق المحدد فكذلك حكم فرض الحركتين المختلفتين قبل وجود
الزمان لا يقتضي مدة ثابتة او عدما مستمرا او كما ان
فرض الكرتين على الوجه المذكور محال فكذلك فرض الحركتين
محال والشيخ ايضا لم يستعمل هذه الحجة على انه نظر حكمي
بل على انه مسلك جدلي مسكت للخصم كما يظهر من
كلامه حيث قال في الهيات النجاة ان المخالفين يلزمهم ان
يضعوا وقتا قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا في الماضي
بلا نهاية وهو بيان جدلي اذا استقصى قاد الى البرهان

تم الفن الاول فيما يعم الاجسام

الطبعيات في اثبات الزمان

7952

بسم الله الرحمن الرحيم

التقريظ الاول

تقريظ المتأمل المستدل لساتذة الهند مولانا المعظم الاعظم ملك العلماء كهف الورى امام المتأخرين مقدام المتقدمين خاتم [illegible] المتكلمين [illegible] الحق القيوم ذي ايد الطولى في العلوم اعلما اكرمنا مولانا محمد نظام الدين الانصاري السهالوي اللكهنوي جعل الجنة مثواه وجعله من متوباته [illegible]

قوله والمائية ان مربع قطر [illegible] ان النسبة المكررة عبارة عن نسبة وحدات بين شيئين صغير وكبير ثم وصلات بين تلك [illegible] [illegible] [illegible] نسبة [illegible] ان المركب [illegible] الى الكبير ونسبة ثانية الى الثالث كنسبة ذلك الصغير الى الكبير فيقال لهذه النسبة بالنسبة الى الآخر [illegible] المكررة [illegible] آخر ونسبة [illegible] الى آخر [illegible] النصف فيكون مربع الصغير نصف [illegible] [illegible] مربع الوتر يساوي مربعي الضلعين واذا الضلعان متساويان والمربعان متساويان وكل واحد منهما نصف مربع الوتر فهو ضعفه [illegible] نسبة [illegible] موجودة في المربعين مع التكرير المثنى يلزم ان يكون مربع الوتر ممدا في الضعفية والنسبة المثناة وهذا الايكاد [illegible] [illegible] كل عددين متفاوتين متوازيان معنى ان [illegible] وهو الواحد فيكون الاقل [illegible] الاجزاء من الاكثر [illegible] [illegible] ان هذه النسبة اذا كررت لم تعلم [illegible] ان يكون بين شيئين لا يكونان متوافقين وهذه خاصة المقدار الاتصالي

التقريظ الثاني

تقريظ الرجال من صاحب القوة القدسية الامام حجة الله في الارضين قدوة الفضلاء والمحدثين ذي اليد الطولى في العلوم العقلية والنقلية الشيخ عبد العزيز الدهلوي قدس الله سره [illegible]

قوله [illegible] مربع القطر [illegible] بيان ذلك [illegible] الى مقدمة [illegible] هندسية وحسابية [illegible] للعدد [illegible] مربع قطر [illegible] حاصل [illegible] في [illegible] ضرب الضلع [illegible] شكل العروس لان قطر المربع وتر للزاوية القائمة من [illegible] [illegible] شكل العروس ان كل [illegible] قائم الزاوية [illegible] وتر الزاوية القائمة [illegible] مربع الطرفين [illegible] وتر الزاوية القائمة يساوي [illegible] الضلعين [illegible] الكلام في المربع [illegible] مساوية [illegible] الطرفين [illegible] نسبة [illegible] [illegible] تثنية [illegible] سبيل التكرير [illegible] الطرف [illegible] المربع [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مثلا [illegible] [illegible] [illegible] العشرة [illegible] خمسة وعشرين [illegible] [illegible] لا يمكن [illegible] النسبة [illegible] [illegible] الواحد ولا يمكن التكرير [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والوسط [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] والصغر [illegible] [illegible]

العروس ثم لاحمل هذا القطر ضلعه مربع آخر يكون قطره ضعف واربعمائة وهو عشرون وغير ذلك يكون بين اضعف بمثل وتدبرت بين ضلعين
ويمكن ان يكون عدد اصليا لكن يجب القسمة وبين الاجزاء التي لا تجري عند القائلين بها موجودة بالفعل متناهية او غير متناهية يجري في
الحد متناهيا او غير متناه فلا يتحقق فيها نسبة عددية وهذه النسبة ليست عددية فيجب ان لا يتحقق في الاجسام على تقدير تركبها من الاجزاء
نسبة ليست عددية ولكن المقدمات ان تركب الاجسام من الاجزاء يستلزم انقسام الجزء وهو ممتنع ايضا يستلزم ان لا يتحقق هذه النسبة فيها
يعني القطعي الهندسي **قوله** نسبة اذا ثبت بالتكرير اي تثنية النسبة بالتكرير عبارة عن اشتراك تلك النسبة مرتين اي لا مقدار يكون بين
القطر حاصل ضلع المربع ولو طلب القطر الى الضلع مرتين مرة في الاصل الى المربع ولذلك القطر وقطر الى مربع المربع الذي هو ما سطر منه واحد
في الاعداد نسبة تتوصل الى النسبة لها نسبة ثلث ثلث حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلاثة والكل فيحصل في تثنية النسبة الحاصلة من ذلك
ويكون نسبة الواحد من الطرفين الى الوسط كنسبة الوسط الى الطرف الاخر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثاني من مربعه الى نسبة
مثناة **قوله** ليس هذا الدليل لضرورة النسبة الصحيحة **قوله** نسبة المربع الى المربع يعني ان نسبة المربع الى مربع ضلعه الى الضلع مثناة
وكذا الضلع نسبة مثناة لنسبة الوتر الى الضلع ان كان الى الضلعية نسبة الوتر لذلك والى الضلع مساواة الى الضلعية **قوله** مثناة بتكرير اذا كانت
لها ولا تثنية نسبة الاول الى الثاني نسبة مثناة او نسبة الاول الى الثالث مثناة والثاني فيحصل نسبة من تثنية نسبة اخرى يكون بينهما اوسط
وسطى النسبة وان نسبة الواحد الى التسعة يكون تثنيت لنسبة حصلت من تثنية نسبة الواحد الى الثلاثة ونسبة الواحد الى الاثنين صحيحة فلو تحقق
بينهما عدد امكن ان يكون نسبة الواحد اليه بعد تثنية نسبة الواحد الى الاثنين وليس كذلك فليس والاعداد نسبة يحصل من تربيعها الصحيحة
مما مقدارية فلا يتوهم ان الصحيحة تتحقق بين الاعداد كما في الاثنين والاربعة مثلا ويتحقق بين جزئيها الاعداد لان المعيار بحاد تتكرر ولا تتحقق بين
الواحد ومخرج الكسر وسطى النسبة توجد النسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين وكذا كل عددين على تلك النسبة وان لم يوجد عدد بين المقدار
ومخرج الكسر كالواحد والاثنين اوجد ولم يكن واسطة كالواحد والثلث لم يوجد هذه النسبة تحصل من تكريرها نسبة الطرفين الصحيحة والثلثية
في الاعداد لا يحصل من تربيع نسبة مع عودة الى الربعية اذ وحد بين الواحد والاربعة اثنان ونسبة الواحد اليه كنسبته الى الاربعة وهي النسبة الى الضعف
وهي نسبة الواحد الى الاربعة **قوله** ولم يكن بين الاثنين والواحد عدد يعني ان نسبة الاثنين الى الواحد صحيحة وليست مثناة لنسبة عددية
وليس بين الواحد والاثنين عدد فلم يوجد في الاعداد نسبة تكون مثناة لنسبة عددية اذ الواحد والاثنان اقل عددين احدهما ضعف الاخر
يعدان جميع الاعداد التي تكون بينها الضعفية كما في شكل العشرين من المقالة السابعة ان نسبة العدد وذات يجب تحققها في الواحد والاثنين
عشر من المقالة التامة اذا تحقق من عددين عدد على تلك النسبة والثاني على تلك النسبة وان قيل سلمنا ان الواحد والاثنين ليس بينهما
عدد صحيح لكن يجوز ان يكون بينهما عدد كسر عددي وهو الواحد مع النصف مثلا او الثلث او الخمس او الواحد مع جزء من قبل الوتر كما
تكلم عن هو وكسر بالمراد من عدد الكسر وكسر مساويا للسطح الطرفين الذي هو عدد صحيح في التاسع عشر من مقالة تاسعة في
تلك الاعداد متناسبة مربع الوسط مساو لسطح الطرفين فلو كان نسبة الضعفية لا تكون مثناة لنسبة عددية فليس نسبة القطر الى الضلع عددية
قوله من النسب التي تختص بالمقادير دون الاعداد وهي النسبة الصمية لان النسبة بين مقدارين بالزيادة والنقصان محصورة في الصمية والعددية
لانه ان لم يوجد لها عاد مشترك اي جزء مقدار يعدهما باسقاطه منها مرة بعد اخرى فهي نسبة صمية وان وجد لهما عاد كذلك فهي نسبة عددية
واذا لم تكن نسبة قطر المربع الى ضلعه عددية لا محالة تكون صمية **قوله** فتحقق النسبة الصمية في الاجسام دليل على انها لا توجد فيها يكون
فيها عد مشترك ولو لم تكن متصلة قابلة لانقسامات غير متناهية لتحقق الجزء الذي ينتهي اليه القسمة فيكون عادا مشتركا وقيل ان لا تنافي
القول بالانقسامات الغير المتناهية بالقوة وهو ما يلزم من هذه الحجة فيبقى مذهب النظام داخلا فيما الزم من هذه الحجة اجيب بان النظام وغيره
من الحكماء التزموا القول بالاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية فلو وجد عاد مشترك في الاجسام لا تتحقق نسبة صمية ومنه لا يلزم الاتصال بالمعنى
المراد للحكماء وتوضيح هذا الدليل ان هنا ثلث مقدمات احدها ان حاصل ضرب قطر الشكل المربع في نفسه ضعف حاصل ضرب الضلع في نفسه
الثانية مستدلة من شكل العروس كما مر انها ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع مثناة بالتكرير وهذه المقدمة مع استنادها الى الاول
دليل من وجه لانها اذا فرضنا عددين احدهما اربعة والاخر ستة عشر وفرضنا عددين اخرين احدهما نحو مثل المربعين
كالثلاثة والعشرة ومن نسبة خمسة وعشرين الى مائة كنسبة خمسة الى عشرة لكن مثناة بالتكرير اي بالغة حد الضعف بسبب التكرير ثبت بها انهما
المتناسبتين ان للقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت هذه النسبة بتكريرها صارت ضعفا واحتمل ان يكون بين الصحيحة مع التكرير وثالثها ان نسبة الصحة
مع التكرير لا يمكن تحققها في الاعداد الا في الاثنين بضعف الواحد والتكرير اذ لا بد في التكرير من وسط يكون حاصله النسبة اولا ولا واسطة بين الواحد
والاثنين ولم تتحقق هذه النسبة بين الواحد والاثنين لم تتحقق في شيء من الاعداد لان النسبة التي توجد في الاثنين مع الواحد لا توجد في غيرها
فلو كان في اصحابها النسبة الصحيحة مع التكرير لكان فيما اتصل بذلك فلما لم توجد فيما علم انها غير متحقق في اصحابها بل هذه النسبة ليست
عددية واذا كان الجسم مركبا من اجزاء لا تتجزى كان كل جزء منها بمنزلة الواحد الغير المنقسم فتكون بمنزلة الاعداد ومقتضى هذه القاعدة
يتحقق فيها نسبة صحيحة مع التكرار في الاعداد مثلا اذا فرضنا مربعا كل واحد من اضلاعه عشرة اجزاء كان قطره جذر مائتين بحكم العروس ثم اذا
فرضنا ذلك القطر ضلعا لمربع آخر كان قطره جذر اربعمائة وهو عشرون بشكل العروس ومما كان الاثنان ضعف الواحد لم يتحقق
عدد بينهما يكون مثناة هو الضعف بدون الكسر وبالجملة لا شيء في الاعداد مربع عددا ولو فرض انه يكون بين من الضلع لكونه بعد
البعض من مربع ضلع مثناة اربعة من مثنى الضلع واذا كان الضلع مثلا اثنين فيجب ان يكون الوتر اربعين من اثنين لكنه لا يتم ستة لا ن
مثنى الثلثة ستة ومثنى الاثنين اربعة والستة ليست ضعف الاربعة وهكذا اقس

التقرير الثالث

[illegible] المتقدمين والمتأخرين والمتقين بين تقويد باتأييد الازلي مولانا مولوى عبد العلي [illegible]
[illegible] المذكور [illegible]
[illegible]
من نسبة الاربع [illegible] الضعف [illegible] بالعرض فلا يكون الثاني مربعا [illegible]
[illegible] في الشكل العشرين ان كل ثلثة اعداد متوالية على نسبة ويكون الاول مربعا وكان الثالث مربعا [illegible] ليس مربع عددى [illegible]
عددى [illegible] التاسعة ان الاعداد المتوالية على نسبة المتصلة من الواحد الى نهاية فالاول [illegible]
[illegible] المراتب الشفعية فلو كان بين العددين نسبة الصحيحة والسمية [illegible]
الوترية [illegible] المرتبة [illegible] الشفعية [illegible] يكون [illegible] مربعا ولا يكون الضعف مربعا [illegible] المرتبة الشفعية [illegible]
[illegible] القطر والضلع [illegible] نسبة مربعها [illegible]
فيكونان متشابهين [illegible] لما بين اقليدس في الشكل السابع من المقالة العاشرة [illegible] لم يكن نسبة مربعي الخطين كنسبة عدد
مربعين [illegible] الى شرح دليل الشارح الذي ذكر المحقق الدواني ولتقدم معنى [illegible] المشاركة [illegible]
بين مقدارين او عددين واذا فرض على تلك النسبة مقدار ثالث او عدد ثالث بحيث يكون نسبة الثاني اليه كنسبة الاول الى الثاني [illegible]
مقادير او اعداد متناسبة بحيث يكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث ونسبة الاول الى الثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مثناة [illegible]
[illegible] المعروفة [illegible] النسبة [illegible] مثناة تلك النسبة [illegible] ان نسبة الاول الى الثالث [illegible] هذه النسبة [illegible]
[illegible] وكان بين مقدارين او عددين [illegible] نسبة [illegible]
[illegible] بحيث يكون نسبة الثاني منها اليه كنسبة الآخرين [illegible] الاول والثالث مع ملاحظة الواسطة نسبة مؤلفة من تينك
النسبتين [illegible] النسبة المؤلفة [illegible] النسبة المثناة [illegible] النسبة الحاصلة من اضافة نسبة [illegible]
[illegible] قطر المربع [illegible] المتساوى الساقين [illegible]
[illegible] الوتر القائم المذكور [illegible]
اقليدس في المقالة [illegible] نسبة المربع الى المربع [illegible] نسبة الضلع الى الضلع مثناة [illegible] بين القطر والضلع [illegible] مثناة [illegible]
[illegible] الضعفية [illegible] الى الضعفية [illegible]
الواحد والاثنين [illegible] وليست مثناة لنسبة عددية واذا لم يكن نسبة الاثنين الى الواحد مثناة لنسبة عددية لا يكون [illegible]
[illegible] مثناة لنسبة عددية [illegible] الواحد والاثنين اقل عددين على النسبة الضعفية [illegible]
[illegible] يظهر من الشكل العشرين من المقالة السابعة [illegible]
[illegible] المقالة [illegible] عددين [illegible] على النسبة [illegible] تلك النسبة [illegible] بين عددين نسبة [illegible] مثناة لنسبة
عددية [illegible] يكون بين الاثنين والواحد [illegible] الواحد والاثنين مثناة لنسبة عددية [illegible]
الواحد [illegible] الاثنين [illegible] عددية يكون نسبة الاثنين [illegible] الى الواحد [illegible]
[illegible] لم يكن تلك النسبة مثناة [illegible] بين الوتر والضلع مثناة لنسبة عددية ولا
[illegible] الاثنين والواحد [illegible] الضعفية [illegible]
من هذا الدليل [illegible] ليس بين الاثنين والواحد واسطة [illegible]
[illegible] الطرفين [illegible] من المقالة السابعة [illegible] متناسبة [illegible] الوسط
[illegible] النسبة [illegible] الضعفية [illegible] نسبة عددية [illegible] النسبة [illegible] الضلع
[illegible] النسبة [illegible]
غير متناهية [illegible]
[illegible] الاقسام حاصلة بالقوة [illegible]
[illegible] الاجزاء التي لا تتجزى غير متناهية [illegible] نسبة صمية [illegible] الاتصال [illegible]
[illegible] الحالة [illegible] الفردة [illegible]
[illegible] الرسالة [illegible]
[illegible] النسبة الصمية [illegible]
[illegible] نسبة [illegible] الضلع [illegible] الضعف [illegible]
[illegible] النسبة عددية [illegible] الواحد والاثنين [illegible] نسبة صمية [illegible]
[illegible] الضعفية وكل نسبة [illegible]
[illegible] الواحد والاثنين [illegible] نسبة السطحية [illegible]
[illegible] تلك النسبة [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] هذه النسبة [illegible]
[illegible] الاعداد على نسبة الضعفية [illegible] ليس بين الواحد والاثنين وسيطا

زائد والواسطة منتفية في التركيب مشتملا على مثل الواحد وغيرها وعلى هذه الصفة لم توجد بعد النسبة الصحيحة ونسأله الهام الصواب واليه المرجع والمآب حطه

التقرير الثامن

تقرير المقام من الفاضل الاجل مولانا نور الاسلام المصطفى آبادي **قوله** والثانية ان مربع قطر مربع ضعف مربع ضلعه ان قطر المربع وضلعه كل منهما جذر لمربعه فالقطر جذر المربع المضاف في عبارة الشيخ والضلع جذر المربع المضاف اليه بيان ذلك انه لاصول ان نسبة كل مربع الى مربع آخر بعينها تكون مثناة لنسبة بين جذريهما يعني اذا توسط بين الجذرين نسبة كالنسبة مثلا يوجد بين مربعيهما مضاعف تلك النسبة الى نصيبها اعني نصف النصف ونسبة المضعفية تسمى اصل النسبة والثانية مثناتها واذا فرض جذ احدهما مثلا اثنين والآخر اربعة والاول نصف الثاني يكون مربع الاول وهو الاربعة نصف نصف مربع الثاني اعني ستة عشر ولو فرض الآخر ستة والاول ثلث الستة فيكون مربع الاول وهو الاربعة ثلث ثلث مربع الثاني اعني ستة وثلثين وهذا هو تثنية النسبة مثناة وثبت بالعروس ان النسبة بين قطر المربع وضلعه نسبة اذا ثنيت بالتكرير اي اضيف الى نفسها صارت ضعفية فعلى تقدير تركيب المقدار من الاجزاء يكون القطر والضلع ايضا مركبين منها فيجب ان لا يكون بينهما الا نسبة عددية يكون مثناها ضعفية والمثنى من نسبة عددية تكون كذلك اي يكون مثناه ضعفا وبطلان اللازم يستدعي بطلان الملزوم ويبين بطلان اللازم بقوله ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف وقد يساعده الملازمة بيان ذلك عليه ايضا تقريره **قوله** لما لم يكن بين الواحد والاثنين اذ يرد عليه منع ان الاول انه لا نسلم ان لا واسطة بينهما اذ بينهما وسائط لا تحصى كالواحد مع النصف او الثلث او الربع والعدد والامتناع الكسر على اصل الجزء مدفوع وبان الكلام في العدد دون المعدود ولا شك ان العدد على كل تقدير مع قطع النظر عن المعدود يصلح لانتزاع الكسر وايضا اذا قسمت الثلثة على اثنين يحصل ذلك بعد نسبة الواحد الى اثنين صورة النصف والثاني سلمنا ذلك لكن لا نسلم الملازمة وانه يجوز ان لا يكون بين الواحد والاثنين عدد مع تحقق تلك النسبة الاصل في غيرها من الاعداد وتقريره على وجه يسلم المنعين ويتم الاستدلال من البين انه لو وجد بين اي عددين كان نسبة يكون مثناها ضعفا لكان احدهما اقل والآخر اكثر ضرورة فيقسم ذلك الاكثر على الاقل فيكون نسبة الخارج الى الواحد كنسبة المقسوم الى المقسوم عليه على ما يشهد به معنى القسمة فبين ذلك الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا فيكون النسبة بين مربعيهما ضعفية لا محالة لان النسبة بين المربعين مثناة لنسبة بين الجذرين وقد وضح ان مثناها هو الضعف فاذا ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج اثنين حتما اذ لا ضعفية بين الواحد وغيره الا اثنين واذا ثبت ان الخارج كان جذر الاثنين فوجب ان يكون عددا صحيحا لكونه جذرا لعدد صحيح اعني الاثنين وان تكون واسطة بين الواحد والاثنين لان نسبة كل مربع الى جذره كنسبة ذلك الجذر الى الواحد والثلثة متناسبة والجذر واسطة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد لم توجد بين الاعداد نسبة مثناها هو الضعف وذلك ما اردناه اولا وبمثل ذلك يمكن ان يقام البرهان في كل نسبة لم يكن مخرجها مجذورا والجذر داخلا على انها ليست مثناة نسبة عددية مثلا لو وجد بين اي عددين كان نسبة يكون مثناها عشرا لكان احدهما اقل والآخر اكثر فبعد القسمة يتحقق بين الخارج والواحد نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت عشرية فيكون النسبة بين مربعيهما عشرية بالضرورة كما مر فاذا ان مربع الواحد واحد فيكون مربع الخارج عشرة اذ لا عشرية بين الواحد وغير العشرة واذا ثبت ان الخارج جذر العشرة فوجب ان يكون عددا صحيحا واسطة بين الثلثة والاربعة لان مربع الثلثة ولو وزنا دون عشرة ومربع الاربعة وما فوقها يزيد عليها ولما لم يكن بينهما عدد لم يوجد بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو العشر وذلك ما ادعاه

التقرير التاسع

التقرير الانيق لقدوة الفضلاء اسوة الكملاء الذي اتفق على فضله الحب والعادي الاستاذ لكل حاضر وبادي مولانا محمد عبد الحق العمري الخيرآبادي عمه الله بالنعم والايادي — ولنقدم قبل بيان المطلوب عدة مبادي مهندسية ومنها حسابية يتوقف تصوير المطلوب عليها ونوردها مجملا قدر ما يحل به المقصود وتفصيلها موكول على موضعها الاول ان الاعداد الصحيحة اذا نسب بعضها الى بعض آخر منها فالعدد الكثير يسمى بالنسبة الى اقلها كسرا له وهو وان كان في نفسه عددا صحيحا الا انه بالنسبة اليه يقال انه كسر لذلك والواحد لا يكون له كسر وهو لا يكون مخرجا الكسر لعدم كونه عددا صحيحا فيسمى الكسر من النصف فما الى العشر يسمى كسورا منطقة وما سواها يسمى كسورا اصمية ويعبر عنها باسم الجزء فيقال جزء من احد عشر وجزءان من ثلثة عشر وغير ذلك الثاني ان كل نسبة عددية فلها مخرج والمخرج هو اقل عدد يكون ذلك الكسر صحيحا فمخرج النصف الاثنان ومخرج الربع الاربعة ومخرج الخمس الخمسة وهكذا وانما اقل عدد لان مخرج ما هو من الكسور هو اكثر والواحد لا يكون مخرجا الكسر من الكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيح الثالث ان الكسر عند اهل الحساب اما مفرد وهو ان يوجد بلا تكرار كالنصف والثلث وغيرهما واما مكرر وهو ان يوجد اكثر من مرة واحدة سواء كان مرتين او اكثر كالثلثين وثلثة اخماس ونحو ذلك ومخرجه هو مخرج المفرد واما معطوف وهو ما عطف فيه احد الكسرين على الآخر سواء كان المعطوف عليه مقدما كثلث وثلث فهو داخل في المكرر وليس قسما براسه ولا له اسم وان كانا متغايرين فهو القسم المسمى بالمعطوف كربع وسدس وامثال ذلك ومخرجه مسطح مضروب مخرج احد المعطوفين في مخرج المعطوف الآخر واما مضاف وهو ما يضاف فيه احد الكسرين الى الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او جنس مختلف ومخرجه مسطح مضروب مخرج احد المضافين في مخرج

تبلغ ترمى بل نسبة وثمانها اليه من جنس واحد كنصف النصف او ثلث الثلث يسمى متشابهة بالتكرير بعد تعرف النسب الصمية
ينبغى ان تعرف اولاً وهو ان النسبة الحاصلة بين الاعداد اما مفردة وهى ما لا تكون مضافة سواء كانت معينة او مكررة
او مطلقة فنسبة النصف الى الاثنين ونسبة الثلثين الى الثلثة ونسبة السدس والربع الى اربعة وعشرين كلها نسبة مفردة واما
مؤلفة وهى ما يضاف احدى النسبتين الى الاخرى سواء كانتا من جنس واحد كنصف النصف واما مؤلفة من نسبة نصف
جزء واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة الاثنين الى الاربعة فنسبة نصف النصف الى مخرجه وهو الاربعة نسبة مؤلفة ثم تنقسم
من المؤلفة يسمى متشابهة بالتكرير او مختلف كنصف الثمن الى مخرجه اى ستة عشر فانها مؤلفة من نسبة نصف وهو واحد الى
الثمن وهو اثنان ونسبة الثمن الى ستة عشر بالجملة فيعد فى النسبة المؤلفة من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير يكون للاول الى الثانى
نسبة وللثانى الى الثالث نسبة وان كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد يكون نسبة الاول الى الثانى كنسبة الثانى الى
الثالث وان كان من جنسين مختلفين لم يبق النسبة محفوظة بل تكون مختلفة بالجملة لا بد فى كلا القسمين من ثلثة اعداد او ثلثة
مقادير والنسبة تكون مؤلفة من نسبتين سواء كانت النسبتان متحدتين او مختلفتين والنسبة المؤلفة من النسبتين المتحدتين
هى المسماة بالنسبة المثناة والمثناة بالتكرير وهى النسبة المعروفة فى بعضها اى تكون مربعة لاصل النسبة واصل النسبة يكون جذراً لها
الرابع انه ما لم يثبت انه لا بد لتحقق هذه النسبة المسماة بالمثناة من ثلثة اعداد او ثلثة مقادير فقد صرت على يقين انه لا يمكن تحقق
هذه النسبة بين الواحد والاثنين فانه لا بد لتحققها من واسطة بينهما يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين وليس بينهما عدد
صحيح لا بعد ذكر اما انتفاء العدد الصحيح فبين لا يحتاج الى البيان فضلاً عن ان يساق له البرهان لكن لما جرت عادة
من بذكر برهانا عليه حسن ان نذكر برهانا ايراد لهم وهذا البرهان وان كان قريب المأخذ من برهانهم لكن لما لم يخل من فائدة ذكرناه
لزيادته وهى انه لو كان بينهما عدد صحيح فلا يخلو اما ان يكون زوجا او فردا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه لا يخلو اما ان يبقى حين
من الفرض الاثنان زوجا اول او لا فان لم يبق زوجا اصلا وانتفى عنه وصف الاولية فلا مخرج البطلان وان بقى زوجا اول
يلزم ان يكون هذا زوجا اول ايضا وهو باطل لبطلان اشتراك وصف الاولية ويكون هذا زوجا ولا يكون اول بل ثانيا او ثالثا وغيرها
فيثبت وصف الاتساق عن المراتب على ان الزوج الاول وهو الاثنان اما ان يزيد عليه بواحد اولا على الثانى لم يبق الفرق بينهما وعلى
الاول لم يبق الاثنان زوجا واما الثانى فلانه لا يخلو اما ان يزيد هو على الواحد بواحد او لا فان لم يزد عليه بواحد لكان هو واحدا
لم يبق الفرق بينهما او لم يصح جعل الواحد مبدأ الاعداد وجعل هذا المفروض فوقه ولا فوقية المرتبة بزيادته على ما تحته بواحد وان زاد
عليه بواحد لم يبق هذا فردا بل انقلب زوجا بالجملة كون العدد الصحيح بينهما بين البطلان واما انتفاء عدد ذى كسر كما توهم انه لا يلزم
من انتفاء العدد الصحيح انتفاء مطلق الوسط حتى لا يتحقق النسبة المثناة لانتفاء الواسطة اللازمة المثناة فيجوز ان يكون مع الواحد كسر
يحصل به تكرير النسبة كالنصف والثلث مثلا وكذا يجوز ان يكون مع الواحد كسر صحى يحصل به التكرير ولما بين اقليدس ان الاعداد
المتناسبة لا بد ان يكون مسطح الطرفين مساويا لمربع الوسط ويثبت قلت لا بد ان يكون الوسط من المسطح الطرفين
كالاثنين والاربعة والثمانية فان مسطح الطرفين ستة عشر والاربعة اذا ضربت فى نفسها صار ستة عشر والاربعة مثل مسطح الطرفين
ومسطح الطرفين يساوى مربع الوسط وقد ثبت فى الاصول كما ذكر الشارح فى الحجة الاولى ان ليس للكسر مجذور كان او من كان مع
صحيح اصلا فلو فرض بين الواحد والاثنين واحد مع كسر او كسر مجرد يلزم تساوى مربع الكسر الوسط مع مسطح الطرفين وهو خلف
واما تجويز الكسر الصحى فهو تسليم للمدعى من وجود النسبة الصمية اللازمة للاتصال. الخامس انه لما ثبت ان نسبة الضعفيتين
الواحد والاثنين ليست مثناة لنسبة عددية فلا يتحقق بين اى عددين فرضا نسبة الضعفية متناة لنسبة عددية والا يجب
تحققها فى الواحد والاثنين لانهما مبادان لجميع الاعداد التى على هذه النسبة وقد تقرر ان نسبة العدد وذات يجب حفظها فى الحواف
لانه قد ذكر اقليدس فى الشكل الحادى عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان
الباقيان ايضا على تلك النسبة وايضا قد اشار اقليدس فى الشكل العشرين منه ان اقل الاعداد على نسبة بعدها جميع الاعداد التى
على نسبتها بالاقل للاقل والاكثر للاكثر وقد عرفت آنفا انه لا يمكن تحقق النسبة المثناة بين الواحد والاثنين فلا يتحقق فى اى عددين
فرضا من الاعداد اذا تقرر المبادى فى ذهنك فالآن نشرع فى تبيان البرهان لكن لا بد لك قبل ان تعلم ان الجسم على تقدير
تركبه من الاجزاء التى لا تتجزى كما هو رأى جماعة من المليين يوجد العاد المشترك فيما بينهما والعاد ما يفنى الكل باسقاطه مرات
فيتحقق النسبة العددية فيما بين الاجزاء وان من ادى تحققها على العاد المشترك فحيثما يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة العددية وحيثما
لا يتحقق العاد المشترك يتحقق النسبة الصمية فالاولى مختصة بالاعداد ولا توجد فى المقادير الا بعد عروضها العدد فتحقق فى المقادير
بواسطة عروضها الكم المتصل فهو من خصائص الكم المنفصل والثانية مختصة بالمقادير ولا توجد فى الاعداد لتحقق العاد
المشترك المنافى للنسبة الصمية فالذين يثبتون الاتصال فى الجسم ينفون تحقق النسبة العددية فى اجزاء الجسم ويثبتون
النسبة الصمية فيها فالنسبة الصمية لازمة للاتصال ان ثبتت بالبرهان ثبت الاتصال والا فلا ولذا اتصدى المحقق الدوانى
لاثبات النسبة الصمية اللازمة للاتصال والشارح استدل على بطلان تألف الجسم من الاجزاء التى لا تتجزى باثبات النسبة
الصمية اذا علمت هذا فاعلم ان اصل هذا البرهان مأخوذ مما قال المحقق الدوانى فى الحاشية القديمة على شرح التجريد
قال ومن امثلة النسب الصم نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع القطر ضعف مربع الضلع بحكم العروس فيكون
نسبة القطر الى الضلع نسبة يكون مثناها بالتكرير هو الضعف لما بين فى الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة الجذر
الى الجذر مثناة بالتكرير ثم انه ليس بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد تتو

توضيحه على وجه البسط والتفصيل انه علم من العروس ان مربع الضلعين متساويان لمربع الوتر ويكون مربع الوتر ضعف مربع
احدهما ان تساوى الكل يجب ان يكون ضعف النصف ولما تحقق بين مربعيهما نسبة الضعفية لزم ان يوجد بين حديهما
نسبة يلزم مثلها الى الضعف لما برهن اقليدس في حادي عشر من ثامنة الاصول ان نسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى
الضلع مثناة بالتكرير فتحقق بين مربع القطر ومربع الضلع نسبة مثناة لنسبة القطر الى الضلع بالقياس الى الضعفية وهو امر
مبرهن في الاصول وامر في نفسه ولو وضح في مثال جزئي مثلا اذا فرضنا اثنين واربعة وجعلنا كل واحد في نفسه حصل من
احدهما اربعة وتاسع ستة عشر والنسبة بين حديها ان الاول نصف الثاني او الثاني ضعف الاول وهذه النسبة اذا ثبت
بالتكرير نصف بها اي نصفها اي بنسبة ما توجد بين مربعيهما اي الاربعة والستة عشر فان الاولى نصف النصف والثانية
والثانية ضعف الضعف للاولى وبالجملة النسبة بين المربعين هي النسبة بين ضلعي الاربعة تثنيتها وبالعكس فيتحقق بين مربع
الوتر ومربع الضلع نسبة الضعفية وهي مثناة لنسبة الوتر والضلع فبلغت نسبة الوتر والضلع الى الضعفية بين مربعيهما وحصر
لنا مقدمة وهي ان نسبة القطر الى الضلع يلزم مثناها الضعفية فيجعلها صغرى ونضم معها مقدمة اخرى وهي ان كل نسبة يلزم
مثناها الضعفية فهي صمة اونقول لا شيء من النسبة العددية مما يلزم مثناها الضعفية اما صغرى القياس فقد عرفت ثبوتها
واما كبرى القياس فقد علمت مما مهدنا من المقدمات مما حصل ان نسبة الاثنين الى الواحد نسبة الضعفية وليست مثناة
لنسبة عددية ولما لم يوجد في الواحد والاثنين نسبة يلزم مثناها الضعف لم توجد بين سائر الاعداد لانهما اقل اعداد بينهما
نسبة الضعفية وبعد ان لسائر ما عداها من الاعداد ونسبة المعدودات يجب حفظها في العواد ولما لم يتحقق فيهما نسبة الثنية
لانتفاء الواسطة بينهما لم توجد في سائر الاعداد وبالجملة نسبة القطر والضلع ليست من النسب العددية فهي من النسب الصمية
وهي لازمة للاتصال لما عرفت من تحت الاتصال وهذا اقوى عموم للحكماء وبعبارة اخرى انه قد بين اقليدس في الشكل السابع
والاربعين من اولى الاصول ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة مساو لمجموع مربعي ضلعيها اذا فرض مربع
ووصل ما بين زاويتيه القائمتين بقطره فقد انقسم المربع الى مثلثين قائم الزاوية وكان مربع القطر اعني وتر الزاوية القائمة مساويا
لمربعي الضلعين المحيطين بتلك الزاوية ولما كان ضلعا المربع متساويين كان مربعاهما ايضا متساويين وتساويهما استلزم كون
كل منهما نصفا لمربع القطر ومربع القطر ضعفاله وقد تبين في الحادي عشر من المقالة الثامنة ان نسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع
الى الضلع اعني الحد الى الحد مثناة بالتكرير وكان نسبة القطر الى احد الضلعين المحيطين بالزاوية القائمة حيث اذا ثنيت بالتكرير
صارت ضعفا وهذه النسبة ليس يمكن بحيث يكون الاول نصف الثالث وذلك لما تقرر في صدر المقالة الخامسة انه اذا تناسب
ثلثة مقادير على الولاء كانت نسبة الاول الى الآخر نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير ووجود ثلثة اعداد بالحيثية المذكورة
باطل والا لامكن ان يوجد بين الواحد والاثنين ايضا عدد ينتظم الثلاثة متوالية متناسبة لما يستفاد من ثامن
الاصول ايضا انه اذا وقع بين عددين عدد او اعداد وصارت كلها متوالية على نسبة وانه يقع بين كل عددين على نسبتهما مثل
ذلك العدد والاعداد وتصير متوالية على تلك النسبة ولما فرض تحقق ثلثة اعداد متناسبة يلزم منه بحكم الشكل المذكور ايضا وقوع
عدد بين الواحد والاثنين ايضا بحيث ينتظم الثلاثة متناسبة لكون الواحد والاثنين ايضا احدهما نصف الآخر ولما لم يتحقق علم
ان نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب الصمية التي تختص بالمقادير الاتصالية المتباينة اعني ما لا يوجد لها عاد مشترك دون
العددية التي لا توجد في المقادير المشاركة وهي بعكس الاول فثبت الاتصال وبطل التاليف من الجزء وان كان نسبة القطر والضلع
عددية اشتراكية لاشتراكهما في اقل عاديهما وهو الجزء على قياس هذا التقرير كذا قرره بعض الافاضل

التقرير العاشر

التقرير العجيب على النمط الغريب المسماة بميسر العسير في مبحث المثناة بالتكرير لمولانا الحبر المحقق
النحرير المدقق ابي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي رحمه الله القوي - ابتداء الكلام بحمد المتصل المعام
رافع السماء بغير عماد وداحي الارض بالاوتاد واتى بالتكرير بشكر الملك القدير مؤلف النسب بين الاجرام والابعاد ووضع
الروابط بين الاعداد وأثلث بشهادة ان لا اله الا هو وحده لا شريك له خلق الازواج والافراد وتفرد بوحدته الحقيقية
من بين الآحاد وأربع بالصلوة والسلام على سيد الانام مركز دائرة السيادة والرسالة وقطر محيط النبوة والكرامة متمم قصر
الارشاد وعلى آله وصحبه لا سيما الاربعة المتناسبة هداة الاتحاد اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله القوي ابو الحسنات محمد
عبد الحي اللكنوي تجاوز الله عن ذنبه الجلي والخفي ابن سيد العلماء صدر الفضلاء الحبر القمقام البحر الهمام مولانا
محمد عبد الحليم بوأه الله في قصر النعيم اني مذ اقرئت شرح هداية الحكمة للفاضل المتبحر في الاداني والاقاصي الصدر
الشيرازي كان يخطر ببالي ان اكتب ما يحل به معضلات مبحث المثناة بالتكرير وتيسير ما فيه من العسر العسير لاني رأيت
جماعة من الطلبة متحيرين في كشف معلقاته وطائفة من الكملة متفكرين في حل مشكلاته وما ذلك الا لتوقفه على اصول
موضوعة في علمي الحساب والهندسة وما فيه من الصعوبة المتعسرة على اكثر الكملة فضلا عن الطلبة وقد طوى ما شئنا قريبا او
ابعد وما ظهر بانصار وانى تحصيل المقاصد العلية كالحادي في البرية ولم يزل الاشتغال بانواع الاشغال عائقا عن بروز المرام
المكنون وما لم يتيسر ما شئنا الا يكون الى ان جاءت نوبة قراءة جمع من الاخوان الشرح المذكور علي ووصولهم الى المبحث
المذكور لدى منهم الفاضل المبرء عن كل شين المتصف بكل زين المولوي محمد حسين ابن ذي الفضائل المتواترة والمتواليا

سفيرة المولوي محمد تفضل حسين الاله آبادي سلمه الله الولي الهادي وذو الطبع السليم المولوي محمد بشارت كريم بن مولوي
محمد اسلم بن من صار على الاحد تعودي البهادري لا زال متحليا بالخير الهادي وجامع فضائل الكمال المولوي محمد حسن
ابن مولوي ... الساجتكي حفظه الله من شر الغبي والغوي والفاضل المتين المولوي محمد محي الدين بن المولوي محب علي
الجهي ... ولما ختم نوبتهم الى ان جاءت نوبة قرأة المتوقد الذكي ذي الفضل اللوذعي المولوي محمد منصور
ابن المولوي محمد تلطف حسين الكرهسوي عظيم آبادي افيض عليه نوال الايادي ورأيتهم مستدعين الحاقهم الى تاليف
رسالة وافية وعجالة كافية تكون جامعة للاصول الموضوعة وحاوية على الفروع المرمولة فتكون متنا متجارية على الايام
لينتفع منه الخواص والعوام لكني مع ذلك كنت معتذرا بقلة الفرصة لاشتغالي بالتدريس والتصانيف المطولة الى ان
تعلم العاقل وارذ الفضيل البالغ الى درجة التكميل الواحد الاوحد المولوي عبد الرحمن بن الشيخ امام علي الداهري طلب
مني هذا متكررا فقمت لاسعاف مطلوبهم واجتهدت في ابراز مطلوبهم مسميا الرسالة تيسير العسير في [illegible]
ملتمسا من الله تعالى ان يحرسني من السهو والخلل اقلاما ومن الخطا والزلل اقداما وانا راج ممن يستفيد منها
ان لا ينسوني بدعائهم في خلواتهم وجلواتهم وان ينظروا فيها بنظر اللطف والوداد لا بنظر الحسد والعناد وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت وبمثل ذلك فليعمل العاملون ولنقدم مهما مقدمات تقديمها من المهمات ثم نخوض في حل المعقود وكشف
المقصود **المقدمة الاولى** كل عدد اذا ضرب في نفسه يسمى حاصل الضرب مجذورا ومربعا والمضروب جذرا كالاربعة اذا ضربت
في الاربعة حصلت ستة عشر فهو مربع الاربعة والاربعة جذره واذا ضربت العشرة في نفسها حصلت مائة فهو مربع العشرة
وهو جذره وكل مقدار اذا ضرب في نفسه يسمى المقدار الحاصل مجذورا ومربعا ويقال لذلك المقدار وهو يسمى جذرا وضلعا
ضرب المقدار في المقدار عبارة عن تحصيل مقدار اضلاعه المضروب وضلعاه الآخران المضروب فيه كما مر تحديده في شرح
... حصل شكل مستطيل يحيط به اربعة اضلاع ضلعان متوازيان كل منهما ثلثة اذرع وضلعان متوازيان آخران كل منهما
ذراعان وان ضربت ذراعين في ذراعين حصل شكل مربع يحيطه اربعة اضلاع كل منها ذراعان **الثانية** كل عدد صحيح اذا نسب الى عدد آخر
يسمى كسرا بالنسبة اليه فمن الكسور كسور مسماة باسم يعبر به عنها ومن الكسور كسور لا يعبر عنها الا بالاضافة الى ما هي كسور له
اما الاولى فهي النصف كالواحد اذا نسب الى الاثنين والاثنين اذا نسب الى الاربعة يكون بينهما نسبة النصفية وان كان كل منهما
مستقرا والثلث كالواحد بالنسبة الى الثلثة والثلثة بالنسبة الى التسعة والربع كالواحد بالنسبة الى الاربعة والاربعة
بالنسبة الى ستة عشر والخمس كالواحد بالنسبة الى الخمسة والخمسة بالنسبة الى خمسة وعشرين والسدس كالواحد بالنسبة
الى الستة والستة بالنسبة الى ستة وثلثين والسبع كالواحد بالنسبة الى سبعة والسبعة بالنسبة الى تسعة واربعين والثمن كالواحد
بالنسبة الى الثمانية والثمانية بالنسبة الى اربعة وستين والتسع كالواحد بالنسبة الى تسعة والتسعة بالنسبة الى احد وثمانين والعشر كالواحد
بالنسبة الى العشرة والعشرة بالنسبة الى المائة فهذه كسور تسعة مسماة باسماء مبتدأة من النصف منتهية الى العشر ولذا تسمى
بالكسور المنطقة لنطقها باسمائها ويسمى الاعداد التي لها هذه الكسور ايضا منطقة واما الثانية فكالواحد بالنسبة الى احد عشر
فانه ليس له اسم بل يعبر عنه بجزء من احد عشر وكالاثنين بالنسبة الى ثلثة عشر يعبر عنه بجزئين من ثلثة عشر وقس عليه امثاله
وهذه الكسور تسمى كسورا اصمية والاعداد التي لها هذه الكسور اعدادا اصمية والضابط في معرفة ذلك ان الاثنين والثلثة الى
العشرة اعداد منطقة لها كسور منطقة والاعداد التي بعد العشرة ما كان منها ضعفا او اضعافا لهذه الاعداد المنطقة تكون
ايضا منطقة كاربعة عشر فانه ضعف السبعة فله كسر منطق كالنصف وهو السبعة والسبع وهو الاثنان وكخمسة وعشرين
فانه اضعاف الخمسة فله الخمس وهو خمسة والاعداد التي ليست كذلك لا تكون منطقة كاحد عشر فانه ليس ضعفا للواحد
من تحته فليس له كسر منطق وكثلثة عشر وغير ذلك ولعلك تفطنت من ههنا انه ليس للواحد الذي هو مبدأ الاعداد
كسر لانه ليس تحته عدد ينسب اليه ثم قد يسمى نصف الواحد وثلث وربع وخمس الى غير ذلك كسورا بالنسبة الى الواحد
لكنها خارجة عما نحن فيه لان كلامنا في الكسر الذي يكون عددا في نفسه فان قلت كما انه ليس تحت الواحد عدد كذلك الواحد
نفسه ليس بعدد فينبغي ان لا يعد كسرا بالنسبة الى ما فوقه وهو ظاهر فما جوابه قلت النزاع في كون الواحد عددا وعدم
كونه عددا نزاع لفظي لا يرجع الى طائل والامر في ذلك سهل فان من لا يعده عددا يقول كل عدد او منه عدد اذا نسب الى آخر
الثالثة كل كسر له مخرج وهو عبارة عن اقل عدد يكون هذا الكسر منه صحيحا فمخرج النصف الاثنان وان كان يخرج صحيحا من اربعة
وثمانية وعشرة وغير ذلك من اضعاف الاثنين ومخرج الخمس الخمسة فانه لا يخرج صحيحا مما دونه وان كان يخرج مما فوقه كعشرة
وخمسة عشر وغير ذلك من اضعافه ومخرج التسع التسعة فانه لا يخرج مما تحته وان كان يخرج مما فوقه وقس عليه امثاله ويتبين
ان الواحد ليس مخرجا للكسور لانه لا يخرج منه كسر صحيحا **الرابعة** الكسر اما مفرد كالنصف والثلث وغير ذلك من الكسور التي
والمكرر وهو ان يحتاج كسر واحد مرتين او ثلثا كالثلثين والربعين وثلثة اخماس ونحو ذلك فان التكرار ذكر الشيء مرة بعد
اخرى ومخرجه مخرج المفرد لانه ليس مغايرا للمفرد بل هو هو ومثله معه فيخرج مما يخرج منه واما معطوف وهو ما عطف فيه
احد الكسرين على الآخر بشرط ان يكونا متغايرين فانهما اذا كانا متحدين كثلث وثلث فهو داخل في المكرر ولا فرق بينهما
الا في التمييز وذلك كربع وسدس وكسبع وثمن وكنصف وثلث وامثال ذلك ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المعطوفين
في مخرج المعطوف الآخر فمخرج الربع والسدس من اربعة وعشرين فان ربعه ستة وسدسه اربعة ومخرج النصف والثلث
ستة فان نصفها ثلثة وثلثها اثنان ومخرج السبع والثمن ستة وخمسون فان سبعه ثمانية وثمنه سبعة واما مضاف وهو

يكون فيه احد الكسرين مضافا الى الآخر ومخرجه حاصل ضرب مخرج احد المتضايفين في مخرج المضاف الآخر سواء كان المضاف والمضاف اليه من جنس واحد او من جنسين كنصف النصف مخرجه اربعة وكنصف الثلث مخرجه ستة وكسدس السبع مخرجه اثنان واربعون وقد يقسم الكسر الى قسمين مفرد ومؤلف فالمؤلف هو الكسر المضاف ويندرج المكرر والمعطوف في المفرد فالمفرد هو المقابل للمضاف وقد يقسم على قسمين مفرد ومكرر والمعطوف يندرج في المفرد والمضاف في المكرر وآدم في التقسيم ما لا يشتبه وآلاول هو التفصيل والتمييز كما ذكرنا الخامسة النسبة التي تحصل بين الاعداد حسب الكسور عند اهل الهندسة على قسمين مفردة ومؤلفة فالمفردة عبارة عما لا يكون مضافة سواء كانت باعتبار التكرار او بالعطف فنسبة النصف الى اثنين نسبة مفردة وكذا نسبة الثلثين الى الثلثة وكذا نسبة ربع وسدس الى اربعة وعشرين الية فانه يعلم ان الاولى نسبة واحدة وفي الثانية في الحقيقة نسبتان لان الثلثين متنوعان عن ثلث وثلث نسبة الثلثين الى الستة في الحقيقة نسبتان لكن كل منهما مفردان وفي الثالثة ايضا نسبتان نسبة المعطوف ونسبة المعطوف عليه ربع وسدس الى اربعة وعشرين في الحقيقة نسبتان نسبة ربع اليه ونسبة سدس اليه وليس في واحد من هذه الصور الثلث نسبة واحدة مؤلفة من نسبتين بل في كل منها نسبة مفردة لكن في الاولى نسبة مفردة متفردة وفي الاخريين نسبتان معروفتان والمؤلفة عبارة عن نسبة مركبة من نسبتين بان يكون احد الكسرين مضافا الى الآخر كنسبة نصف الثمن الى مخرجه اي ستة عشر فانها مركبة من نسبة نصف الى ثمن ونسبة ثمن الى ستة عشر فمن ستة عشر اثنان ونصفه واحد فنسبة الواحد الى الاثنين مفردة وكذا نسبة الاثنين الى ستة عشر فيكون نسبة الواحد الى ستة عشر مؤلفة من هاتين النسبتين ومنه يظهر انه لا بد في النسبة المؤلفة من ثلث اعداد او ثلث مقادير يكون للاول منها الى الثاني نسبة وللثاني الى الثالث نسبة فنسبة الاول الى الثالث يكون مؤلفة وحاصلها يرجع الى اضافة نسبة الى نسبة اخرى وان كانت النسبتان متحدتين بان يكون الكسر المضاف والمضاف اليه يكون هناك ثلثة اعداد او مقادير نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث يسمى النسبة المؤلفة منهما وهي نسبة الاول الى الثالث مثناة بالتكرير كنصف النصف فان نسبته الى مخرجه وهو اربعة مثناة بالتكرير مؤلفة من نسبة نصف النصف اي ربع وهو واحد الى النصف وهو الاثنان ونسبة النصف الى الاربعة وكلاهما نسبة التناصف وكسدس السدس فان نسبته الى مخرجه وهو ستة وثلثون مثناة مؤلفة عن نسبتين متحدتين نسبة سدس السدس وهو الواحد الى السدس وهو الستة ونسبة السدس الى ستة وثلثين وقس عليه امثاله فحاصل النسبة المثناة بالتكرير يرجع الى اضافة نسبة الى نفسها فهي اخص من النسبة المؤلفة وهي اعمها وان كان التاليف باضافتين متحدتين بان يكون الكسر مضافا الى نفسه وهو مضاف الى نفسه تسمى النسبة الحاصلة منه مثلثة بالتكرير كنسبة نصف النصف الى مخرجه وهو ثمانية وانها مؤلفة من نسبة نصف نصف النصف وهو واحد الى نصف النصف وهو اثنان ونسبة نصف النصف الى النصف وهو اربعة ونسبة النصف الى ثمانية ففيه ثلث نسب متحدة يتركب منها نسبة الواحد الى ثمانية فيحتاج في ذلك الى واسطتين فيكون هناك اربعة اعداد ونسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي المسماة بالاربعة المتناسبة وكنسبة ثلث ثلث الثلث الى مخرجه وهو سبعة وعشرون وانها نسبة مؤلفة من نسبة واحد وهو ثلث ثلث الثلث الى ثلثة وهو ثلث الثلث ونسبة ثلثة الى تسعة وهو ثلثه ونسبة تسعة الى سبعة وعشرين ففيها اربعة اعداد متناسبة وقس عليه نظائره وان كان التاليف بثلث اضافات كنصف نصف نصف النصف الى مخرجه وهو ستة عشر تسمى مربعة بالتكرير وانها مؤلفة من اربع نسب نسبة الواحد وهو نصف نصف نصف النصف الى اثنين وهو نصف نصف النصف ونسبة اثنين الى اربعة وهو نصف نصفه ونسبة اربعة الى ثمانية وهو نصفه فيكون هناك ثلث وسائط وخمسة اعداد فيكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث وهي كنسبة الثالث الى الرابع وهي كنسبة الرابع الى الخامس فيكون نسبة الاول الى الخامس مؤلفة مربعة بالتكرير وان كان التاليف باربع اضافات تكون النسبة المؤلفة مخمسة بالتكرير وهكذا الى العشرة والحاصل ان تاليف النسبة عبارة عن اضافة نسبة الى اخرى ولا بد فيه من عدد وسطين المنسوب والمنسوب اليه فان كانت اضافة واحدة تكون الاعداد ثلثة المنسوبان والوسط وان كانت اضافتان يحتاج الى الوسطين وتكون الاعداد اربعة وان كانت اضافات ثلثة يحتاج الى ثلث وسائط وتكون الاعداد خمسة وهكذا يزيد عدد الوسط حسب زيادة الاضافة واما عدد النسبة فان كانت اضافة واحدة يكون هناك نسبتان وان كانت اضافتان يكون هناك ثلث نسب وان كانت ثلثة تكون النسب اربعة وهكذا يزيد عدد النسبة حسب تزايد عدد الاضافة السادسة نسبة الاضعاف كنسبة التضعيف ونسبة الاضعاف كنسبة الانصاف يعني النسبة التي تكون بين عددين او بين مقدارين تكون نسبتها في ضعفي العددين والمقدارين المذكورين والنسبة التي تكون بين عددين او مقدارين اذا اخذ نصف كل منهما او ربع كل منهما الى غير ذلك من الكسور فتلك النسبة بعينها تتحقق بين الاثنين والاربعة نسبة التناصف بين الاربعة التي هي ضعف الاثنين والثمانية التي هي ضعف الاربعة تلك النسبة بعينها وبين الخمسة والخمسة وعشرين نسبة الخمسية وبين العشرين التي هي اربعة اضعاف للخمسة وبين المائة التي هي اربعة اضعاف الخمسة وعشرين تلك النسبة بعينها وكذا بين الاثنين وثمانية نسبة مثناة بالتكرير اي نسبة نصف النصف فكذا بين الاربعة وستة عشر وبين العشرة والثمانين نسبة مثلثة بالتكرير وهي نسبة نصف نصف النصف فكذا بين العشرين ومائة وستين وهكذا السابعة ليس بين الواحد والجذر

من يجوز ان الواحد منه الا عداد الفرد تعد من يقول بكونه من الاعداد ان مبدأ او زوج ولكن سيما عدد
فيما ان يكون زوجا او فردا فان كان فردا فالتيق العدد ان الفردان احدهما الوضع ما سبق لذلك العدد والوسط
ارجو فيه كل عدد زائد على ما تحت بواحد فكل عدد يكون تحته فرد يكون فوقه زوج لزيادته عليه بواحد فيكل له
فرد به وان كان هو زوجا فيلحق كونه اول زوج بل يلزم ان يكون فردا لزيادته على الزوج بواحد وكل عدد زائد
على زوج بواحد يكون فردا ولما من يقول بكون الواحد عددا يقول لو كان العدد الوسط زوجا لسبق الزوجان ولم يبق
فرد وهو ان كان فردا لزم ان لا يكون زائدا على الواحد ولو كان زوجا الثامنة ليس بين الواحد والاثنين
نسبة عددية وان كان بينهما نسبة الضعفية من الواحد والضعفية من الاثنين وكل منهما نسبة مفردة ولذلك ان وجود
النسبة بالتكرير بل وجود النسبة المؤلفة مطلقا موقوف على وجود ثلث اعداد متوالية نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني
الى الثالث فيكون وسط وطرفان كما مر وليس بين الواحد والاثنين عدد يكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين حتى يتحقق
بينهما تكرار النسبة وبالجملة النسبة المؤلفة انما يتحقق بين عددين بينهما ثالث لا بين عددين متقاربين ليس بينهما متوسط
والواحد والاثنان متقاربان فلا يتحقق بينهما الا النسبة المفردة لا المؤلفة التاسعة النسبة بين الشيئين تكون عددية
ان عدهما او يوجد بينهما اي معنى مشترك بان يكون شيء واحد مشتركا بين المنسوب والمنسوب اليه ويكون ذلك الذي
يعدهما يستغرق كل منهما وهذا النوع من النسبة يسمى نسبة عددية لانها توجد في الاعداد اولا وبالذات فان كل
عددين لهما عدد مشترك بينهما اوهو الواحد وان الذي عدهما يستغرق كل منهما ولم يبق شيء منهما وفي المقادير والاجسام
انما يوجد من حيث عروض العدد لها ثانيا وبالذات والثاني ان لا يوجد بينهما عاد مشترك وهذا النوع من النسبة يسمى نسبة
صمية كما في الاجسام على تقدير اتصالها فان كل جسم على هذا التقدير قابل لقسمة الى اجزاء غير متناهية ولا تقف عند حد
حتى يتصور وجود عاد مشترك في مثل كل جزء يعرض من اجزائها ينقسم الى ما لا نهاية له واما على تقدير تركيبها من الجواهر الفردة
يتحقق ويتصور بينهما نسبة عددية لان الجزء الواحد يقوم مقام الواحد في الاعداد وهو الذي مرة بعد مرة في كل جسم
العاشرة النسبة العددية والصمية مختلفتان في الاحكام فكم من عرض يعرض من نسبة العددية دون الصمية وكم من
عارض يعرض للنسبة الصمية دون العددية وهو ظاهر فاذا انتقشت على صفحة خاطرك هذه المقدمات العشرة التي
تبين الصعبة فالان نتوجه الى حل كلام الشارح مع ذكر بعض المقدمات المحتاج اليها في اثباته قال رحمه الله الثانية
اي الحجة الثانية من الحجج المقامة على اتصال الاجسام المستلزم لابطال الجواهر الفردة وهي ماخوذة من كلام المحقق جلال الدين
الدواني وانه قال من امثلة النسب الصمية نسبة قطر المربع الى ضلعه وذلك لان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع بحكم
العروس فيكون للقطر الى الضلع نسبة يكون متناها بالتكرير الضعف لما تبين في الاصول من ان نسبة المربع الى المربع نسبة
المثل الى المثل متناة بالتكرير وليس في الاعداد نسبة يكون متناها الضعف اذ ليس بين الواحد والاثنين عدد
انتهى كلامه ان مربع قطر المربع هو سطح يحيط به اربعة اضلاع متساوية وزواياه الاربعة قائمة وقطره عبارة عن خط
مستقيم ويصل من احدى زواياه الى الزاوية المقابلة بهذا الشكل ▢ وينقسم المربع به الى مثلثين متساويي الساقين
احدى زوايا كل منهما هي بعينه احدى زوايا المربع قائمة والباقيتان حادتان ومربع القطر عبارة عن حاصل ضربه
في نفسه كما سيأتي المقدمة الاولى عكس العروس وهو الشكل السادس والاربعون من المقالة الاولى من كتاب اقليدس
وانما يعبر عن السابع والاربعين باعتبار نقص الشكل وادعواه ان كل مثلث قائم الزاوية فان مربع وتر زاويته القائمة
مساو لمربعي ضلعيها وان له براهين طرق كثيرة من شاء الاطلاع فليرجع الى التحرير ضعف مربع ضلعه وذلك لان المربع انما انقسم
بقطره الى مثلثين احدى زوايا كل منهما قائمة مثلا بقطره وتر زاوية قائمة وضلعاه المحيطان بها هما ضلعا المربع من اضلاعه الاربعة
المتساوية وقد ثبت في العروس ان مربع وتر المثلث قائم الزاوية يكون مساويا لمجموع مربعي ضلعيه المحيطين بها فيكون مربع قطر
المربع الذي هو وتر القائمة مساويا لمجموع مربعي الضلعين فيكون ضعف مربع ضلع واحد من الضلعين لان الضلعين
متساويان بحسب الفرض فمربعاهما ايضا متساويان فما كان مساويا لمجموعهما يكون ضعفا لواحد منهما بالضرورة ولو
لم يكن ضعفا لكان اما مساويا له او ناقصا منه او زائدا منه من غير ان يكون ضعفا والكل باطل اما الاول فلانه يلزم ان
لا يكون مربع قطر المربع مساويا لمجموع المربعين اذ قد صار مساويا لاحدهما فلا بد ان ينقص من مجموعهما وهو خلاف العروس
واما الثاني فلانه اذا انتقص مربع قطر المربع من مربع ضلع واحد فيكون ناقصا من مربع ضلع آخر ايضا لانهما متساويان فانتقص
عن احد المتساويين نقص عن متساوي الآخر بالبداهة فيكون مربع وتر القائمة ناقصا من مربعي الضلعين وهو خلاف
العروس واما الثالث فلانه وان لم يكن زيادته الى الضعفية بل الى كسر آخر تكون زيادته على مربع الضلع الآخر مثله فلم
لا يكون مساويا لمجموع مربعي الضلعين ويكون تفريع على كون مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه للقطر الى الضلع اي ضلع
المربع وهو منشأ المثلث قائم الزاوية نسبة اذا ثبتت بالتكرير اي جعلت مثناة بالتكرير بان تضاف الى نفسها صارت ضعفا
ولا يمكن ان يرجع الضمير الى النسبة التي سبقت كما هو ظاهر السوق بل هو راجع الى النسبة الحاصلة بالتثنية والحاصل انه لما ثبت
ان مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع لزم ان يكون للقطر الذي هو جذر مربع القطر الى الضلع الذي هو جذر مربعه
نسبة اذا صارت مثناة صارت نسبة الضعفية وجه الملازمة والمربع ما تبين بقوله لما تبين اي ظهر في الاصول وهو كتاب
اصول الهندسة والحساب المشتهر باصول اقليدس وقد يطلق عليه اقليدس وهو بكسر الالف وسكون القاف

وكسر الميم بعدها ياء ساكنة وكسر الدال المهملة آخره سين مهملة على ما ذكره المعلق في كتب التواريخ وقد صحح من ثابت
السمهري بمعنى مستخرج الهندسة في سنة ستة وسبعين وألف في كتابه كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون بضم
الهاء وكسر الدال والعكس لغة يونانية كما في المصباح ومعناه مقدار يعمل المهندسة اي مفتاح
الهندسة انتهى وفي القاموس اقليدس اسم رجل وضع كتابا في هذا العلم وقول ابن سيده اقليدس اسم كتاب غلط
انتهى وهذا يدل على ان مؤلف كتاب الاصول هو اقليدس وعليه يدل ظاهر كلام الشهرستاني في كتاب الملل والنحل حيث
اورد اقليدس من الحكماء في الرياضيات وأورد له اقاويل وكتابه معروف باسمه انتهى لكن قال الفاضل موسى بن محمد الشهير بقاضي زاده
الرومي في شرح اشكال التأسيس لشمس الدين محمد بن اشرف السمرقندي حكي ان بعض ملوك اليونان مال الى تحصيل
كتاب الاصول واشتغل عليه فلم يحصل لما كان الكتاب من كل واحد منه وحاره بعضهم ان في تلك الصور
ملوك ساحلي يسلم بجودة ومهارة في الهندسة والحساب يقال له اقليدس فطلبه والتمس منه تهذيب الكتاب
وترتيبه فرتبه وهذبه واشتهر باسمه حيث اذا قيل كتاب اقليدس يفهم منه هذا الكتاب دون غيره من كتب الهندسة
انتهى وقال صاحب كشف الظنون ظهر من كلامهم ان كتاب الاصول قد هذبه وحرره
وكويد ذلك رسالة الكندي في اغراض اقليدس ان هذا الكتاب الف رجل يقال له ابلونيوس النجار وانه رتبه خمسة عشر
قولا فلما تقادم عهده تحرك بعض ملوك الاسكندرانيين لطلب الهندسة وكان على عهده اقليدس فامره بتهذيبه وتفسيره
ففعل وفسر منه ثلث عشرة مقالة فنسبت اليه ثم وجد اسقلاوس تلميذ اقليدس مقالتين هما الرابعة عشر والخامسة عشر
فاهداهما الى الملك واضيفتا اليه انتهى ثم نقل من اليونانية الى العربية جماعة منهم الحجاج بن يوسف الكوفي نقله نقلين احدهما
يعرف بالهاروني وهو الاول والثاني هو المسمى بالمأموني وعليه يعول ونقله ايضا حنين بن اسحق العبادي المتطبب المتوفى
سنة ستين ومائتين وابو الحسن ثابت بن قرة الحراني المتوفى سنة ثمان وثمانين ومائتين واشتهر من التحريرات تحرير ثابت وتحرير الطوسي
كذا في كشف الظنون وفي وفيات الاعيان للقاضي احمد بن خلكان في ترجمة ثابت هو ثابت بن قرة بن هارون
الحاسب الحكيم الحراني نسبة الى حران بلدة مشهورة اصلح كتاب اقليدس الذي عربه حنين بن اسحق فهذبه ونقحه واوضح
منه ما كان مستعجما انتهى وفيه ايضا في ترجمة حنين هو ابو زيد حنين بن اسحق الطبيب كان امام وقته في صناعة الطب وكان
يعرف لغة اليونانيين معرفة تامة وهو الذي عرب كتاب اقليدس ونقله من اللغة اليونانية الى العربية وكذلك كتاب
المجسطي واكثر كتب الحكماء ولولا تعريبه لما انتفع احد بتلك الكتب لعدم المعرفة بلسان اليونان انتهى من ان نسبة المربع
الى المربع نسبة الحد الى الحد مثناة بالتكرير هذه الدعوى الشكل الحادي عشر من المقالة الثامنة من كتاب الاصول
وعبارته بين كل مربعين عدد يتوالى الثلثة متناسبة ونسبة المربع الى المربع نسبة الضلع الى الضلع مثناة وليكن المربعان
ا ب ضلعاهما ح د فيكون ه نسبة اه كنسبة ح د وكذلك نسبة ه ب و د ن وقع بين ا ب ه وصارت ا ه ب متناسبة نسبة
ا ب كنسبة ه ب اعني ح د مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه اقول وتوضيحه انك اذا ضربت الاربعة في نفسها حصل
ستة عشر فسمى ذلك مربعا واذا ضربت الاربعة في الستة حصل اربعة
وعشرون وهو مسطح وستة مربعه بعد دالى مسطح في الآخر يكون كنسبة احد العددين المضروبين الى الآخر لانك
الى ان الاربعة اربعة اسداس الستة وكذلك ستة عشر الذي هو مربع المضروب اربعة اسداس اربعة وعشرين الذي هو
مسطح الاربعة والستة وان شئت قلت الستة بالنسبة الى الاربعة مثل مع زيادة نصف اي الثلث وكذلك اربعة وعشرون
بالنسبة الى ستة عشر مثل ونصف اي ثلثه وقس عليه نظائره وتحقيقه وتصويره قد ثبت في موضعه من كتاب
الاصول اذا تمهد هذا فنقول ليكن الضلعان خطي ح د وفرضنا الاول ثلثة ¯أ ¯ب الذرع والثاني اربعة اذرع ومربعهما
ط ا ب فالاول يكون تسعة اذرع والثاني ستة عشر ذراعا فاضرب ح في د اي ثلثة في اربعة يحصل اثنا عشر وهو مسطح
الحدين فيتم وسطا بين ا ب ويتنظم ٩ ١٢ ١٦ ثلثة اعداد متوالية متناسبة وذلك لان نسبة ا اي تسعة الذي هو
مربع ح اي ثلثة الى ه اي اثنا عشر الذي هو مسطح الحدين كنسبة الحدين اي ثلثة واربعة وان شئت بالنسبة الى اربعة
كنسبة ارباعه فكذلك التسعة ثلثة ارباع اثني عشر لان ربعه ثلثة وكذلك نسبة ه الذي هو مسطح الحدين اي اثنا عشر
الى ب الذي هو مربع د اي اربعة تكون كنسبة الحدين وانما كان الاربعة مثل الثلثة مع زيادة ربع كذلك ستة عشر مثل
اثنا عشر مع زيادة ربعه ويلزم منه ان يكون نسبة ا الى ه كنسبة ه الى ب وان النسب المتساوية لنسبة تكون متساوية كما بين
اقليدس في الحادي عشر من المقالة الخامسة واذا اخذت نسبة ثلثة الى اربعة واعتبرت نسبة ا الى ب بها تجد
القدر نسبة ا الى ه نسبة ه الى ب وادا وقع بين ا ب عدد واحد متناسب النسبة الاول اليه كنسبته الى الثالث فرضت ثلثة اعداد متوالية
الاول والوسط نسبة الطرف الاول اي تسعة وهو مربع الحد الاول اي ثلثة الى الوسط اي اثنا عشر وهو مسطح الحدين
كنسبة الوسط الى الطرف الثالث اي ستة عشر وهو مربع الحد الثاني اي اربعة وهو نسبة ثلثة ارباع وكما ان التسعة ثلثة
ارباع اثنا عشر كذلك اثنا عشر ثلثة ارباع ستة عشر ويكون نسبة الطرف الاول الى الطرف الثالث وهو مربع الحدين مثنى
النسبة بعينها مثناة بالتكرير فيكون التسعة ثلثة ارباع ثلثة ارباع ستة عشر وقد كان بين الحدين نسبة ثلثة ارباع فنسبة
المربع الاول الى المربع الثاني كنسبة الحد الاول الى الحد الثاني مثناة بالتكرير وذلك ما اردناه فان قلت اثبات
النسبة بهذا الوجه الذي اورده اقليدس انما يكون في مقاله على مشاركة والكلام في المقادير المتصلة فنقل النسبة

نسبة قلت هل تندرج تركب الجسم من اجزاء لا تتجزى يتحقق بلا عاد مشترك فيه فيجرى هذا الكلام بل يقال لو تناسب مقادير
من يتولف منها المفردة لكانت نسبة مربع قطر المربع ومربع الضلع متباينة نسبة القطر والضلع لا نهما معلوم من دليل على تقدير
المذكور في تحرير الشكل المسطور وهذه النسبة بالعدة الى حد التصحيح وليست هذه النسبة في الاعداد نسبة
القطر الى ضلع منه فلا تكون منتهية الى عاد مشترك فيبطل الجزء كذا قيل وفيه ان سياق كلام الشارح يحكم بانه منسوق
لبيان نسب النسبة بين الاجسام بالذات وتفريع ابطال الجزء عليه ولو قرر بهذا النمط يكون الامر بالعكس قال ولى
ان لا يكون النسبة بين المربع الى المسطح كنسبة الجذر الى الجذر ولا يختص بالاعداد وان كان تقريره على النمط السابق
فيما يتناول مقادير في المقادير ايضا بطريق اخر مذكورة في موضعها فضرب احد اضلاع المربع في ضلع المربع الآخر
يكون نسبة المربع الاول الى هذا المسطح كنسبة الضلعين وكذلك نسبة هذا المسطح الى المربع الآخر كنسبة الضلعين
فنسبة المربع الى المربع كنسبة الضلع الى الضلع متناة بالتكرير ولما لم يكن بيان لعدم وجود نسبة المنطقية بعد نسبة
العدد به بين الواحد والاثنين عدد اي عدد صحيح كما مهدنا في المقدمة السابعة لم يوجد في الاعداد اي في الواحد
والاثنين وولى ان لا توجد نسبة يكون مثناها هو الضعف حاصله انه ليس بين الواحد والاثنين عدد كما حققنا في المقدمة السابعة
ومتوسط نسبة مؤلفة مضعفا فصلا عن المثناة بالتكرير لاحتياجها الى وسط يكون نسبة احد الطرفين اليه كنسبته الى الطرف الآخر
بين الطرفين نسبة مؤلفة كما فصلنا في المقدمة الثامنة واذا لم توجد تلك النسبة بين الواحد والاثنين لم توجد في ما فوقها
من الاعداد **وقد** يورد عليه بوجهين **احدهما** ان غاية ما ثبت في المقدمة السابعة هو امتناع العدد الصحيح بين الواحد والاثنين
وامتناع مطلق الوسط فيجوز ان يكون الوسط الذي به يحصل تكرير النسبة واحدا مع كسر مثلا واحد ونصف او واحد وخمس او واحد
وثلث ونحو ذلك فيكون نسبة الواحد اليه كنسبته الى الاثنين فيحصل النسبة المؤلفة **وثانيهما** انه يجوز ان يكون الوسط واحدا
مع كسر **والجواب** عن الايراد الاول موقوف على تمهيد مقدمتين **الاولى** انه قد بين اقليدس في الشكل التاسع عشر
من المقالة السابعة ان كل اربعة اعداد كانت متناسبة كان مسطح الاول في الرابع كمسطح الثاني في الثالث وان كان المسطحان
متساويين كانت متناسبة كما اذا فرضنا الاثنين والاربعة والثمانية والستة عشر متناسبة نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثالث الى الرابع فمسطح
الاول في الرابع اي حاصل ضربه فيه اثنان وثلثون وهو بعينه مسطح الثاني في الثالث **وفرع** المحقق الطوسي في تحريره على هذا
الشكل ان كل ثلثة اعداد ان كانت متناسبة كان مسطح الاول في الثالث كمربع الثاني وان كان المسطح كالمربع كانت متناسبة الا
ترى الى الاثنين والاربعة والثمانية فانها ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث ستة عشر وهو بعينه مربع الوسط اي حاصل ضربه
في نفسه وكذا الاربعة والثمانية وستة عشر ثلثة متناسبة ومسطح الاول في الثالث اربعة وستون وهو بعينه مربع الثاني وقس عليه
وبالجملة فكلما كانت ثلثة اعداد متناسبة لا بد ان يكون الوسط جذر المسطح الطرفين **والثانية** ما ذكره الشارح في الحجة الاولى انه
ليس للكسر مجذور اي لا يكون مع عدد مربع صحيح اصلا وذلك لانه قد بين اقليدس في الشكل الرابع من المقالة الثانية ان مربع الخط
يساوي مجموع مربعي قسميه وضعف مسطح احدهما في الآخر ويستفاد من ما ذكره في اثناته ان الحكم في الاعداد ايضا كذلك فكل عدد
انه يساوي مربعي قسميه وضعف ضرب احد القسمين في الآخر مثلا اذا اخذنا الاربعة وقسمناه بقسمين متساويين الى اثنين
اثنين واحد نام مربعهما فصار ثمانية ثم ضربنا احد القسمين في الآخر صار اربعة وضعفناه صار ثمانية وجمعناه مع السابق حصل
ستة عشر وهو مربع الاربعة وكذا اذا قسمنا الاربعة الى ثلثة وواحد وواحد نام مربعهما صار عشرة ثم ضربنا احد القسمين في الآخر
وضعفنا حاصله صار ستة واذا جمعناه مع السابق صار ستة عشر وعلى هذا القياس **وبعد ذلك** نقول اذا اخذنا عددا
وقسمناه على قسمين احدهما العدد الصحيح والثاني الكسر والصحيح مربع الصحيح فلا يكون صحيحا او محالة لان ضرب الصحيح في الصحيح عبارة
عن اخذ المضروب بعدة آحاد المضروب فيه كضرب الاربعة في الخمسة فانه عبارة عن اخذ الاربعة خمس مرات فيكون عشرين
وتوحيده انه في تعريفه انه تحصيل عدد نسبته الى المضروب فيه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر واذا ضرب الصحيح في الصحيح
احد بعدة آحاد نفسه وهو صحيح بالفرض فالحاصل ايضا يكون صحيحا وفي مربع الكسر اي كسر كان يكون كسرا اقل منه لان ضرب
الكسر في الكسر عبارة عن تحصيل كسر نسبته احد الكسرين المضروب فيه اليه كنسبة الواحد الى المضروب الآخر ولو حصل من ضرب كسر
في كسر اكثر منه لم يتحقق هذا التناسب مثلا اذا ضربنا نصفا في ثلث يحصل سدس ونسبة الثلث اليه كنسبة الواحد الى النصف وانه
كما ان الثلث ضعف السدس كما ترى في الستة فان سدسه واحد وثلثه اثنان وهو ضعفه كذلك الواحد ضعف النصف وان شئت
قلت نسبة النصف اليه كنسبة الواحد الى الثلث فانه كما ان النصف سدس ومثلاه معه كما ترى في الستة فان سدسه واحد
وهو مع مثليه نصف كذلك الواحد ثلث ومثلاه معه ثم نضرب احد القسمين اي الصحيح والكسر في الآخر بان نضرب الصحيح
في مخرج الكسر ثم نقسم الحاصل على مخرج الكسر او نسبته اليه كما هو قاعدة ضرب الكسر في الصحيح وبالعكس كما اذا اردنا ضرب
اربعة في سبعة قسمنا الحاصل وعشرين على اربعة خرج خمسة وربع وهو المطلوب واذا ضعفنا حاصل هذا الضرب مع مربعي
القسمين يحصل عدد صحيح لانه لا يجوز ان يحصل من ضعف المسطح عدد صحيح او لم يحصل بل يحصل بعد مربع الكسر السابق وبالعكس
لانه يحصل شيء من الكسر لانا قد بينا انه لا يحصل من ضرب الكسر مع هذا الضعف عدد صحيح لان بينهما غاية التنافي الحسابية لان
مربع الكسر ليس من جنس الكسر الاصل بل اقل منه ومضعف المسطح كسور من جنس الكسر الاصل وان شئت زيادة تفصيل
فحسن الضبط واستمع انا اذا فرضنا الصحيح مع الكسر فمربع الصحيح صحيح ومربع الكسر كسر اقل منه فهو يكون من غير جنسه وضعف
مسطح الصحيح في الكسر كسور من جنس الكسر الاصل ولا يحتمل ان يبلغ هذا الضعف مخرجا من المخارج الصحيحة او يزيد عليه لم ينقص

سينك بعد وذلك ثم ذلك مع تربيعين السابقتين لا يكون المجموع صحيحا بل يبقى مربع الكسر زائدا اوان لا دعليه يكون المجموع زائدا
على الصحيح شديد مربع الكسر وهذا الزائد وان نقص عنه لا بد من كسر من جنسه ولا يكفي ضم مربع الكسر به لانه
من جنسه والصورة وشبه بان في العدد الصحيح يكون كسورا متجانسة من اى نوع اخذت فيكون المجموع فيهما يصلح مجموعا
لا جم مربع الصحيح والكسر مع ضعف حاصل ضرب احدهما في الآخر لا يسع الشيوع عددا صحيحا لظهور انه ليس للكسر مع الصحيح مربع
صحيح اصلا اذ لو كان لمربع صحيح يساوى مجموع مربعى قسميه مع ضعف سطح احدهما في الآخر وادنى ليس فليس وذلك ما اردناه
ولنوضح ذلك في مثال ذكره الشارح سابقا فنقول اذا ضربنا ثلثة وكسرا مثلا النصف واحدا بان مربع السنة ولا بد ان يكون عدد
صحيح او هو تسعة واحد لمربع النصف ولا بد ان يكون اقل منه وهو الربع لان حاصل ضرب الكسر في الكسر ان يضرب صورته
في صورته وهو الحاصل الاول ثم المخرج في المخرج وهو الحاصل الثاني ويقسم الحاصل الاول على الحاصل الثاني ان كان الاول اكثر
منه وينسب اليه ان كان اقل منه فههنا والقاعدة اذا ضرب صورة النصف اى الواحد في صورة النصف اى الواحد حصل واحد وهو الحاصل الاول ثم ضرب
المخرج في المخرج حصل اربعة وينسب الاول الى الثاني وجد الربع فهو مربع النصف فاجتمع سبعة من مربعى القسمين التسعة والربع
ثم ضربنا الثلثة في النصف بان ضربنا الثلثة صورة وقسمناه على مخرج الكسر حصل واحد ونصف اى ثلثة انصاف وهو سطح
احد القسمين في الآخر ثم ضعفناه حصل ستة انصاف وان شئت ضعفت الثلثة اولا فيصير ستة ثم ضربتها في النصف فيحصل ستة
انصاف لان ضعف ضرب العدد في العدد هو حاصل ضرب ضعفه فيه يكون واحدا كما ترى في الاثنين اذا ضربته في الخمسة ضعف
الحاصل يحصل عشرون واذا ضعفت الاثنين ابتداء وضربته في الخمسة يحصل عشرون ايضا واجتمع عشر بالتسعة والربع وستة
انصاف واذا جمعناها حصل احد عشر وربع وقس عليه امثال ذلك هذا كله اذا اخذت الكسر مع الصحيح واما اذا اخذت الكسر
مجردا فالبيان فيه واضح لان مربعه يكون اقل منه لا محالة لما عرفت فلا يعلم منه ما صحيحا فظهر انه ليس للكسر مجردا كان او
مركبا مع الصحيح مربع صحيح في الحقيقة واورد عليه ان هذا البيان وان كان جاريا في الكسر المفرد والمضاف لكنه لا يجرى في الكسر
المعطوف كالخمس والتسع متلوون مربع الكسر المركب وان قل من اصل الكسر لكن يجوز ان يكون انضمام بعض اجزائه او كل
اجزائه يحصل كسورا بالغة الى المخرج فيحصل العدد الصحيح وذلك لان كون كسور العدد الصحيح متجانسة انما هو اذا كانت الكسور
مفردة او مضافة واما اذا كانت معطوفة فلا كالاثرى الى النصف والثلث والسدس بالنسبة الى الستة فانها كسور متقابلة يبلغ
مجموعها عددا صحيحا واجيب عنه بما توضيحه انا اذا اخذنا عددا كالثلثة مثلا مع كسور معطوفة فلا يخلو اما ان يكون مجموعها
عددا صحيحا كالنصف والثلث والسدس فان مجموعها واحد والعدد الصحيح مع الكسور المعطوفة عدد صحيح ومربعه يكون صحيحا
لا كسر فيه واما ان يكون عددا صحيحا مع كسر زائد هو اقل من واحد كالنصف والثلث والسدس والربع فان مخرجها اربعة
وعشرون فالنصف اثنا عشر والثلث ثمانية والسدس اربعة والربع ستة ومجموعها يزيد على المخرج بقدر الربع فيضم هذا الصحيح مع الصحيح
المفروض وهو ثلثة فيصير مع الكسر الزائد ويقال ان مربع هذا المجموع مساو لمربع الصحيح ومربع الكسر الزائد وضعف ضرب الصحيح
في الكسر ويجرى البيان المذكور فيه واما كسر ناقص من الواحد كالنصف والثلث فحينئذ يتألف مربع الصحيح المأخوذ مع الكسر المعطوف
ولا بد ان يكون مساويا لمربعى الصحيح والكسر وضعف سطحهما ومن المعلوم ان مربع الكسر الناقص من الواحد مفردا كان او معطوفا
اقل من الكسر الاصل وضعف حاصل ضرب الصحيح في الكسر كسر من جنس كسر الاصل فمجموع هذه الكسور ان لم يصح احد مربع الكسر
زائد شيء ولا يكون المجموع صحيحا وان لم يبلغ يكون ناقصا عنه فهذا الكسر لا يصير بانضمام مربع الكسر صحيحا لا بد من بيان مستوفى
ان للقائل ان يختار الشق الاخير ويقول اجتماع الكسور المعطوفة ربما ينتهى الى بلوغ النقصان بكسر مغاير لكل منها الا ترى ان نصف
العشر بخمسة وخمسا عشرة وثلاثها عشرة في كمال العشرة نقل عشرها مع انه ليس من جنس النصف ولا من جنس
الخمس فيحتمل حينئذ ان يكون مربع الكسور المعطوفة جابرا للتلك هذا النقصان فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **واذا**
تمهدت لك هاتان المقدمتان فنقول لا يجوز ان تكون بين الواحد والاثنين عدد مع كسر او كسر مجرد يكون نسبة الواحد اليه
كنسبته الى الاثنين لتحصل النسبة المؤتلفة والا لزم ان يكون سطح الطرفين اى حاصل ضرب الواحد في الاثنين كمربع الثاني
اى الواحد مع الكسر او الكسر المجرد لما تقرر في المقدمة الاولى واللازم باطل والا لكان مربع العدد مع الكسر او الكسر المجرد عددا
صحيحا لكون سطح الطرفين عددا صحيحا واللازم باطل بالمقدمة الثانية والملزوم مثله **ويمكن الجواب** عن الايراد الاول
ايضا بتمهيد مقدمات اخرى **الاولى** ان الاعداد غير متناهية بمعنى لا تقف عند حد في جانب الانتهاء وفي جانب المبدأ
متناهية فان مبدأ كل الاعداد واحد وهو المعنى لعله كما تقرر في مقره **الثانية** ان الكسر على قسمين كسر عددي وكسر
غير عددي فالاول هو الكسر الذي يكون كسرا بالنسبة الى ما فوقه وفي نفسه هو عدد كالاثنين بالنسبة الى الاربعة والخمسة
بالنسبة الى الستة والثاني هو الكسر المحض الذي لا يكون عددا في نفسه كنصف الواحد وثلثه وربعه وخمسه وغير ذلك من
الكسور المتنازلة **الثالثة** الكسر العددي مبدؤه مبدأ الاعداد وان كل عدد من الواحد الى ما لا يتناهى اذا نسب الى ما فوقه
يكون كسرا له والكسر الغير العددي هو ما يقع في المرتبة النازلة من الواحد الى ما لا يتناهى وان ما يوجد من كسوره ليست
اعدادا والا لم يبق الواحد مبدأ للاعداد **واذا تمهدت** لك هذه المقدمات فنقول لا يجوز ان يكون الوسط بين الواحد
والاثنين واحدا مع كسر او كسرا مجردا لانه لا يخلو اما ان يكون ذلك الكسر كسرا عدديا او كسرا غير عددي وكلاهما باطلان اما
الاول فلان الكسر العددي يكون عددا وقد بطل توسط العدد بين الواحد والاثنين فبطل به توسطه ايضا واما الثاني
فلان الكسر الغير العددي لا يمكن ان يقع في سلسلة الاعداد بل في السلسلة النازلة **وبوجه آخر** نقول الواحد مع الكسر

في بين وسطا مع علوا اما ان يكون ذلك الكسر في نفسه عددا واما ان يكون غير عدد فعلى الاول يلزم توسط العدد بين
الواحد والاثنين وقد بطل ذلك وعلى الثاني لا يكون المجموع المركب من الواحد وذلك الكسر عددا فلا يكون نسبة متشابهة
من دون وبوجه آخر لو كان الوسط واحدا مع كسر لا يمكن ان يكون نسبته اليه كنسبته الى الاثنين حتى اذا ارسلنا واحدا مع ربع
ان ذلك في نسبة الخماس وان ارتفاع الى ثمانية ارباع وليس نسبة اربعة ارباع الذي هو الواحد الى خمسة كنسبته الى ثمانية
وتبين منه جميع ما ذكره فالجواب عن الايراد الثاني ان الكسر الصمي من خواص الكم المتصل فلا يجري في الكم المنفصل ولا
نسلم ان الكسر الصمي من خواص الاتصال بل يجوز ان يكون للواحد اي المفهوم الذي تركب منه العدد كسر حقيقي
من جنس الكسور العددية كما يكون للكسر المتصل ودفع بان المقدار المتصل لوقوعه في الخارج يمكن ان يتنزع منه
الكسر الذي ليس له نسبة عددية واما مفهوم الواحد فليس له كسر الا ما يدخل تحت الانتزاع ولا يمكن فهم كسوره الا كسور
عددية اي ثلث او ربع او غير ذلك ولا يدخل الكسر الصمي تحت الانتزاع ورد هذا الدفع بان المتصل الواحد ايضا قد لا يكون
موجودا في الخارج بل في الوهم كالخطوط المنتزعة فكما يعقل فيه الكسر الصمي الذي ليس له نسبة عددية كذلك يمكن ان يعقل
من مفهوم الواحد كسر ليس له نسبة عددية والفرق تحكم وفيه انه قد تقرر في محله ان نسبة الكسور كنسبة الاصول
والاصول كنسبة الكسور فكل نسبة بين الواحد وعدد آخر فوقه اي عدد فرض يكون مثلها بين الواحد وكسر من كسوره
وكل نسبة بين كسر من كسوره وبينه يكون مثلها بين الواحد وما فوقه فلو كان بين كسر من كسوره وبين الواحد نسبة صمية
لزم ان يكون بين الواحد وعدد ما ايضا نسبة صمية واللازم باطل والملزوم مثله وقد يجاب عن اصل الايراد بانه لو كان الوسط
كسرا صحيحا او عددا مع كسر صحيح يكون نسبة الواحد اليه ونسبته الى الاثنين نسبة عددية ولا تكون نسبة الواحد الى الاثنين متشابهة
نسبة عددية والكلام فيه يبقى في وجه الملازمة بين عدم توسط العدد بين الواحد والاثنين المستلزم لعدم النسبة المؤلفة
فيما بينهما مع عدم وجود تلك النسبة في ما فوقهما من الاعداد وتقريره من وجوه احدها ان كل ضعف ونصف اذا نقص منهما
عددان على نسبتهما كان الباقيان ايضا ضعفا ونصفا لما ذكره اقليدس في الشكل الثامن من المقالة السابعة انه اذا كان عدد على احد
اجزاء ونقص منهما عددان احدهما كتلك الاجزاء للآخر لظهر من التطبيق بقي عددان احدهما ايضا كتلك الاجزاء من الآخر فلو كانت بين
عددين اي عددين فرضنا النسبة المضعفة بالتكرير بان يكون الثاني ضعف الاول بالتكرير واذا نقص منهما على نسبتهما الى ان يبقى
الواحد والاثنين لزم ان يوجد بينهما تضعيف بالتكرير واللازم باطل لما مر والملزوم مثله وثانيها انه قد ذكر اقليدس في الشكل
الحادي عشر من المقالة السابعة انه اذا نقص من عددين عددان على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة فوجود التضعيف
بالتكرير في عددين يستلزم وجوده في الواحد والاثنين وثالثها ان كل ضعف ونصف اذا نقص من النصف واحد من الضعف
اثنان مرة بعد مرة انتهى ذلك الى الواحد والاثنين كما اشار اليه اقليدس في الشكل العشرين من السابعة ان اقل الاعداد
يعد جميع الاعداد التي على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر ورابعها انه اذا كان عددان يكون احدهما نصف الآخر ويبدل ثالث
اذا نقص منه على محاذاة النسبة مع حذف الاثنين من الضعف والواحد من النصف كانت النسبة في الباقي مثلها كما يفهم من استقامة
المذكور سابقا وخامسها انا اذا نقصنا من الوسط كما نقصنا من الاصغر والاكبر انتهى تناقص الاصغر الى الواحد وتناقص الاكبر
الى الاثنين ولا بد ان ينتهي تناقص الوسط الى وسط اكثر من الواحد واقل من الاثنين وذا باطل لما مر وسادسها لو وجدت
النسبة الصمية في موضع مشابهة لنسبة عددية لتحققت هناك ثلثة اعداد والوسط يكون اقل من الطرف الاكبر بالضرورة فيكون مسبوقا
بالكسر من الكسور العددية واذا تناهت النسبة الى الواحد والاثنين امكن لنا ان نجد وسطا اقل من الاثنين بقدر تلك النسبة
فيكون كسر الحالة وقد بطل توسط الكسر بين الواحد والاثنين وقد يستدل على انتفاء النسبة المشابهة الصمية في الاعداد
بوجوه اخر ليس منها انه قد صرح انه ان كانت ثلثة اعداد متناسبة فسطح الطرفين كمربع الوسط فلو كانت ثلثة اعداد متناسبة بحيث
يكون الاول نصف الثالث والثالث ضعف الاول ويكون نسبة الاول الى الثاني كنسبة الثاني الى الثالث كما هو مقتضى تأليف النسبة
ولا جرم يكون سطح الطرفين ضعف مربع الاول لان الثالث ضعف الاول وسطح الضعف في النصف يكون ابدا ضعف مربع
النصف لان مربع النصف عبارة عن اخذ النصف بعدة آحاده وسطح الضعف عبارة عن اخذه بعدة آحاد الضعف وان شئت قلت سطح النصف
في الضعف عبارة عن اخذ النصف بعدة آحاد الضعف او سطح عدد في آخر كسطح الآخر فيه كما بينه اقليدس في الشكل السادس
عشر من المقالة السابعة ولا جرم يكون سطح النصف في الضعف وان شئت قلت سطح الضعف في النصف وبالجملة سطح الطرفين
ضعف مربع النصف واذا كان كذلك لزم ان لا يكون سطح الطرفين كمربع الوسط واللازم باطل لما مر والملزوم مثله ووجه
اللزوم تمامه لو كان سطح الطرفين كمربع الوسط وهو ضعف مربع النصف لزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع النصف ايضا
فيلزم ان يكون الوسط ضعف النصف اي الطرف هذا خلف وجه آخر كل عدد بالنسبة الى ما فوقه فهو كسر له فلو كانت
اعداد ثلثة متناسبة بحيث يكون اولها نصف ثالثها لكان للاول نسبة الى الكسر الوسطاني هي بعينها نسبته الى الثالث اي الضعف
لزم ان يكون النسبتان فوق نسبة النصف ليحصل من تربيعها وتكريرها نسبة النصفية بين الاول والثالث واللازم باطل لانه
ليس شيء من الكسور التي هي فوق النصف ما يبلغ بالتربيع الى النصف لانها كسور من غير جنس النصف ومربع النصف كما
بينه اقليدس في الشكل الخامس والعشرين من المقالة السابعة وجه آخر ذكر اقليدس في الحادي والعشرين
من السابعة ان اقل الاعداد على نسبة تكون متباينة والاعداد المتباينة كما ذكره اقليدس في صدر المقالة السابعة
هي الاعداد التي لا يعدها جميعا غير الواحد وتوضيح ذلك انا اذا فرضنا اعدادا على نسبة ما متناسبة واقل الاعداد على تلك

انه تكون متناسبة مرة بعد اخرى على نسبة مثنية كثلثة وتسعة وسبعة وعشرين الى غير ذلك بان يكون كل عدد منها نسبته
الى ما بعده نسبة عددين ايهما ما للعدد التي فيها نسبة مثنية وهي الواحد والتسعة متباينة وكذا ما فرضنا من الاعداد على نسبة الى ما بعده من تسعة
عشر والثمانية الى ما بعده من الاعداد التي كل منها مربع بالنسبة الى ما بعده وقد تقدم ذا في الهندسة ان النسبة وهي امر احد
والاربعة متباينان وكذا على ما قلناه آنفا من بعد فنقول لو كان وجود نسبة بين العددين بحيث يكون مثلها نسبة
لكن اول الاعداد على ترتيب النسبة مثلية ومربع المتباينين متباينان كما مر معناه مربع احدهما اعني الاكبر لابد ان يكون ضعف
مربع الآخر فلا يكون متباينين هذا خلف **وجه آخر** ذكره اقليدس في الشكل السابع من مقالة الثامنة انه اذا كانت اعداد
متوالية على نسبة والاول يعد الاخير فهو يعد الثاني ولو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول نصف الثالث لابد ان
يعد الاول الثالث لان النصف يعد الضعف لا محالة فيلزم ان يعد الوسط ايضا وهو غير ممكن وان الوسط يكون اكثر من
الاول وانقص من الثالث ولا يعده الاول كما هو ظاهر **وجه آخر** لو كانت ثلثة اعداد متوالية بحيث يكون الاول
نصف الثالث فبذلك يكون مسطح الطرفين ضعف مربع الاول لما مر وقد مر ايضا ان مسطح الطرفين من الاعداد المتناسبة
يكون مساويا لمربع الوسط فيلزم ان يكون مربع الوسط ضعف مربع الاول فيعد مربع الاول مربع الوسط وقد اثبت
اقليدس في الرابع عشر من المقالة الثامنة ان كل مربعين يعد احدهما الآخر فضلعه يعد ضلعه فيلزم ان يعد الاول الوسط
وهو محال لان الوسط زائد على الاول وانقص من الثالث وقد فرض الاول مثلا للثالث فيكون مثلا للوسط **وجه آخر**
قد ثبت في سادس الثامنة ان الاول اذا كان عادا للاخير يكون عادا للوسط وثبت في رابع عشر الثامنة انه ان كان عدد يعد
عددا فمربعه يعد مربعه فيلزم من ذلك ان يعد مربع الاول مربع الوسط وهو محال لما مر هذا وفيهما وجوه اخر مستنبطة
من استعمال اشكال المقالة الثامنة والسابعة من كتاب الاصول تركناها مخافة الاطالة وفي ما ذكرناها كفاية **ولما ثبت**
انه ليس في الاعداد نسبة يكون مثلها هو الضعف فلا يكون نسبة قطر المربع الى ضلعه من النسب العددية اذ لو كان منها
لزم ان يكون للقطر الى الضلع نسبة اذا جعلت مكررة صارت ضعفا واللازم باطل فالملزوم مثله فيكون نسبة قطر المربع
الى ضلعه وكذا الزاوية القائمة من المثلث الى ضلعه من النسب التي تختص بالمقادير اي توجد في المقادير دون الاعداد
لئلا يكون نسبة قطر المربع الى الضلع مساوية لنسبة مستقيم على تقدير كونها عددية **وهي** اي النسبة التي تختص بالمقادير
ما يتحقق بين المقدارين اللذين لا يوجد لهما عاد مشترك بين المقدارين اي امر نسبتهما باسقاطه اي ذلك المشترك
مرة بعد اخرى ولا يتصور ذلك اي عدم وجود العاد المشترك في الاعداد حيث تعليمية اي لا ينتهي الى الواحد العاد
اي المفني للجميع اي جميع الاعداد فانها مشتركة فيه وفنا باسقاطه عنها مرة بعد مرة ادى لكل والا لزم ان لا يكون مثل
الاعداد فحقيق النسبة الصمية التي هي من خواص المقادير المتصلة دون الاعداد المنفصلة في الاجسام دليل على بطلان
فبطل تركب الاجسام من الاجزاء التي لا تتجزى وذلك لما اردناه **ولتقرير الحجة** على طريق القياس ان يقال لو كانت الابعاد مركبة
من اجزاء لا تتجزى لما امكن تركب المربع وقطره واضلاعه منها والتالي باطل وجه الملازمة انه لا فرق بين المربع وقطره
واضلاعه وبين غيرها من الابعاد في ذلك لان الابعاد من الخواص المفردة جاز تركيبها ايضا منها ولا دليل للمفصل فان من
قال بالاتصال قال باتصال جميعها ومن قال بالانفصال قال بالانفصال جميعها وجه بطلان اللازم انه لو تركب المربع وقطره
واضلاعه من الجواهر الفردة لزم ان يوجد فيها نسبة عددية واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة ان النسبة
الصمية من خواص الاتصال ولا اتصال فيها على تقدير تركبها من الجواهر المفردة فلا وجود للنسبة الصمية ولما لم تكن النسبة
الصمية كانت النسبة عددية وجه بطلان اللازم انه لو وجدت فيها نسبة عددية لزم ان يوجد في عددين نسبة تكون مثلها
ضعفا واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة ان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه فنسبة المربع الى المربع نسبة العدد
الى العدد مثناة بالتكرير وللقطر الى الضلع نسبة اذا ثنيت بالتكرير صارت ضعفا وجه بطلان اللازم انه ليس بين الواحد
والاثنين عدد فليس في الاعداد نسبة كذلك واذا بطل تركب المربع واضلاعه وقطره من الاجزاء بطل تركب الابعاد مطلقا
وهو ذلك ما اردناه **وبوجه آخر** الاجسام والابعاد متصلة لانه توجد فيها النسبة الصمية دون العددية وكل ما توجد فيه
النسبة الصمية فهو متصل اما الكبرى فمع ظهورها متفق فيها واما الصغرى فلانه لو لم توجد فيها النسبة الصمية لوجدت
النسبة العددية واللازم باطل والملزوم مثله وجه الملازمة انحصار النسبة فيهما ووجه بطلان اللازم انه لو وجدت
النسبة العددية لزم ان يكون في الاعداد متناة ضعفية واللازم باطل فالملزوم مثله **وبوجه آخر** النسبة الصمية في الابعاد
موجودة وكل ما توجد فيه لا تكون مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى اما الكبرى فلانه لو تركب منها لوجد لها عاد مشترك فتوجد
نسبة عددية لا صمية هذا خلف واما الصغرى فلان النسبة التي مثناها الضعف موجودة فيها وكل ما توجد فيه تكون
النسبة الصمية موجودة فيها اما الكبرى فلانها لا تمكن في النسبة العددية واما الصغرى فلان مربع قطر المربع ضعف
مربع الضلع ونسبة المربع الى المربع نسبة العدد الى العدد متناة **وبوجه آخر** عنه اولا ثبت مقدمات الاولى
ان مخرج الضعف هو الاثنان وهو ظاهر لانه اقل عدد يخرج منه وثانيها ان مخرج اصل النسبة اقل من مخرج مثناة
لانه كلما قل الكسر زاد المخرج الا ترى الى ان مخرج النصف اثنان ومخرج نصف النصف اربعة ومخرج نصف نصف النصف
ثمانية الثالثة ان النسبة العددية لا بد ان يكون مخرجها عددا من الاعداد وبعد ذلك نقول نسبة القطر الى الضلع نسبة
يكون مثناها ضعف ولا شيء من النسب العددية كذلك اما الصغرى فظاهر ولا شيء من نسبة القطر الى الضلع بنسبة عددية

مثبت في العروس مع الحادي عشر من ثالثة عشر من الكبرى ولا يخرجه النساخ في متن من اصول الثاني فحكم المقدمة الاولى لا
يكون مجموع اصل النسبة اقل من حكم المقدمة الثانية ولما لم يكن بين الواحد والاثنين عدد فهو يكون شيئا
اصل نسبة لم يتحقق بين الاعداد نسبة يكون متناهيا وهو اصعب بحكم المقدمة الثالثة واذا لم يكن نسبة القطر
الى الضلع عددية كانت صمية واذا كانت صمية كانت الابعاد متصلة **و** بوجه آخر تحقق النسبة الصمية دليل على
اتصال الابعاد وكلما يوجد الدليل يوجد المدلول لكنه موجود واتصال الابعاد موجود اما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلانه لو لم تكن متصلة كانت مركبة من اجزاء فيتحقق فيها العاد المشترك فيتحقق النسبة العددية لا
الصمية هذا خلف واما وجه التلازم فلان تحقق النسبة العددية في الابعاد يستلزم وجود نسبة يكون مثلها الضعف
في الاعداد وهذا باطل فهذا ايضا باطل **و** قد **يورد** على الحجة بوجهين **احدهما** انا لو سلمنا مقدماتها فهي مقول
انها منقوضة لانه يلزم بطلان احد المقدمتين المسلمتين عندهم كون مربع قطر المربع ضعف مربع الضلع واما كون نسبة المربعين
مثل النسبة المثلثين وذلك لانه على تقدير اتصال الابعاد لا يخلو اما ان يكون نسبة القطر والضلع عددية او صمية لا سبيل
الى الاول لانه ليس بين الواحد والاثنين عدد ولا سبيل الى الثاني لان العددية لا يحتمل حصولها من تكرير الصمية
ونسبة الضعفية والصمية عددية اما كونها عددية فظاهر واما عدم امكان حصولها من تكرير الصمية فلان الصمية
مجهولة لا مساغ فيها لان ينطق بالصمية والثلثية وامثال ذلك فلو حصلت النسبة المعلومة بتكرير النسبة المجهولة
لامعنى لتكرير الا زيادة مثل الشيء عليه لزم كون النسبة المجهولة معلومة ولما كانت العددية مضادة مباينة للصمية التي التكرير
فكيف يتصور ان يكون نسبة الجذر الى الجذر صمية ويحصل من تثنيتها نسبة الضعف وهي نسبة عددية **و** **اجيب** عنه
بان هذه مغلطة نشأت من اشتراك اللفظ فانه زعم ان التكرير ههنا المعنى اللغوي وهو زيادة مثل الشيء عليه
وليس كذلك بل تكرير النسبة كما صرحوا به عبارة عن تربيع النسبة وضربها في نفسها فلا يلزم مما ذكره المورد
وانما الالزام بلوغ الصمية بعد التكرير الى الضعف ان اخذت من جانب الاقل والى النصف ان اخذت من الجانب
الاكثر مع كون نسبة الضعفية والنصفية عددية **و** قول المورد يلزم ان تكون النسبة المجهولة معلومة ممنوع ان اراد به
المعلومية من كل وجه لانه لا يلزم في تلك الصورة العلم بتلك النسبة انها كم هي وكيف هي وانما غاية ما يتعلق النسبة
في هذه الصورة بالنسبة التي بها هو هي فليس ذلك من العلم بالشيء في شيء لان ما هو معلوم ليس الا نسبة النصف الى الضعف
وهي ليست بصمية وما هو مجهول نسبة النصف الى الجزء الصمي المتوسط بينه وبين الضعف وهي مجهولة الى الآن
كما كان وان اراد انها تصير معلومة من وجه باعتبار انها شيء يعلم من مثناه الضعف فهذا غير مضر لانه لا يفيد
العلم بالذات انها كم هي وكيف هي **و** **ثانيهما** ان هذه الحجة ونظائرها مبنية على امكان وجود المربع وغيره من الاشكال
الهندسية وهي غير موجودة عند ارباب الجواهر الفردة قال الصدر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء سائر
الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما انما يثبت بوجود الدائرة اذ وجود المثلث انما يتبين اذا وضعت دائرتان
متساويتان مرت كل واحدة منهما بمركز الاخرى وتقاطعتا على نقطتين فيحصل هناك مثلث متساوي الاضلاع
احدها ما بين المركزين والآخران هما الخارجان من المركزين الى نقطة التقاطع لان الجميع انصاف اقطار
دائرة واحدة وكذا اثبات المربع والمخمس وغيرهما يتوقف على الدائرة كما يظهر بالرجوع الى كتاب اقليدس وكذا
يتوقف اثبات الكرة والاسطوانة والمخروطة وغيرها من الاشكال المجسمة مستديرة كانت او مضلعة على طريق المهندسين
على الدائرة والدائرة التي ينتهي اليها جميع الاشكال ليست بثابتة الوجود حيث انكرها كل من كان الجسم عنده مؤلفا
من اجزاء لا تتجزى **و** انما انكر هؤلاء وجود الدائرة لوجهين احدهما ان وجود الدائرة ينافي وجود الجزء اذ لو
فرضت دائرة مركبة من اجزاء لا تتجزى فان كان مقدار ظاهرها مثل مقدار باطنها ولا شك ان مقدار باطنها
كمقدار ظاهر ما يحيط به يلزم ان يكون ظاهر الدائرة المحيطة بها كباطن المحاطة حتى يلزم ان تساوي سعة دائرة
العنق الاقصى لدائرة الارض السفلى وان لم يكن مقدار ظاهرها مساويا لمقدار باطنها وذلك بان يكون بواطن
الاجزاء متلاقية وظواهرها غير متلاقية فيلزم الانقسام في الاجزاء وثانيهما انكر تردد لا ثل ابطال الجزء يبتنى على ثبوت
الاشكال كالمثلث والمربع وغيرهما وثبوتها يبتنى على ثبوت الدائرة وثبوتها يوجب نفيها انتهى كلامه ملخصا وجوابه
من وجهين **الاول** ما ذكره الشارح سابقا ان الشيخ ذكر في طبيعيات الشفاء انهم لا ينكرون المربع القائم الزوايا
المتساوي الاضلاع ومثله ذكر الشارح في حواشي الالهيات الشفاء وهو بنى الحجة المبنية على المربع عليهم وفيه ما فيه
متابعة على انكار جميع الاشكال وكيف يقرون بالمربع وهم ينكرون الدائرة وثبوته موقوف عليها وبهذا التقرير
هذه المقام غير موقوف به **و** **الثاني** انما ثبت وجود الدائرة الزاما عليهم فيلزمهم الاقرار بسائر الاشكال قال
الشيخ في الفصل التاسع من المقالة الثالثة من الفن الثالث عشر الباحث عن الالهيات من كتاب الشفاء ما
كل من حسب من يركب المقادير من اجزاء لا تتجزى فقد يمكن ان يثبت ايضا عليه وجود الدائرة من اصوله
فيختص بوجود الدائرة الجزء الذي لا يتجزى وذلك لانه اذا فرضت دائرة على الوجه المحسوس وكانت على ما
يقولون لم تكن دائرة في الحقيقة بل كان المحيط مضرسا وكذلك لا غرض فيه لجزء على انه المركز وان لم يكن
ذلك الجزء مركزا بالحقيقة فقد يكون عندهم مركزا في الحس ويجعل المعنى وضع مركز الحس طرف خط مؤتلف

من اجزاء لا تتجزى مستقيم وكذلك حين الوجود مع فرض ما لا يتجزى في طرفي خط ... الآخر جزء من الذي ... خط
ثم ان يصعد ولهذا الجزء الذي على الجزء الذي ابتداء ... وثانيا خط ... طويل به يماس الخط المستقيم مطابقة ... وان
... مركز ... العرض وان زاد ونقص ... ثم ذلك بالاجزاء حتى لا يكون ... جزء ... لانه ان زاد ...
وان نقص تمم وان نقص ... فهو منقسم لا محالة وفرض غير منقسم ولا ... كذلك ... جزء
تحت الدائرة ... في سطحها ... من اجزاء فان كانت في فرج ادخلت تلك الاجزاء الفرجة ليس ...
... من السطح كلها وان كانت لا تدخل الفرجة والفرجة اقل منها في القدر فهي ادون منقسمة اذ الذي يملأ الفرجة
اقل منها وكذلك ... فهو في نفسه منقسم وان يكن موضوعة في فرج ازيلت عن وجه السطح من غير حاجة اليها ...
هذا آخر الكلام في هذه الرسالة وقد بقي بعد خبايا في الزوايا لم يسع من ايرادها الا حروف ... وكان ذلك
في اليوم الخميس الثامن والعشرين من الشهر المظفر المعروف بصفر من سنة احدى وتسعين ... والتين ...
... حط عن ... وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله ... وآله واصحابه اجمعين

التقرير الحادي عشر

صورة ما حرره ووضعه الفاضل الخبير في مبحث المتناة بالتكرير اعني الكامل الماهر المولوي محمد عبد القادر
صانه الله العالي عن حوادث الايام والليالي قوله ... الرهن في مبحث متناة بالتكرير ...
بان مربع قطر المربع ضعف مربع ضلعه لما انه قد ثبت في السابع والاربعين من المقالة الاولى من الاصول ان كل مثلث قائم الزاوية
... وتر زاويته القائمة مساو لمربع ضلعيها فاذا كان كل واحد من الضلعين متساويين في الصورة المفروضة يكون مربعاهما ايضا متساويين
ضرورة فثبت ان مربع الوتر ضعف مربع احد الضلعين وان مربع احد الضلعين نصف مربع الوتر فنسبة الوتر الى الضلع ... بالتكرير
تكون النسبة الحاصلة صحيحة لانه قد ثبت في الحادي عشر من المقالة الثامنة ان بين كل عددين مربعين ... لهما ونسبة
المربع الى المربع هي نسبة ضلعه الى ضلعه متناة بالتكرير اي نسبة المربعين متناة لنسبة الضلعين فتكون نسبة الوتر الى الضلعين الثنية
نسبة صحيحة ولو النسبة الصحيحة ليست متناة لنسبة عددية اصلا فثبت ان نسبة الوتر الى الضلع ليست متناة لنسبة عددية فتكون نسبة
الوتر الى الضلع متناة لنسبة ... لانحصار النسبة فيهما اما انه ليست النسبة الصحيحة متناة لنسبة عددية فلوجوه احدها ان نسبة مطلقا
... كانت متناة او غيرها من النسب المؤلفة لا تتحقق بدون الواسطة وان يكون الطرفين متناسبة ولما لم يكن بين الواحد والاثنين
عدد لم تتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف واذا لم تتحقق بين الواحد والاثنين نسبة يكون مثناها هو الضعف لم تتحقق في اضعافهما ايضا
اما انه ليس بين الواحد والاثنين عدد فلانه لو كان لكان اما صحيحا او صحيحا وكسرا اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه لو كان بينهما صحيح
وكسر يكون سطح الطرفين مساويا لمربع الوسط لما يظهر من التاسع عشر من المقالة السابعة ان كل ثلثة اعداد متناسبة سطح الطرفين مساو
لمربع الوسط وبالعكس فيكون صحيح وكسر ... سطح الطرفين وهو باطل ... الاولى من ان الكسر مفردا كان او مركبا لا يكون ...
لمربع عدد صحيح فثبت ان ليس بين الواحد والاثنين عدد واما في اضعافهما فلانه لو تحققت نسبة يكون مثناها هو الضعف بين اي اضعافين كان
لوجب ان تتحقق في ... ايضا لما ثبت في الخامس عشر من المقالة الخامسة ان الاضعاف المتساوية نسبتها هي نسبة الاجزاء وتحقق هذه النسبة
في اي اضعافين كان مستلزم لتحقق هذه النسبة في الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل وتحقق هذه النسبة فيهما مستلزم لتحقق الواسطة بينهما
وهو ظاهر البطلان وثانيها انه لو كانت هذه النسبة متحققة في اضعاف الواحد والاثنين لوجب ان تتحقق هذه النسبة فيهما ايضا لو نقصنا
الاضعاف مرة بعد اخرى حتى يكون النقصان متساويا اليهما لما يظهر من الحادي عشر من المقالة السابعة من انه اذا نقص من العددين
... على تلك النسبة كان الباقيان ايضا على تلك النسبة وتحقق نسبة يكون مثناها هو الضعف في الواحد والاثنين ظاهر البطلان
كما مر في الدرس السابق وثالثها انه لو تحققت هذه النسبة فيما سوى الواحد والاثنين في اي عددين كانا كان بينهما واسطة ويكون
الجميع متناسبة وتكون بين الواحد والاثنين ايضا ويكون الكل اي الواحد والاثنان والواسطة متناسبة نسبة العددين لما يستفاد
من الثامن من المقالة الثامنة من انه لو وقع بين العددين اعداد ويكون الجميع متناسبة لوقع بين كل عددين على نسبتهما
اعداد بقدر الاعداد التي وقعت بين العددين ويكون جميعها متناسبة على نسبتهما فتحقق هذه النسبة في الاعداد اي ما سوى
الواحد والاثنين مستلزم لتحققها في الواحد والاثنين بحكم هذا الشكل لانهما على نسبة اضعافهما وتحقق هذه النسبة فيهما
مستلزم لتحقق الواسطة بينهما وهو باطل ... مرة واحدة ورابعها ان نسبة الوتر الى الضلع عند التثنية نسبة صحيحة وليست
بين الاعداد نسبة يكون مثناها هو الضعف لان نسبة الاثنين الى الواحد صحيحة وليست متناة لنسبة عددية واذا لم تكن نسبة الاثنين
الى الواحد متناة لنسبة عددية لا تكون نسبة صحيحة بين اي عددين كانا متناة لنسبة عددية لان الواحد والاثنين اقل ...
على نسبة الصحيحة ... ان جميع الاعداد التي تكون بينهما صحيحة كما يظهر من العشرين من المقالة السابعة ان اقل الاعداد على
نسبة ... الاعداد التي على نسبتها الاقل للاقل والاكثر للاكثر فلما انتفت نسبة يكون مثناها هو الضعف في الاثنين والواحد انتفت
فيما ... ايضا فلما لم تكن نسبة صحيحة لنسبة عددية تكون متناة لنسبة ... لا محالة لانحصار النسبة فيه ... وتحقق النسبة الصحيحة
مستلزم ... لانه لو لم يكن الجسم متصلا لثبت جزء لا يتجزى وثبوت جزء لا يتجزى مستلزم لتحقق نسبة عددية لان الجزء ...
... والاعداد ويكون عدد جميع الاجزاء فتتحقق نسبة عددية وقد ثبت انها ليست متحققة هذا خلف والمطلوب ثابت